الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص إدارة الجماعات المحلية

بعنوان :

معوقات التنمية المحلية في الجزائر

من إعداد الطالب:
- ملال حميد

تحت إشراف الأستاذ:
- د. سعيدي الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ: فليح كمال محمد عبد المجيد .....رئيسا
- الأستاذ: الدكتور سعيدي الشيخ .....مشرفا ومقررا
- الأستاذ: بوعيس يوسف.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية : ١٤٣٦هـ-١٤٣٧هـ 2015م-2016م

قائمة المختصرات

ص. ⟵ صفحة.

ص. ص. ⟵ من صفحة إلى صفحة.

ج ر ⟵ جريدة رسمية.

ج ج ⟵ الجمهورية الجزائرية.

ط ⟵ طبعة.

ب ط ⟵ بدون طبعة.

ب س ⟵ بدون سنة.

د م ج ⟵ ديوان المطبوعات الجامعية.

إهداء

أُهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أهداني الله في هذا الوجود، إلى من تحت قدميها جنات عدن،التي لم تبخل عليا يوما بالدعاء، إليك أمي الغالية "يمينة"،

إلى من كنت أتمنى أن أهديه ثمرة نجاحي، ولكن شاء الله أن يرحل عن هذه الدنيا رحمه الله تعالى، إلى أبي "العيد"،

إلى زوجتي و رفيقة دربي و التي لم تدع يوما يمر دون تشجيعي "مباركة"،

إلى عائلتي الكبيرة إخوتي و أخواتي وجميع أبنائهم،و إلى عائلة زوجتي، وإلى جميع أصدقائي وبالأخص"رشيد قندوسي"والأستاذ "إبراهيم"، و"سفير محمد الهادي" و"بن محمد" وإلى خالي الأستاذ "قايد أمحمد"

وإلى جميع الزملاء بالدفعة تخصص" إدارة الجماعات المحلية".

ملال حميد

شكر وعرفان

لله الحمد والشكر كله، أن وفقني لإنجاز هذا العمل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن منطلق قوله صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل".

أتقدم بجزيل الشكر ووافر الإمتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور سعيدي الشيخ الذي تقبل مشكورا الإشراف على مذكرتي، ووجهني لإختيار هذا الموضوع، وشجعني على البحث فيه، وبتوجهاته السديدة والقيمة، ورحابة صدره، وطول صبره أثناءفترة البحث، فله مني فائق الإحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذين الكريمين فليح كمال و حمادو دحمان اللّذين تحملا عناء قراءة وتصحيح وإثراء هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ وليد ضامر عبد الرحمان على مساعدته لي.

وفي الوقت نفسه أود أن أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتي بكلية الحقوق و العلوم السياسية، وإلى كل عمال وموظفي الكلية.

ملال حميد

المقدمة العامة

مقدمة العامة:

فرضت قضيّة التنميّة نفسها على الفكر العالميّ اعتبارا من النّصف الثانيّ من القرن العشرين نتيجة لما أصاب العالم عقب الحرب العالميّة الثانيّة من تغيّرات عميقة، كان أهمّها تزايد حركات الاستقلال الوطنيّ من ناحية، وتزايد حركة المدّ الاشتراكيّ من ناحية أخرى، ونتيجة لهذه التغيّرات بدأت قضايا التخطيط الوطنيّ والتنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في بعديها الوطنيّ والمحليّ، والتنميّة الحضريّة وتنميّة المجتمع الريفيّ وغيرها تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعيّ بوجه عام والعلم السوسيولوجيّ بوجه خاص، الأمر الّذي دفع بالكثير من الهيئات العالميّة كحكومات الدّول، وعلماء الاجتماع والخدمة الاجتماعيّة، وعلماء الاقتصاد والأنثروبولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصوريّة أو التعريفات المحدّدة لظاهرة التنميّة.

ولقد كانت أهمّ القضايا المطروحة في هذه المرحلة هي التنميّة القوميّة الوطنيّة، واللّحاق بركب الدّول المتقدّمة في المجال العمليّ الميدانيّ، وإلى محاولة مفكريّ الغرب تطوير تصوّرات نظريّة في مجال التنميّة والتخطيط القادرة على مواجهة التصوّرات الماركسيّة من الناحية الأكاديميّة العلميّة، وكان من الشّائع في الخمسينات والستينات من هذا القرن بأنّ التنميّة تنحصر ضمن إطار الاقتصاد، لذا ساد لدى العديد من رجال الاقتصاد والتّكنوقراط والمسؤولين الحكوميّين أنّ التنميّة تعني الزّيادة في الدّخل لكلّ فرد أو الزّيادة في النّاتج الوطنيّ الإجماليّ، وفي مجمل كميّة الخدمات والبضائع المنتجة.

لقد اعتبرت التنميّة مرادفة للتنميّة الاقتصاديّة، ومع تنامي الوعي في السبعينات لدى الشّعوب الصناعيّة والنّامية بانعكاس النّمو الاقتصاديّ على الجبهة الاجتماعيّة وما أنجرّ عنه من تغيّرات غير مرغوب فيها أخذ مفهوم التّنمية يتّسع ليشمل ميادين أخرى اجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة، وبدأ البحث في تفاعلات التنميّة يطرح زمرة من الأسئلة تتمحوّر في الأساس حول مدى تفاعل الفرد في المجتمع المحليّ من خلال المشاركة في التنميّة المحليّة .

ولهذا فإنّ موضوع التنميّة المحليّة يعدّ من المواضيع الّتي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان على مستوى السياسات الاقتصاديّة لمختلف الدّول، أو على مستوى البحوث العلميّة والأكاديميّة، حيث قدّمت التنميّة المحليّة كبديل استراتيجيّ هام لمعالجة الخلل التنمويّ الّذي تعاني منها البلدان الناميّة بشكل عام، لاسيما في ظلّ تغيّر طبيعة دور الدّولة وارتباط التنميّة المحليّة بشكل أساسيّ بالعوامل الداخليّة الّتي يمكن التحكّم فيها إلى حدّ كبير أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجيّة.

وفي الواقع هناك عدّة منطلقات لهذا التوجّه منها: الحكم الرّاشد، تحقيق استغلال أفضل للموارد مع مراعاة الخصوصيّات المحليّة، تحقيق التوازن الجهوي...الخ.

وهذا الخلل أصبح يفرض على الدّول مراجعة مناهج التنميّة المتّبعة القائمة أساسا على ما يعرف بالمركزيّة، والّتي ظلّت فيها المؤسّسات المحليّة بمختلف أشكالها : (اقتصاديّة، سياسيّة، تعليميّة، مدنيّة) مجرّد منفذ لسياسات مركزيّة، قد لا تتناسب في أغلب الأحيان والخصوصيّات المحليّة وتطلّعات مختلف المناطق.

والجزائر كغيرها من الدّول النّامية وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشاكل التخلّف الموروثة عن الحقبة الاستعماريّة، وكحلّ مقترح حينها تمّ اعتماد أسلوب التخطيط المركزيّ كأداة لتحقيق التنميّة الوطنيّة الّتي تغذّي التنميّة المحليّة، وهذا الأسلوب لم تراع فيه خصوصيّات كل منطقة بل كان شموليّا، ممّا أدّى إلى نتائج سلبيّة انعكست على حياة المواطن بالشكل والإسقاط على المجتمع المحليّ بالصورة الجليّة الّتي نحن فيها اليوم وزادت من تفاقم شدّة الأزمة في ظلّ الطّابع البيروقراطيّ للمركزيّة في الجزائر، والّذي ثبّط وجعل من دور الجماعات المحليّة ضعيفا إن لم نقل منعدما في مجال التنميّة المحليّة، حيث بقيت الدّولة صاحبة التدّخل المباشر فيها بواسطة ما يعرف بمخطّطات البلديّة للتنميّة والمخطّطات القطاعيّة للتنميّة، في إطار برنامج سنويّ وطنيّ يقتصر فيه دور الجماعات المحليّة على تقديم الاقتراحات، كما أنّ الجزائر لازالت تعاني إلى اليوم في عدة

مجالات، لذا فمن أهمّ التحدّيات الّتي تواجهها هي مشكلة التنميّة المحليّة، فالجزائر –مجتمعا ودولة– تعيش أزمة شملت جميع القطاعات وعمّت كلّ المستويات، وانعكست نتائجها سلبا على أغلب الفئات والشّرائح والطبقات الاجتماعيّة، كون أنّ هذه التّنميّة المحلية لم تجن الثّمار المرجوّة على أرض الواقع وأغلبها كانت حبرا على ورق، وهذا ناتج عن مجموعة من الصعوبات والعراقيل وهو ما يدعونا إلى البحث في ذات الموضوع، ومن أجل ذلك نطرح الإشكاليّة العامّة:

1- **الإشكاليّة العامّة:** تعاني الدّولة بشكل عامّ والجماعات المحليّة بشكل خاص من مشكل أو مشاكل عدم التجانس في ما بين مواردها والأعباء والمهام الموكلة لها في مجال تحقيق تنميّة محليّة، وهذا الشّلل التنمويّ الّذي غرز في جذور الدّولة كان نتيجة لمجموعة من الإفرازات والعراقيل والصّعوبات منها ما هو نتيجة لخيارات اقتصاديّة منتهجة، ومنها ما هو ناتج عن تبنّي نظام سياسيّ معيّن وعليه نطرح السؤال العام الآتي:

ماهي الصّعوبات أو العراقيل الّتي تحدّ من تحقيق التنميّة المحليّة في الجزائر؟

ولمعالجة ذات التساؤل يستدعي الأمر طرح بعض الأسئلة الفرعيّة المتمثّلة في:

أ- ما هو مفهوم التنميّة بصفة عامّة ؟

ب- ما هي التنميّة المحليّة ؟

ج- ما هي التنميّة المستدامة ؟

2- **أهميّة الموضوع:** يكتسب هذا العمل أهميّة في ضوء التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة الّتي صاحبت مفهوم الدّولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والديموقراطيّة، كون أنّ الجزائر ليست في منأى عنهم، فضلا عن تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا ومعضلات التنميّة المحليّة خاصّة موضوع المعوقات والعراقيل الّتي تحدّ من تجسيدها، لأنّها تعدّ من المواضيع الهامّة كونها لها علاقة

مباشرة بالمواطنين وبمجتمعهم المحليّ (الجماعات المحليّة)، ويتطلّب الموضوع تحديد الإطارين الزمانيّ والمكانيّ تفعيلا له.

الإطار الزمانيّ: المرحلة أو الفترة منذ تولّي الرّئيس الحالي[1] زمام ومقاليد رئاسة الجمهوريّة والعهدات الأربعة.

الإطار المكاني:لا يمكن تحدّيد أيّ مكان محليّ معيّن للدّراسة، كون أنّ موضوع صعوبات تحّقيق التّنمية المحليّة لا يقتصر على مكان محدّد، وذلك راجع لتشّابه الكثير من المناطق في نفس الخصوصّيات ونفس الأسباب المعوّقة.

3- **أهداف الدّراسة**: تهدف الدّراسة إلى الكشف عن أبرز النّقاط الّتي تخصّ عرقلة التنميّة المحليّة في المجتمع المحليّ (الجماعات المحليّة)، ومحاولة تحديد معالمها حتّى يتسنّى لأهل الاختصاص في البحث عن السبل والكيفيّات للخروج من هذه الأزمة ومحاولة التطلّع لإزالة هذه العراقيل.

4- **منهجيّة البحث**: حتّى أتمكّن من إنجاز هذه المذكّرة لجأت إلى ما يلي: اعتمدت على المسح المكتبي، وهذا لغرض الوقوف على ما تناولته الكتب والمؤلّفات في هذا الموضوع وآخر ما توصّلت إليه الأبحاث، بالإضافة إلى بعض المجلّات المتخصّصة والمنشورات والقوانين والاتفاقيّات والجرائد ومواقع الأنترنيت، وبعض التقارير للمخابر والمؤسّسات المتخصّصة من الهيئات الحكوميّة (وزارة الداخليّة والجماعات المحليّة ووزارة المالية) والتقارير الصادرة عن المجلس الوطنيّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ والملتقيات الوطنيّة، واعتمدت في الدّراسة على مناهج مختلفة بما يتماشى وطبيعة كل فصل حيث اعتمدت المنهج الوصفيّ التحليليّ الّذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والآراء

[1]- إلى غاية اليوم في عهدته الرابعة. الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أنتخب في 15 أبريل من سنة 1999

والحقائق ثم تفسيرها وتحليلها، واعتمدت المنهج التاريخيّ الوصفيّ وذلك ما يتلاءم مع السرد الكرونولوجيّ لأهمّ البرامج التنمويّة ومراحل تطوّر التنميّة وكذا الإحصائيّات.

5- **الدّراسات السّابقة:** إذا تتّبعت الدّراسات السّابقة حول الموضوع فإنّ الفضل يعود إلى الكثير من الأساتذة والباحثين والّذين يمكن حصرهم أو أخذ عيّنة منهم ونخصّ بالذّكر "نبيل السمالوطي، محي الدين صابر، وجدي محمد بركات، حسن صادق عبد الله، جمال زيدان"كما لا ننسى دراسة الأستاذ "سعيدي الشيخ" في ذات الموضوع من خلال أطروحة الماجستير ورسالة الدّكتوراه.

6- **هيكل البحث:** تمّ تقسيم المذكّرة إلى فصلين، أوّلا بدأت المذكّرة بمقدمة عامة حول الموضوع ثمّ الفصل الأوّل الّذي كان يشمل على مفاهيم متنوّعة للتنميّة، وهذا الفصل قسّمته إلى ثلاثة مباحث إذ أنّ المبحث الأوّل كان موضوعه خاص لدراسة ماهيّة التّنمية بشكل عام، ثمّ المبحث الثاني حول ماهيّة التّنمية المحليّة موضوع الدراسة، ثمّ المبحث الثالث حول ماهيّة الّتنمية المستدامة، أمّا الفصل الثاني فكان موضوعه يندرج ويتمحور حول دراسة الصّعوبات الّتي تواجهها التّنمية المحليّة في الجزائر، وهذا الفصل قسمته بدوره إلى ثلاثة مباحث لإضفاء موازنة لخطة البحث ولذلك فإنّ المبحث الأوّل كان عنوانه الصّعوبات السّياسية والإداريّة والأمنيّة، والمبحث الثاني بعنوان الصّعوبات الإقتصاديّة والطبيعيّة، أمّا المبحث الثالث فكان بعنوان الصّعوبات الاجتماعيّة والثّقافية والتّكنولوجية، وأخيرا ختمت المذكّرة بخاتمة شاملة حول الموضوع مع أهم التوصيات الممكنة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية

الفصل الأوّل: الإطار المفاهيميّ للتنميّة

يعد موضّوع التّنمية من المواضّيع البالغة الأهميّة وعليه فإنّ الدّراسة في هذا الفصل تعدّدت إلى الحديث عن ماهيّة التّنمية بشكل عام كمبحث أوّل، ثمّ الحدّيث عن ماهيّة التّنمية المحليّة الّتي هي شكل من أشكال التّنمية في مبحث ثان، ثمّ الحدّيث عن ماهية التّنمية المستدامة في مبحث ثالث، كونها تشغل حيّزا كبيرا في السّياسة العامّة الّتي تقوم عليها الدّولة في الوقت الحالي، وراجع كذلك إلى تبني الدولة لمواثيق و معاهدات دولية.

المبحث الأوّل: ماهيّة التنميّة

لدّراسة هذا المبحث ركّزنا أولا عن النّشأة والبداية التّاريخية لمفهوم مصطلح التّنمية وقد شملت المفهومين على حدّ السّواء التّقليدي والحديث، ثمّ معالجة أبعاد وأهداف التّنمية، ثمّ تطرّقنا لشكلين من أشكال التّنمية وهما التّنمية الوطنية والتّنمية المحليّة.

المطلب الأوّل: البدايات التّاريخيّة لمفهوم التنميّة

لقد كان أوّل اهتمام بموضوع التنميّة يعود إلى النّشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصاديّ الشّهير "آدم سميث" في كتابه "بحوث حول طبيعة وإثبات ثروة الأمم"الذي تمّ نشره في سنة 1776م، حيث تكلّم فيه عن النّمو والتطوّر الاقتصاديّ بما يشبه التنميّة، مع تقديمه لجملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنميّة تتمثّل أساسا في إحداث تغيّرات هيكليّة وتقدّم تقني وسياسة للتّراكم واقتصاديّة تقوم على أساس تحقيق النّشاط الاقتصاديّ، وكان المنطلق آنذاك موجّها بصورة رئيسيّة حول ما أسماه الباحثين بشروط التّوازن الثّابت خدمة للطّبقة البرجوازيّة الصاعدة، وما إن انتصرت هذه الطّبقة وسيادة المذهب الحرّ حتّى أهمل علم الاقتصاد قضيّة التخطيط والتنميّة.

غير أنّ فكرة التنميّة عادت للظّهور لأوّل مرّة سنة 1944م[2] في تقرير اللّجنة الاستشاريّة للتّعليم في بريطانيا عن التربيّة الجماهريّة، لتقوم الفكرة الأساسيّة في هذا التقرير على أنّ الاهتمام بنسق المجتمع القوميّ يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحليّة، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنميّة قدراتهم على توجيه مسار التغيّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ وتزويدهم بمجموعة من المهارات اللّازمة، ويتّضح هذا الحرص على العرض التاريخيّ لمفهوم التنميّة، كونه نشأ ونما في كنف الاستعمار وحرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيّير الثوريّ في علاقات الإنتاج أو بناء القوّة ،كما حرص على تجزئة عمليّة التنميّة بجعلها حركة محليّة منفصلة عن البناء القوميّ ولا تنبثق عن تخطيط سياديّ وفي دوائر الأمم المتحدةّ، فقد ظهرت تنميّة المجتمع لأوّل مرّة سنة 1950م، وبدأ الاتّحاد الدّولي لتّنمية المجتمع عمله في الولايات المتّحدة الامريكية في سنة 1953م، وقد اتّخذ المجلس الاجتماعيّ والاقتصاديّ للاتحاد في مايو 1955م قرارا يعتبر فيه منهج المجتمع وسيلة للتقدّم الاجتماعيّ في المجتمعات النّامية والمتخلّفة، وقد صدر أوّل تعريف لهذا المفهوم في أوّل دراسة منظّمة سنة 1955م، آخذا بعين الاعتبار تصميم هذه العملية بهدف خلق ظروف تقدم اجتماعي واقتصادي عن طريق المشاركة الإيجابية للأهالي، وبالاعتماد الكامل على مبادراتهم بقدر الإمكان، وقد وجد الباحثون في الأمم المتحدّة على أنّ التعريف الصّادر تعريفا ناقصا أدّى بهم إلى التفكير وإصدار تعريفا أكثر شموليّة في سنة 1956م والمتضمّن: "أنّ تنميّة المجتمع يشير إلى العمليّات الّتي تتوحّد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في المجتمعات المحليّة، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمّة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدّم القوميّ ويشير هذا التّقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعيّ في المجتمعات المحليّة يتضمّن مبدأين أساسيين هما:

أوّلا– مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم،

[2] - **نبيل السمالوطي**، علم إجتماع التنمية "دراسة في إجتماعيات العلم الحديث"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1996م، ط1، ص. 146.

ثانيّا- توفير ما يلزم من الخدمات الفنّية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الذاتيّة، والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعاليّة.

وبقي التّعريف السّابق بمثابة التعريف الرسميّ للتنميّة إلى غاية سنة 1963م[3] تاريخ صدور دراسة جديدة بعنوان: "تنميّة المجتمع والتنميّة القوميّة"، والّتي حاولت تحديد مفهوم للتنميّة الاجتماعيّة بأنّها العمليّة التدريجيّة لتطوير وتنميّة قدرات أهالي المجتمع المحليّ بواسطة الموارد الفنيّة الماليّة والحكوميّة، وأنّ عمليّة التنميّة تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقا لدفع العمل الإنمائيّ من الدّاخل، وقد حاولت الدّراسة السّابقة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنميّة على العمل التنظيميّ والتربويّ، حيث تشير إلى أنّه يمكن وصف تنميّة المجتمع بدقّة بأنّها عمليّة تربويّة تنظيميّة، ذلك أنّها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتّجاهات الاجتماعيّة لدى الأهالي، وتشجيعهم على تقبّل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النّافعة والمهارات العلميّة سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات، وتختلف التنميّة في دائرة الدّول المتقدّمة عنها في الدّول الفقيرة[4]، ففي العالم الأوّل تكمن الجهود المبذولة في زيادة تحقيق الرفاهيّة ومعالجة ظاهرة الفقر الثانويّ الّذي ينجم عن بعض مشكلات التقدّم، غير أنّ الجهود في العالم الثّالث تنصّب على تحديد أسباب التقدّم وشروط تحقيق هذا العمل على مجابهة ما يطلق عليه "رالف بيريز" الفقر الأوّليّ، فالتّنميّة في الدّول النّامية تعني تغيير نمط الحياة فهي نوع من أسلوب التّغير الحضاري والّذي يوفّر في الأفراد والجماعات والمجتمعات القوى المحركة الذّاتية لتولّي المسؤولية، ويجعل كل نمو نابع من الذّات ويحرّرها من المعوقات ويصل بالمجتمع إلى حالة من الرّقي والوعي يجعله قادرا على تحديد قيّمه ونظمه وأنشطته، ثم تغيّرت وتطوّرت المفاهيم للتّنمية مع مرور الوقت إلى حين وصولها إلى ما

[3] - **يوسف عبد الله صايغ**، مقررات التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، بيروت(لبنان)، 1985م، ط1، ص.11.

[4] - **يوسف عبد الله صايغ**، نفس المرجع، ص.ص.16.13.

يعرف بالتنمية المستدامة خاصّة بعد مؤتمري(ستوكهولم وريو دي جانيرو) على التّوالي (1972و1992)، وفكرة (جوزيف شمبيتر)[5] في كتاب نظرية التّنميّة الاقتصاديّة.

الفرع الأول: المفاهيم التّقليدية للتنمية

بعد التأصيل التّاريخي للتّنمية، وبحسب رأي المفكّرين فإن للتّنمية مفاهيم تقليدية، وأخرى حديثة و عليه:

تتمثّل المفاهيم التّقليدية في النّظرة الماديّة إلى مضمونها إذ من خلاله تعدّ التّنمية عبارة عن حاجات ماديّة للإنسان يتعيّن تلبيتها كحاجته إلى المأكل والملبس[6]، ووفقا لهذه النّظرة كانت التّنمية لا تتجاوز في نطاقها الاقتصادي التّقليدي كونها عملية يتم بموجبها الانتقال من حالة التّخلف إلى حالة التّقدّم، وتحقيق زيادة في متوسّط نصيب الفرد من الدّخل الحقيقي على مدار الزّمن، والّتي تحدث من خلال تغيّرات في كلّ من هياكل الإنتاج ونوعيّة السّلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدّخل لصالح الفقراء، ولعلّ ذات المفهوم هو المعتمد في النّماذج التّنموية المختلفة لما يسمى سابقا منظومة العالم الثّالث أو الدّول النّامية، ورثت عقب استقلالها أوضاعا اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة في غاية التّعقيد لم يكن لها أن تتجاوزها، وقد أضحت اقتصادياتها تواجه قضايا مثيرة لتعلّق فيها بطء وتيرة التّنميّة وسوء التّسيير والفساد الإداري، وعجز ألة الإنتاج عن التّجاوب مع الاحتياجات المتزايدة والتّبعية للخارج في الميادين الاقتصاديّة والتّقنيّة والماليّة وحتّى الثّقافيّة، وذلك يشكّل تهديدا حقيقيّا لوحدة الشّعب وتماسكه وإمكانيّة تشكيل تصوّر مشترك لبعث الطّموح وبناء الأصل المشترك، وممّا زاد في اتّساع دائرة بؤس الدّول النّامية اعتماد الكثير منها على الصّناعة باعتبارها بوّابة لامتلاك التّكنولوجيا

[5] - **جوزيف شمبيتر**، عالم أمريكي في الإقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي ولد في ترسيت (جمهورية التشيك) بتاريخ 8 فبراير 1883م، وتوفي في 9 جانفي 1950م.

[6] – **سعيدي الشيخ**، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، رسالة دكتوراه، جامعة "الجيلالي اليابس"سيدي بلعباس، 2007م ، ص.20، (غير منشورة).

والتّحكم فيها وتطويرها، ومن ثمّ توفير متطلّبات السّوق المحلّية من سلع وخدمات وامتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وغيرها، وكان ذلك الاهتمام على حساب قطاعات أخرى تشّكل العمود الفقري لاقتصادات بعض الدّول كالزّراعة والصّناعات التّقليدية الّتي كانت تعتمد على التّقنيات المحلّية، وإنّ ذلك جعل النّظرة لمفهوم التّنمية ترتكز على الجانب المادّي للإنسان وكانت الفكرة السّائدة وفق هذه النّظرة تقول بأنّ الإنسانيّة يجب تقييمها بما تنتجه، ومن ثمّ فإنّ التّنمية وفق ذات المنظور قد أغفلت جوانب لها دورها الجوهري في حياة الإنسان حاضرا ومستقبلا، وبعبارة أخرى إنّ الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فقط لإشباع حاجاتها، وإنمّا يجب التّفكير في كيفية استفادة الأجيال القادمة أيضا ،وهذا ما يعبّر عنه بالتّنمية المستديمة والتّي تمثّل التّطور الحاصل على مستوى مفهوم التّنمية.

الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة

وقد إختّلف المفكّرون في إعطاء مفهوم جامع مانع للتّنمية بإختلاف مدارسهم، وعلى ضوء ذلـك فإنّه:

يتمثّل المفهوم الحديث للتّنمية حسب الأستاذ"علي غربي"[7]: "في أنّها عملية معقّدة وشاملة تضمّ جميع الجوانب مع عدم إهمال الجوانب النّفسية والبيولوجيّة، وذلك لفهم السّلوك الإنساني بالدّرجة الأولى والدّوافع الّتي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتّب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة".

[7] – **جمال زيدان**، إدارة التنمية المحلية في الجزائر"بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ط1، ص .ص.14،16.

وكذلك تعريف الدكتور"محمد شفيق"[8]: "أنّ التّنمية تعني عمليات مخطّطة وموجّهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته، وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطّاقات لتحقيق التّقدم والنّمو".

وتعريف الأستاذ "منير محمد حجاب"[9]: "أنّ التّنمية من النّاحية الحضارية تعني تغييرا أساسا في كلّ أنماط الحياة السّائدة، ويتبع هذا بتغيير نوعي وكمّي في صور العلاقات الاجتماعيّة في كافّة مجالات النّشاط البشري في المجتمع".

وتعريف الفقيه "فرانسوان بيرو" :"على أنّها مجموعة من التّغيرات الّتي تحدث في الهياكل الدّاخلية والعادات الاجتماعيّة الّتي تسمح بزيادة حقيقيّة في النّاتج القومي، مع شرط تفوّق معدّل النّمو الدّخل القومي على معدّل نمّو السّكان قصد ضمان استمراريّة الزّيادة في متوسّط الدّخل الفردي، وأنّ تركيز التّنميّة على قطاعات اقتصاديّة هامّة تعبّر عن التّقدم وتمثّله فهي كما أقر "كين ديبرجي" زيادة في النّاتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيّرات تكنولوجيّة وفنيّة وتنظيميّة في المؤسّسات القائمة أو الّتي ينتظر إنشاؤها".

المطلب الثاني : أبعاد و أهداف التّنمية

ويبدو أن التنمية صار لها أبعاد عميقة وأهداف أكثر من مجرد كونها عملية إنتقال من نمط معيشي إلى آخر، والّتي يمكن ذّكرها فيما يلي:

الفرع الاول : أبعاد التّنمية

قبل التطرق إلى أهداف التّنمية تحدث المفكّرون وبإسهاب عن أبعاد التّنمية ولذلك يمكن القول أنّه يعتقد أنّ التّنميّة ليست ثابتة بل هي متغيّرة بتغير في احتياجات البشر مع الزّمن،كما أنّ

[8] – **سليمان الرياشي**، التنمية الإجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية(مصر)، 1993م، ط1، ص. 19.

[9] – **محمد منير حجاب**، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر ، القاهرة(مصر) ، 2000م، ط2، ص. 32.

قدرات الفرد ليست ثابتة بل هي متغيّرة بتغير في احتياجات البشر مع الزّمن،كما أنّ قدرات الفرد تتمّ بشكل مستمر على نحو يمكنه من رفع مستوى معيشته بشكل دائم والتّطلع المتواصل لحياة أفضل، ولهذا فإن برنامج الأمم المتحدة حول التنمية ترتكز خياراته الأساسية في ثلاثة أبعاد هامة هي:

أوّلا– أن يحيّا النّاس حياة طويلة خالية من العلّل،

ثانيا– أن يكتّسبوا المعرفة،

ثالثا– أن يحصلوا على الموارد اللاّزمة لتحقيق حياة كريمة[10].

بالإضافة إلى الخيارات الأساسّية للتّنمية فإنّ لها خصائص تتمثل في :

أوّلا– التّنمية تعتبر عملية وليست حالة فهي مستمرّة ومتصاعدة، وهي عملية مجتمعية مشتركة،

ثانيا– التّنمية عملية واعية محدّدة الأهداف والغايات، وهي عملية موجّهة لتحقيق النّمو الإداري،

ثالثا– التّنمية بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتيّة لا تعتمد على الخارج،

رابعا– التّنمية تحقيق تزايد منتظم ومتوسّط وإنتاجيّة للفرد.

الفرع الثّاني: أهداف التّنمية

إنّ للتّنمية مجموعة من الأهداف حسب رأي المفكّرون والدّارسون والّتي يمكن ذكرها فيما يلي:

– زيادة الدّخل القومي: يعتبر من أهمّ أهداف التّنمية، لأنّ غرضها الأساسيّ من القيام بعملية التّنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكّانها وارتفاع معدّل نموّها الدّيموغرافيّ، ومنه لا

[10]– **ترجمة غسان غضن**، مأخوذة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" تقرير التنمية البشرية لسنة 2003م، وأهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفارقة البشرية"، مطبعة كركي، بيروت (لبنان)، 2003م ، ص .105.

يمكن الوصول إلى القضاء أو حتّى التّقليص من هذه العوامل دون الزيّادة في الدّخل القوميّ الّذي يرتبط بدوره بعوامل عديدة منها زيادة معدّل النّمو السكاّني وتوفير رؤوس الأموال والطاقات البشرية[11].

– رفع مستوى المعيشة: هو من الأهداف الهامّة الّتي تسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيقها في الدّول المتخلفّة ليتعذّر عليها تلبية الضّروريّات المادّية للحياة من مأكل ومسكن وصحّة أمام الزّيادة المستمرّة في النّمو السّكانيّ، ولعلّ أقرب مقياس للدّلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسّط ما يحصل عليه من دخل، فكلّما كان هذا الدّخل مرتفعا كلّما دلّ على ارتفاع في مستوى المعيشة والعكس صحيح.

– تقليل التفاوت في الدّخل والثّروة: تتميّز أغلب الدّول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدّخل والثّروة، إذ أنّ فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثّروة بينما لا تتحصّل غالبيّة أفراد المجتمع إلّا على النّسبة الأضعف منها، وهذا الاختلاف والفارق الكبير بين الفئتين يؤدّي إلى شعور الأغلبيّة بعدم وجود العدالة الاجتماعيّة، ولهذا فالهدف من التّنمية هو إيجاد أطر مؤسّساتيّة وسياسية تعمل على تحقيق العدالة،كما تهدف التنميّة كذلك إلى التّقليل من التّفاوت التّكنولوجيّ مقارنة مع الدّول المصنّعة وتحقيق الإكتفاء الذّاتيّ.

المطلب الثالث : أشكال التنميّة

إنّ عملية التّنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها والتّصورات الّتي رسمت من أجلها، فقد تكون ذات طابع وطنيّ من حيث الامتداد الجغرافيّ ومركزيّة المشروع التّنمويّ الوطنيّ، وقد تكون ذات شكل محلّي بحسب خصوصيّة احتياجات كلّ إقّليم محليّ، نظرا لطابعها البيئيّ والجغرافيّ والثّقافيّ والاقتصاديّ، كما يمكن أنّ تأخذ التنميّة طابع شامل ومستدام، وفي هذه الدّراسة قد تمّ تحدّيد شكلين من أشكال التّنمية لما لهما علاقة بالموضوع و همّا:

[11] - **فريمش مليكة**، دور الدولة في التنمية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة1، 2012م، ص.59.(منشورة).

الفرع الأوّل : التنميّة الوطنيّة

تتحدّد معالم التنميّة الوطنية حسب الرّؤية الخاصّة بكلّ بلد وبحسب الاختيارات الوطنيّة الّتي تتبنّاها كلّ دولة قصد النّهوض بالمجتمع من مختلف جوانبه الحياتيّة للأفراد، بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى، فهي بذلك ترتكز على محور رئيسيّ يتمثّل في جملة المشاريع الكبرى الّتي لا تتولّى الدّوائر الوزاريّة متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيّات على المستوى الوطنيّ ضمن الإطار الّذي يتعدّى نطاق الجماعات المحليّة ذاتها، رغم توطيدها على أقاليم هذه الجماعات مثل: إنجاز الطّرق الوطنيّة وخطوط السكّة الحديديّة والمطارات والمستشفيات الجامعيّة...الخ.

الفرع الثّاني: التنميّة المحليّة

التنميّة المحليّة هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشريّة والماديّة المتوافرة، وزيادة تلك المصادر كمّا ونوعا لتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشريّ وتطويره ماديّا وثقافيّا وروحيّا شرطا أساسيّا لكلّ تنميّة محليّة، ويرى الدّكتور "فاروق زكي في كتابه "تنميّة المجتمع في الدّول النّامية": "أنّ التنميّة المحليّة هي تلك العمليّات الّتي توحّد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكوميّة لتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمعات المحليّة[12]، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمّة بحيث تقوم هذه العمليّات على مبدأين أساسيّين كما سبق الإشارة إليه.

1- مساهمة المواطنين(الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم،

2- توفير ما يلزم من الخدمات الفنيّة وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتيّة والمتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعلها أكثر فعاليّة".

[12] - **سعيدي الشيخ**، مرجع سابق، ص.ص.27.26.

ما يستشّف من هذا التّعريف أنّ المحرّك الأساسيّ للتنميّة يتمثّل في الاعتماد على خصوصيّة البيئة المحليّة من مورد بشريّ وتمويل ماليّ ذاتيّ، باعتبارها طاقات للمشاريع التنمويّة المحليّة، فالعنصر البشريّ هو أدرى من غيره باحتياجاته التنمويّة، فكلّما اعتمدت الجماعات المحليّة على مواردها الماليّة كلّما تدرّجت في الاستقلال الماليّ، ومن ثمّ في صنع القرار التنمويّ المحليّ وفق معايير وقيّم إيجابيّة إضافيّة يستفيد منها المواطن، وتعرف التنمية أيضا في كونها تتمثّل في مختلف الاختصاصات الّتي أسندت للجماعات المحليّة بمختلف أجهزتها مهـمّة القيـام بـها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية والبرامج الوطنية [13]، كما "يمكن أن نعرّفها باختصار أنّها كلّ ما يصدر عن الجماعات المحليّة في المجال التنمويّ ويظهر إرادتها في التّعبير عن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال في ظلّ النصوص المنظّمة لها أوّلا، وما ترسمه وتحدده لها القوانين المعمول بها ثانيا، وفي ظلّ التوجّهات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للدّولة ثالثا،" ولعلّ التّعريف الأخير يعكس التنميّة المحليّة كمسؤوليّة مشتركة بين الدّولة والجماعات المحليّة، وهو ما نصّت عليه المادّة 107 من قانون البلديّة 11-10بقولها: "يكون اختيار العمليّات الّتي تنجز في إطار المخطّط البلديّ للتنميّة من صلاحيّات المجلس الشعبيّ البلديّ..."، والمادّة 108 تنص على: "يشارك المجلس الشعبيّ البلديّ في إجراءات الإعداد لعمليّات تهيئة الإقليم والتنميّة المستدامة..."، وتنص المادة111: "يبادر رئيس المجلس الشعبيّ البلديّ بكلّ عمليّة ويتّخذ كلّ إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنميّة نشاطات اقتصاديّة تتماشى مع طاقات البلديّة ومخطّطها التنمويّ"[14].

المبحث الثّاني: ماهيّة التنميّة المحليّة

[13] – **سعيدي الشيخ**، مرجع سابق ،ص .27.(غير منشورة).

[14] - **القانون رقم 11-10**، المؤرخ في 22 يونيو 2011م، والمتعلق بالبلدية، ج ر ج ج، العدد رقم37، الصادرة في3يوليو2011م، ص.4.

بعد الحديث عن ماهيّة التّنمية بصفة عامّة نتطرّق في هذا المبحث إلى شكل من أشكال التّنمية، والتّي نعبّر عنها بالتّنمية المحليّة لذات العلاقة المباشرة بالموضوع، وبه تحدّث الأخصائيّون عن ماهيّة التّنمية المحليّة بإسهاب وتمعّن.

المطلب الأوّل: مفهوم التنميّة المحليّة

قبل التطرّق لمفهوم التّنمية المحليّة لابدّ من الإشارة إلى نشأة وظهور المصطلح،كونه لم يكن يذكر في الأدبيّات الاقتصاديّة،كما أنّ المنظّرون الإقتصاديّون كان تركيزهم في أبحاثهم ودراساتهم منصبّ على النّمو الاقتصاديّ والتّنمية الاقتصاديّة بشكل عام، لكن منذ ستّينات القرن الماضي بدأت البوادر الأولى للإهتمام بالتّنمية المحليّة من خلال تنامي اهتمام الدّول بالتّسيير على المستوى المحلّي كبديل لنظام التّسيير الموحّد على المستوى المركزيّ، والّذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديّات دول العالم، والجزائر كجزء لا يتجزّأ من هذا العالم لم تكن في منأى عن هذا التّطور وتنامي المصطلح، والدّراسات الفكريّة أوضحت أنّ المصطلح قد مرّ بمرحلتين هامّتين هما: مرحلة النّضال، ثم مرحلة الاعتراف المتعدّد الأشكال، حيث عرفت سنوات العشرينات العديد من المشاريع التّي اهتمّت بتطوير المناطق الرّيفية، ممّا سمح بظهور ما يعرف بمصطلح تنميّة المجتمع، ثمّ التّنمية الرّيفية، ثمّ التّنمية الرّيفية المتكاملة، بيد أنّ أوّل ظهور فعليّ لمصطلح التّنمية المحليّة في بداية ستّينات القرن الماضي وبالتّحديد في فرنسا كان ناتج عن ردّ فعل لقرارات الدّولة، الّتي أرادت أن تجعل من إعداد التّراب أولويّة وطنيّة، والغاية من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهويّة بين العاصمة والضّواحي وحتّى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إداريّة تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصاديّة من فوق حسب منطق قطاعيّ للمصالح (اتّخاذ القرارات من المركز دون التّشاور مع السّكان المحليّين)، والتّي كانت مرفوضة من مختلف الفاعلين المحلّيين الّذين يعتبرون أنّ تنميّة أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلّعاتهم، وبذلك طالبوا بتطبيق التنميّة من تحت، والّتي تبنى على أساس استقلاليّة الأقاليم عن مركز القرار في العاصمة، وقد كان الأمر في بدايته مرفوض ولم يحض بالقبول والاحترام كون بنيته سياسيّة محضة، ثمّ إستقرّ على الجانبين الاقتصاديّ والاجتماعيّ، أين عرف تقدّما في بداية الثّمانينات وبدأ في كسب التّأييد تدريجيّا واعترافا من مختلف

الهيئات الحكوميّة والمؤسّسات والجمعيّات ومنها مندوبيّة مراقبة التّراب والعمل الجهويّ الفرنسيّة الّتي أقرّت في مخطّطها للفترة من 1984- 1988 التنميّة المحليّة كنمط من أنماط التّنميّة[15].

والتّنمية المحليّة هي صميم البحث عن كيفيّة تطوير الأجزاء الأكثر تخلّفا في أقاليم الدّولة، ويعتبر الرّيف أكثر المناطق تخلّفا، ومن هنا فإنّ التنميّة المحليّة تلتقي مع مفهوم التنميّة الرّيفية الّتي ينظر إليها البنك الدّوليّ في إحدى تقاريره المنشورة على أنّها عمليّة متكاملة أو استراتيجيّة شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لفقراء الرّيف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعيّ وإنشاء صناعات ريفيّة توفّر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحيّة والتعليميّة ووسائل الاتّصال والإسكان، وفي نفس الصّياغ نستطيع القول على أنّ التنميّة المحليّة عمليّة تغيّر جذريّ لكلّ جوانب الحياة بما يؤدّي إلى تطوير الفرد والمجتمع، وبالتّالي فهي ليست جهدا مبعثرا غير واع أو جزئيّ غير متكامل يقتصر على البعد الاقتصاديّ فقط، بل يتضمّن أبعادا أخرى سياسيّة واجتماعيّة، فهي ذلك الجهد المنظّم الواعي الهادف إلى رفع المستوى المعيشيّ والاجتماعيّ والسياسيّ لغالبيّة السّاكنة المحليّة، وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد بما يسمح لهم تحقيق مستمرّ في رفع مستويات حياتهم بمجهوداتهم الذاتيّة، إنّ التنميّة المحليّة هي بحث في الأنشطة الّتي تستهدف رفع المستوى الاجتماعيّ والاقتصاديّ للأقاليم المحليّة الّتي تشكّل في آن واحد إحدى أهمّ مجالات عمل مؤسسات السياسة العامّة المعاصرة[16]، وإحدى أهم وسائل التنميّة الوطنيّة الّتي لا يمكن أن تتحقّق إلّا من خلال التّركيز على الأجزاء الأكثر تخلّفا في الدّولة والّتي تشكّل الأقاليم المحليّة الجزء الأكبر منها، وبهذا يمكن تعريف التنميّة المحليّة بأنّها: "السّياسات والبرامج الّتي تتمّ وفق توجيهات عامّة لإحداث تغيّير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحليّة، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافّة الجوانب، وهي بهذا المعنى تعتبر تغيّير في البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع

[15] – **وفاء شيعاوي**، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2010م ، (غير منشورة)، ص. ص. 52، 53.

[16] - **خنفري خيضر**، تمويل التنمية المحلية في الجزائر"واقع وآفاق"، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011م، ص.ص.19.17.

المحليّ بواسطة جملة من السّياسات العامّة والبرامج الحكوميّة الّتي تكون للأجهزة المركزيّة والمحليّة للدّولة دورا فعّالا في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنميّة المحليّة ".

كما أنّ التنميّة المحليّة هي عملية تشجيع المجتمع المحليّ على اتّخاذ الخطوات الّتي جعلت حياتهم الماديّة والروحيّة أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم، فجوهر ذلك هو الكيفيّة والسبيل الّتي يعالج بها المجتمع مشكلاته، وهي العمليّة الّتي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتمّ من خلالها التركيز على التحرّك المجتمعيّ، كما أنّ التنميّة المحليّة نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامّة للتنميّة الشّاملة للمجتمع ككلّ، وببساطة التّعبير هي العمليّة الّتي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبيّة والجهود الحكوميّة، للارتفاع والسموّ بمستويات التجمّعات المحليّة والوحدات المحليّة اقتصاديّا وثقافيّا واجتماعيّا وحضاريّا من منظور تحسين نوعيّة الحياة لسكان تلك التجمّعات المحليّة في مستوى من مستويات الإدارة المحليّة في منظومة شاملة ومتكاملة.

الفرع الأوّل: المفهوم الإيديولوجي

لقد تبنّى الميثاق الوطنيّ لسنة 1976م فكرة التنميّة بشكل عامّ، حيث تناول الباب الأوّل منه الاتّجاهات الرئيسيّة للتنميّة، في حين تناول الباب الثّاني منه الأهداف الكبرى للتنميّة وفق ما تضمّنه الميثاق السّابق الذكر في صفحته رقم 86 على البلديّات والولايّات في حلّ المشاكل الخاصّة بها،وعلى السّلطة المركزيّة البحث في القضايا الوطنيّة، ومن هنا ينبغي للمركزيّة أن تخوّل الولايات والبلديّات كامل الصلاحيّات للنّظر في كلّ المشاكل ذات المصلحة المحليّة، ويتبيّن من ذلك أنّه لا تنميّة محليّة دون إشراك الجماعات المحليّة لتقوم بدورها المنوط بها في مجال التنميّة وتعميمها على المستوى الوطنيّ، ومن ثمّ المساهمة في سياسة التّوازن التنمويّ الجهويّ، كما أنّ الميثاق اعتبر البلديّة الخليّة الأساسيّة للدّولة وتمثّل منطلقا

قاعديّا للتّخطيط ووسيلة فعّالة لتحقيق أهداف التنميّة المحليّة[17]، وكرّسه كذلك ميثاق 1986م، وفي هذا السياق حاول عدّة باحثين في مجال التنميّة المحليّة بلورة وصياغة مفهوم فكريّ للتنميّة المحليّة نذكر منهم:

تعريف محي الدين صابر:"يعتبرها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعيّ والاقتصاديّ في مناطق محدّدة يقوم على أسّس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيّير حضاريّ في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحليّة،وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحليّة جميعا في كلّ المستويات عمليّا وإداريّا".

تعريف الدكتور فاروق زكي: "الّذي يرى أنّها تلك العمليّات الّتي توحّد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكوميّة لتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمعات المحليّة، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمّة ومساعدتها على المساهمة التامّة في التقدّم الوطنيّ والقوميّ".

تعريف الأستاذ آرثر دونهام[18]: "ما هي إلّا نشاط منظّم بغرض تحسين الأحوال المعيشيّة في المجتمع، وتنميّة قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعيّ والتوجيه الذاتيّ لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل على تعبئة وتنسيق النّشاط التعاونيّ والمساعدات الذاتيّة للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنيّة من المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة".

الفرع الثّاني: المفهوم القانونيّ

تستمدّ التنميّة المحلية مفهومها القانونيّ من النّصوص الأساسيّة، نقصد بذلك الدّستور أو النّصوص الخاصّة بالجماعات المحليّة لاسيّما قانوني البلديّة والولاية، وكذا مختلف النّصوص التّنظيميّة المحدّدة لمجالات تدخّلهما، خاصّة تلك المتضمّنة مشاريع المخطّطات والبرامج التنمويّة المسطّرة في إطار سياسة التخطيط الّتي تنتهجها الدّولة، ومن خلال الأساس الدستوريّ لمفهوم التنميّة من خلال مراجعتنا

[17] – **سعيدي الشيخ** ، مرجع سابق، ص.189.(غير منشورة).

[18] - **جمال زيدان**، مرجع سابق، ص .18.

لمختلف الدساتير[19] خاصة دستور 1976ودستور 2016، أمّا فيما يتعلّق بنصوص الجماعات المحليّة فنجد أنّ قوانين البلديّة الصّادرة منذ الاستقلال تتحدّث عن استراتيجيّة التنميّة خاصة قانون البلدية (11-10)، إلى جانب قوانين الولاية وخاصة منها قانون الولاية (12-07) ولقد جاءت نصوص الجماعات المحليّة على النّحو المذكور متضمّنة اختصاصها التنمويّ، وذلك بعد أن حدّدت استراتيجيّة التنميّة الوطنيّة في الجزائر في منتصف ستينات القرن الماضي، واستندت الدّراسة واستلهمت من الاقتصاديّ الفرنسيّ "دي برنيس" وتشير الفكرة الأساسيّة في هذا النّموذج إلى أنّ أيّة محاولة جديدة للتخلّص من وضعيّة التخلّف والاستعمار الجديد لابد من أن تعتّمد استراتيجيّة تنميّة اقتصاديّة واجتماعيّة شاملة، كما أنّ جلّ دساتير الجزائر كرّست في مبادئها على التنميّة المحليّة بدءا من الدستور، سواء كان ذلك في دساتير الأحادية الحزبيّة 1963 أو 1976 أو دساتير التعدّديّة الحزبيّة 1989 أو1996 أو 2008 أو 2016، وفي سياق المفاهيم المتعدّدة للتنميّة المحليّة من منظور إيديولوجي وقانونيّ نعرّج على مفهومها من منظور إسلاميّ، فرغم عدم وجود لفظ التنميّة في النّص القرآنيّ بل يتعذّر علينا إيجاد مشتقّاته إلّا أنّ البعض يذهب إلى الحديث عن مرادفات تضمنّها القرآن الكريم وبلغت أحد عشر مرادفا ، ويمكن أن يستشّف دلالة هذا المفهوم بالنّسبة للسنّة النبويّة من خلال حديث الرّسول صلى الله عليه وسلّم: ﴿ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلّا كان له به صدقة﴾[20].

الفرع الثّالث: خصائص التنميّة المحليّة

للتنمية المحلية مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في ما يلي:

- التنميّة عمليّة مقصودة ومخطّطة:

[19] - **سعيدي الشيخ**، مرجع سابق، ص. 190.

[20] - **الحديث النبوي رواه الإمام البخاري**، فتح الباري، شرح صحيح ، مكتبة الضيف، المجلد رقم 10، ص. 509، رقم الحديث 6012.

هي مجموع الوسائل والطّرق لتحسين الظّروف بأنواعها، وفق سلّم زمنيّ محدّد يعتمد على مخطّط بعيد المدى أو قصير بغية ترقيّتها.

– التنميّة عمليّة ضروريّة للتغيّير المنظّم:

هي الطريقة المسلّمة تطوي في طيّاتها للبديل المهيكل والحاسم في جميع المجالات وعلى رأسها الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتكنولوجيّة وكذا ترّقية القدرات والسلوكيّات الإنسانيّة[21].

– التنميّة عمليّة ليست جزئيّة و إنّما كليّة شاملة:

هي أسس وقواعد مبنيّة على المشاركة في تنظّيم أسلوب العمل الاجتماعيّ والاقتصاديّ بصفة كليّة وشاملة بمعنى على جميع المستويات وغير منحصرة على جهة أو جزء معيّن.

– التنميّة عمليّة داخليّة ذاتيّة:

تدخل التنميّة على تميّز المجتمع المحليّ للعبور إلى الرّقي والازدهار الداخليّ في تنسيق الجهود على مختلف المستويات، وأنّ العوامل الخارجيّة لا تكون سوى عوامل محفّزة للعوامل الداخليّة الأساسيّة.

– التنميّة عمليّة ديناميكيّة:

هي وسيلة فعّالة وناجحة إذا التقت المعايير والعوامل المحفّزة لبعضها في ترسيخ التطوّر والبناء المتقدّم داخل الإقليم الواحد.

– التنميّة عمليّة مستمرّة:

الغاية منها سيرورة وديمومة تحسين الأحوال المعيشيّة للمجتمع على أساس الوسيلة الإيجابيّة في ترقية وضمان ومواصلة المسيرة للأجيال المقبلة.

[21] – **وفاء شيعاوي**، مرجع سابق، ص.23.

– أهميّة المشاركة الشعبيّة في جميع مراحل العمل التنمويّ:

تكتسي أهميّة مشاركة المواطن في بناء القاعدة التنمويّة من القاعدة إلى الهرم في ترقية وبعث الفعاليّة وإعطاء الصبغة الشرعيّة للتنميّة داخل كيانه، لكون مشاركة المواطن مشاركة فعّالة في تجسيد التنميّة على أرض الواقع.

– أهميّة العدالة في جميع مراحل و إجراءات التنميّة:

للعدالة دور بارز في المحافظة على التنميّة وبعثها من خلال الحياد والمساواة في التوزيع بين أفراد المجتمع الواحد، من حماية الحقوق وصيانة الواجبات وردع المخالفين وتنوير القرارات الصّادرة من الجهات الكافلة لمسيرة التنميّة.

– ضرورة إزاحة المعوّقات الّتي تعوق عمليّة التنميّة:

للتنميّة برامج حول تحسين الظّروف بأنواعها من أجل رفع المستوى المعيشيّ، ولكن تعتريها بعض العوائق، فلا بدّ من تجاوزها وذلك من تنميّة الموارد الماليّة والبشريّة لدفع عجلة التنميّة.

المطلب الثاني:أبعاد وأهداف التنميّة المحليّة

إنّ التّكريس الفكريّ والقانونيّ للتنميّة المحليّة سواء قبل التعدديّة أو في ظلّها كان الغرض منه ضرورة إبراز الأهداف المتوخّاة منها، حيث أنّ النصوص المتعلّقة بالجماعات المحليّة أو غيرها لم تتناول بالحديث الصّريح أهداف التنميّة المحليّة، وهذا خلافا لتناولها لاختصاصات الجماعات المحليّة صراحة وفي مختلف الميادين، ممّا يجعلنا بالتّالي أمام صعوبة لحصر الأهداف، غير أنّه مادامت التنميّة بصفة عامّة ككلّ متكامل لا يمكن تجزئته كما ذكر، ومادامت التنميّة المحليّة هي الأخرى لا تخرج عن هذه القاعدة حيث ينبغي النّظر إليها بدون فصل أيّ قطاع نشاط يراد تنميّته عن باقي قطاعات النشاطات الأخرى، وقبل ذا وذاك ما دامت هذه التنميّة نفسها في الأخير جزء من التنميّة الوطنيّة وتنبثق عنها في غالب الأحيان

فإنّه يمكن القول أنّ أهداف التنميّة المحليّة هي ذات أهداف التنميّة الوطنيّة،كما أن للتنمية المحلية أبعاد هامة لا تكاد تختلف عما شوهد عن أبعاد التنمية سابقا ويمكن تحديدها في :

الفرع الأول:أبعاد التنمية المحلية

أولا- البعد الاقتصاديّ

تراعي التنميّة المحليّة البعد الاقتصاديّ من أجل تنميّة الإقليم المحليّ اقتصاديّا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصاديّة الّتي يمكن أن تتميّز بها المنطقة سواء عن طريق النّشاط الزراعيّ أو الصناعيّ أو الحرفيّ، ولهذا فنجد أنّ المنطقة الّتي تحدّد مميّزاتها مسبقا تكون قادرة على النّهوض بالنّشاط الاقتصاديّ المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحقّقة. بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النّشاط الاقتصاديّ عن طريق امتصاص البطالة من جهة[22]، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصاديّة الّتي تتميّز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحليّ أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنميّة المحليّة على بناء الهياكل القاعديّة المحليّة من الطّرقات و المستشفيات ...الخ. هذه الهياكل القاعديّة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فأنّها الطّريق نحو الجوّ المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[23].

ثانيا- البعد الاجتماعيّ

يركّز البعد الاجتماعيّ للتنميّة المحليّة على أنّ الإنسان يشكّل جوهر التنميّة وهدفها النهائيّ، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعيّة ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعيّة لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديموقراطيّة من خلال الشعوب في اتّخاذ القرار بكلّ شفافيّة، ولهذا نجد أنّ البعد

[22] - **أحمد غريبي**، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد12، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010م، ص.6.

[23] - **أحمد غريبي**، مرجع سابق، ص.7.

الاجتماعيّ للتنميّة المحليّة يمثّل حجر الزّاوية، لأنّ توفير الحياة الاجتماعيّة المتطوّرة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أنّ تسخير التنميّة المحليّة في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدّم لنا مجتمعا يتّصف بالنّيل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه وينفع منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنميّة المحليّة لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعيّ مثل: التعليم والصحّة والأمن....الخ .

ثالثا– البعد البيئيّ:

إنّ تدهور الوضع البيئيّ على المستوى العالميّ ممثّلا بالاحتباس الحراريّ وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتّساع نطاق التصحّر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدّى الحدود الجغرافيّة للدّول والدّعوة إلى دمج البعد البيئيّ في التخطيط الإنمائيّ لدّول العالم، وعلى إثر ذلك عقدت الأمم المتّحدة مؤتمر حول البيئة والتنميّة في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992، ومن أهدافه الدّعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومن أهمّ المسائل الّتي تطرّق إليها هي وضع وتقييّد استراتيجيّات وإجراءات لتحقيق تنميّة مستدامة[24].

ومن أسّس الاقتصاد التقليديّ أنّ الناتج الوطنيّ الإجماليّ يعتبر مؤشّرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهيّة على المستوى الوطنيّ، كما أنّ الاقتصاد البيئيّ التقليديّ أشار إلى مشكلتين: الأولى هي مشكلة الأثار البيئيّة والثانيّة هي الإدارة السليمة للموارد الطبيعيّة (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعيّة الغير متجددة بين الأجيال).

يركّز البعد البيئيّ للتنميّة المحليّة على مراعاة الحدود البيئيّة، بحيث يكون لكلّ نظام بيئيّ حدود معيّنة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أمّا حالة تجاوز تلك الحدود فإنّه حتما يؤدّي إلى تدهور النّظام البيئيّ.

[24] - **شويح بن عثمان**، دور الجماعات المحلية في لتنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2011م، ص.89.(منشورة).

وكخلاصة فإنّه يمكن الجزم بأنّ التنميّة المحليّة مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة حتّى تعود بالنّفع العام على المجتمع.

الفرع الثاني:أهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من الأهداف و التي تتمثل في ما يلي:

أوّلا- تمكين الجماعات المحليّة بالتّدخل المكثّف في مختلف المجالات التنموية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

ثانيا- تحقيق مبدأ التّوازن الجهوي بين الأقاليم بقدر متساوي، وتحقيق لامركزيّة تنمويّة إلى جانب اللامركزيّة الإداريّة.

ثالثا- المساهمة في تغيّير السّلوك التّنموي لأفراد الوحدة المحليّة، وذلك من خلال المشاركة في العمل التّنموي على مستوى وحدتهم، وتعتبر هذه التّغيرات هدفا رئيسيا لممارسة عمليّة التّنمية المحليّة، ويفضل البعض تسميّة هذه المغّيرات بالعلاج الاجتماعيّ[25].

المطلب الثالث: القواعد و المبادئ الأساسيّة للتنميّة المحليّة

بعد التطرق لمفهوم التّنمية المحليّة بالمغزى الإيدّيولوجي والقانونيّ، وكذا الخصائص والأبعاد والأهداف لنفس المصطلح، تطرّق الدّارسين والباحثّين كذلك لأهم القواعد والمبادئ الأساسّية للتّنمية المحليّة والّتي هي:

[25] – **أحمد شريفي**، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1 ،2009م، ص. 15.

أوّلا- مشاركة أفراد المجتمع المحليّ

إنّ مشاركة أفراد المجتمع المحليّ في التنميّة المحليّة يعتبر مبدأ من أهمّ مبادئ التنميّة، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحليّ وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة، كما يتطلّب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصاديّة خاصّة في مجال الادّخار والتوفير والاستهلاك[26].

فعن طريق إشراك أفراد المجتمع المحليّ في عمليات التنميّة يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوّة من التنميّة المحليّة، وذلك لأنّ إقناع أفراد المجتمع المحليّ بالتغيّير ينتج عنه اتّجاهات إيجابيّة نحو المشروعات التنمويّة الجديدة، وبالتّالي يتمّ تجنّب ردود الفعل الضّارة الّتي من شأنها أن تشكّل عائقا أمام هذه المشروعات كما أنّ مشاركة هؤلاء الأفراد في ممارسة التّفكير والتّنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابليّة لتحمّل المسؤوليّة، ممّا يؤهلهم للعمل في الإدارة المحليّة ومختلف التّنظيمات الّتي تعمل على تنميّة مجتمعهم، فالمشاركة تجنّد طاقات المجتمع وتقلّل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم المحليّ ممّا يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات على ضعف استجابة الأفراد لمشروعات التنميّة المحليّة، خاصّة في المجتمعات التقليديّة الّتي يشكّل فيها جمود التراكيب الاجتماعيّة والاقتصاديّة من خلال القيّم والتقاليد الرّاسخة في هذه المجتمعات أهمّ عائق أمام التجديدات والمشروعات التنمويّة القائمة في المجتمع.

ثانيا- توافق المجهودات التنمويّة مع الحاجات الأساسيّة في المجتمع المحليّ

[26] - **محمد خشمون**، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية"دراسة ميدانية على بلديات ولاية قسنطينة"، رسالة دكتوراه في العلوم(علم إجتماع التنمية)، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2011م، ص.ص.129.102.

حيث تكون الأولويّة للمشروعات الّتي تهمّ الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبيّة حاجاتهم المستعجلة، ذلك أنّ إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفّزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنمويّة.

فإحساس الأفراد وإدراكهم بأنّ العائد من التنميّة المحليّة سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة الّتي تلبّي حاجاتهم وتحدّ من معاناتهم ومشكلاتهم، يساعد هذا على كسب ثقتهم الّتي تعتبر الرّأسمال الحقيقيّ لأيّ عمل إنمائيّ في المجتمع، ذلك أنّ أهمّ عائق يواجه عمليّات التنميّة في المجتمع هو المقاومة الشّديدة الّتي يبديها الأفراد المحليّون اتّجاه الأفكار المستحدثة الّتي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع، وهذا ما جعل كسب ثقة أفراد المجتمع المحليّ من خلال توافق جهود التنميّة مع الحاجات الأساسيّة للمجتمع المحليّ يشكّل قاعدة أساسيّة ومبدأ جوهريّا في أيّ عمليّة أساسيّة تنمويّة في المجتمع[27].

ثالثا- تكامل المشروعات والخطط التنمويّة

يعني ذلك عدم فصل المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة عن بعضها البعض، أي أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كلّ أنواع المشكلات الّتي يعاني منها المجتمع في شتّى المجالات في إطار خطّة شاملة ومتكاملة، فالمشكلات المجتمعيّة بطبعها متداخلة وتؤثّر بعضها على بعض.

كما أنّ التكامل في المشروعات التنمويّة له الكثير من الفوائد خاصّة فيما يتعلّق بالإجراءات التنفيذيّة، ذلك أنّ إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتّى الموظّفين بطريقة منظّمة تحقّق التكامل بين مختلف البرامج الّتي توفّر الكثير من الجهد والوقت والمال، ويقضي على العديد من العوائق خاصّة تلك الغير متوقّع منها، وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط تشكّل مبدأ أساسيّا من مبادئ التنميّة المحليّة سواء تصوّرا أو تنفيذا.

[27] - **أحمد شريفي**، مرجع سابق، ص. 43.

رابعا- الاعتماد على الموارد المحليّة المتاحة

يقصد بها كل الموارد الطبيعيّة والطاقات البشريّة المتوفّرة في المجتمع المحليّ، حيث تعدّ هذه القاعدة ذات نفع اقتصاديّ كبير في التنميّة المحليّة، لأنّها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول عليها، وبالتّالي الحريّة والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أنّ القادة المحليّين باعتبارهم إحدى الموارد البشريّة يكونون أكثر فاعليّة ونجاحا في تغيير اتّجاهات أفراد مجتمعهم المحليّ وإقناعهم بالأفكار الجديدة، والاعتماد على هذه الموارد يحدث تغيير حضاريّ مقصود من خلال إدخال أنماط جديدة، وهي طريقة تحقّق التكيّف الاجتماعيّ السليم.

خامسا- ضرورة مساعدة الجهات الحكوميّة في العمل التنمويّ

تحثّ هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحليّة المتاحة في المجتمع وحدها، وإنّما يجب الاستفادة من التشجيع الحكوميّ سواء الماديّ أو في مجال الخبرة الفنّية والتقنيّة عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنميّة المحليّة، وذلك من خلال إعداد فنيّين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة وما إلى ذلك من الأمور الّتي يصعب على الموارد المحليّة أن تغطّيها أو أن تلبّيها، خاصّة وأنّ معظم المجتمعات المحليّة تعاني نقصا فادحا وأحيانا ندرة في الموارد الطبيعيّة والطاقات البشريّة الكفأة، ممّا يستدعي ضرورة الاستفادة من المساعدات الحكوميّة الّتي هي عصب النّشاط التنمويّ المحليّ[28].

سادسا- توظيف القيّم و التصوّرات القائمة في المجتمع

تشكّل هذه القاعدة مبدأ أساسيّا في التنميّة المحليّة، حيث يمكن للقيّم والتقاليد والتصوّرات القائمة بين أفراد المجتمع المحليّ أن تشكّل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنمويّة، كما يمكن أن تشكّل حافزا و عاملا مدعّما لنجاح هذه المشروعات إذا تمّ حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط

[28] - **حسن صادق عبد الله**، السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، ط2 ، 1992م، ص. ص. 84.83.

وإنجاز أيّ مشروع من مشروعات التنميّة المحليّة، فلا طالما لعبت الخصوصيّات الاجتماعيّة والثقافيّة دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنمويّة القائمة في المجتمع، وذلك باعتبار أنّها تشكّل الإطار المرجعيّ لأيّ سلوك اجتماعيّ أو اقتصاديّ لأفراد المجتمع المحليّ.

يعتبر التقويم المستمرّ من أهمّ القواعد الأساسيّة لتنميّة المجتمع المحليّ، لما يوفّره من إمكانيّة التعرّف على سير الخطّة ومدى نجاحها، وأهمّ الصّعوبات الّتي تواجهها ذلك ما يسهّل ويسرّع تداركها والعمل الفوريّ على حلّها، كما يوضّح التقويم مدى التغيّر الّذي طرأ على الأفراد من جرّاء إشراكهم في عمليّات التنميّة المحليّة، وكذلك يسهل التعرّف على مدى التغيّر الّذي طرأ على البيئة المحليّة من جرّاء نفس العمليّة، فهو بمثابة المرآة بالنّسبة للتنميّة المحليّة الّتي تمكّن القائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقيّة من جرّاء عمليّة التنفيذ الميداني.

المبحث الثّالث: ماهيّة التنميّة المستدامة

يقودنا الحديث في هذا المبحث إلى التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وذلك في البحث عن أصل وتطور وتعريف التنمية المستدامة ولو بإيجاز، ثم الحديث عن أبعادها وأهدافها كمطلب ثاني، ثمّ مبادئها وخصائصها كمطلب ثالث.

المطلب الأوّل: مفهوم التنميّة المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة يجر أولا إلى البحث عن أصلها وتطورها مع مرور السنوات، ثم إعطاء تعريفا لها.

الفرع الأوّل: أصل و تطوّر مفهوم التنميّة المستدامة

على الرّغم من أنّ مفهوم التنميّة المستدامة قد يكون مفهوما حديثا، فإنّها لا تمثّل ظاهرة حديثة بل هي موجودة منذ القدم، حيث كان واقع ظهور هذا المفهوم عمّا نتج من أنظمة الإنتاج ونماذج الاستهلاك المتّبعة من إضرار واضح بالمواد النّادرة والتنوّع البيولوجيّ والثقافيّ وما استقرّ في أدبيات

الاقتصاد من إهمال البيئة وعدم العقلانيّة في استغلالها ينجمّ عنه تكاليف باهضة للجيل الحاليّ والأجيال المقبلة، وعليه وقبل التطرّق للتعريفات المختلفة للتنميّة المستدامة يجب إلقاء نظرة تاريخيّة عن تطوّر هذا المفهوم عبر الزّمن حتّى وصل إلى ما هو عليه اليوم، حيث مرّ بعدّة ملتقيات عالميّة ووطنيّة في الاتّفاق على معنى التنميّة المستدامة نذكر من أهمّها:

– في سنة 1972م"مؤتمر أستوكهولم": نظمّته الأمم المتّحدة حول البيئة الإنسانيّة تحت عنوان "الإنسان والبيئة"، حيث قفز بمسألة البيئة إلى البعد الدوليّ وغابت عنه الاتّحاد السّوفياتي وحلفائها، ونوقشت فيه القضايا البيئيّة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنميّة في العالم[29]، وصدرت أوّل وثيقة دوليّة: حيث تتضمّن الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدّول وتوصيّات تدعو كافّة الحكومات والمنظمّات الدّولية لاتّخاذ التدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشريّة من الكوارث البيئيّة والعمل على تحسينها.

– في سنة 1992م مؤتمر قمّة الأرض: تمّ انعقاد مؤتمر الأمم المتّحدة للبيئة والتنميّة (cnued) في العاصمة البرازيلية "ريو دي جانيرو" تحت رئاسة "موريس سترونغ"، وجمعت هذه القمّة أكثر من20000 شخص و1800 منظّمة غير حكوميّة، ومنذ تلك الفترة تمّ إدخال انشغالات التنميّة المستدامة في الإعلام الدّولي ومرجع نقاش لتنميّة الدّول ونقطة للتفريق ما بين الدّول النّامية والمتخلّفة، وأدرجت في المؤتمر قضايا البيئة ضمن مفهوم التنميّة المستدامة الّتي تهدف إلى تلبيّة الحاجات الأساسيّة، تحسين مستويات المعيشة، تحسين حماية وإدارة النّظم الإيكولوجيّة.

وأضفى المؤتمر على مفهوم التنميّة المستدامة طابع الشرعيّة الدّولية وربط البيئة بالتنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ودعا إلى المشاركة الشعبيّة في سياسات التنميّة، وتمخّض عنه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي هو خطّة أقرّها زعماء العالم في مجال التنميّة المستدامة وبحضور 178 دولة و110 رئيس دولة وحكومة، انبثق عن المؤتمر تقريرا هامّا وجاء بـ:27 مبدأ كلّها تتمحور حول اعتماد الإنسان كمركز للاهتمام في جميع السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

[29] – **سليمان الرياشي**، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)، 1998م، ص. 238.

المصادقة على توصية مذكرة 21 هدفها خلق شراكة عالميّة من أجل تنمية مستدامة[30]، وضرورة خلق وتنظيم الموارد الماليّة الجديدة ومساعدة الحكومات والمنظّمات والمتعاملين الاقتصاديّين الاجتماعيّين على تحقيق تنميّة على أرض الواقع، إلى جانب اتفاقيّات جانبيّة تمّ إمضاؤها خلال المؤتمر الدّولي هذا نذكر منها:

اتفاقيّة حول التنوّع البيولوجيّ (la biodiversité)، واتفاقيّة التنوّع المناخيّ (changement climatique)، واتفاقيّة حول الغابات.

– في سنة 2002م المؤتمر الدّولي للتنميّة المستدامة "جوهانسبورغ": تعتبر قمّة التنميّة المستدامة الّتي انعقدت بجنوب إفريقيا من أضخم المؤتمرات الدوليّة، حيث ساهم فيها 104 من رؤساء الدّول والحكومات إضافة إلى 174 بلدا، وكان عدد المسجّلين لحضور القمّة خمسة وستون ألف شخص من بينهم عشرة ألاف مسؤول حكوميّ، وستة ألاف صحفيّ، وخمسة عشرة ألف شخص، يمثّلون مختلف المنظّمات غير الحكوميّة وجمعيّات المحافظة على البيئة، وما يلاحظ في تلك القمّة أنّ الأمين العام للأمم المتّحدة طرح خطّة عمل من 10 نقاط ركّزت على[31]:

- توظيف العولمة في خدمة التنميّة المستدامة،
- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحضريّة والريفيّة،
- القضاء على الفقر،
- تغيير عادات الإنتاج والإستهلاك المضرّة بالبيئة،
- تسهيل وصول الفقراء إلى المياه النّظيفة ذات التكلفة المعقولة،
- توفير الموارد الماليّة اللّازمة للتنميّة،
- تقديم الدّعم المستدام لتنميّة إفريقيّا،

[30] – United Nation, "**Agenda 21**, programme of action for sustainable devlopment".

[31] – **زكرياء طاحون**، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس بعابدين، القاهرة(مصر) ، 2005م، ص. 54.

- الاهتمام بقضايا البيئة والصحّة،
- الاهتمام بقضايا التنميّة في الدّول الفقيرة،
- حماية الموارد الطبيعيّة.

– في سبتمبر 2007م مؤتمر الأمم المتّحدة في إسبانيا: أنعقد لدراسة ظاهرة التصّحر، وضمّ جميع الدّول المتأثّرة بها[32].

الفرع الثّاني: تعريف التنميّة المستدامة

لقد ارتكزت النّظرة التقليديّة للتنميّة على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتوفير الإمكانيّات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الرّاهن من دون الأخذ بعين الاعتبار للأجيال المستقبليّة ولا الجوانب البيئيّة، الأمر الّذي أدّى إلى تبلور مفهوم جديد للتنميّة اقترن باسم "التنمية المستدامة"[33]. وقد أصبح مفهوم ذات المصطلح واسع التداول في الوسط الاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والثّقافي، والبيئيّ، كما إختّلفت الإشارة في تسميته ما بين اللّغة الفرنسية و اللّغة الإنجليّزية ولذلك أخذ معنين و هما:

– التنميّة المستديمة Développement durable أو المستدامة soutenable ou viable هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزيّ Sustainable Development الّذي يمكن ترجمته بالتنميّة "القابلة للإدامة"،"الموصولة"، أو القابلة للاستمرار ولقد تمّ الإجماع على مصطلح "مستدامة" لكونه يوفّق بين المعنى والقواعد النحويّة أهمّ تعريف الّذي ذاع صيته في الأوساط الأكاديميّة والمهنيّة الوارد في تقرير اللجنة الدوليّة للبيئة والتنميّة المعروف "بتقرير لجنة برونتلاند":

[32] - الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، نظرة شاملة لبيئتنا المتغيرة، برنامج الأمم المتحدة (unep) لسنة 2007م، ص. 7.

[33] – **صالح فلاحي**، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، العدد الثاني، الجامعة الإفريقية بأدرار، مارس 2003م، ص. 205.

"التنميّة الّتي تفي باحتياجات الجيل الحاليّ (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها".[34] وتعرّف كذلك: "تلبية احتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبليّة لضمان استمراريّة إنتاجيّة الموارد الطبيعيّة، وفيما يخصّ تلبية احتياجاتهم". كما ترتكز التنميّة المستدامة على الملاءمة بين التّوازنات البيئيّة والسكانيّة والطبيعيّة، لذا عرّفت بأنّها: "التنميّة الّتي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعيّة، بحيث تعيش الأجيال الحاليّة دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبليّة". أمّا من النّاحية الاقتصاديّة فقد عرّفها الاقتصاديّ الشهير "روبرت سولو" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1989م التنميّة المستدامة بأنّها: "عدم الإضرار بالطّاقة الإنتاجيّة للأجيال المقبلة و تركها في الحالة الّتي ورثها عليها الجيل الحاليّ".

أمّا اللّجنة العالميّة للتنميّة المستدامة عرّفتها على أنّها :"التنميّة الّتي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدّي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة"، أمّا "وليام رولكز هاوس" مدير حماية البيئة الأمريكيّة فيشير إلى أنّ التنميّة المستدامة هي:"تلك العمليّة الّتي تقرّ بضرورة تحقيق نموّ اقتصاديّ يتلاءم مع قدرات البيئة، من منطلق أنّ التنميّة الاقتصاديّة والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين".

أمّا البنك الدّولي للتنميّة المستدامة عرّفها: "العمليّة الّتي تهتمّ بتحقيق التكافؤ المتّصل الّذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنمويّة الحاليّة للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشّامل أو زيادته المستمرّة عبر الزّمن"، أمّا الاقتصاديّ "هرمان" عرّفها على أنّها: "العملية الّتي يتمّ بمقتضاها الحفاظ على التنميّة النوعيّة في الفترة الطويلة والّتي يصبح فيها النّمو الاقتصاديّ مقيّدا بدرجة متزايدة بطاقة النّظافة البيئيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لأداء وظيفتين رئيسيّتين في الأجل الطويل، وهما إعادة توفير الموارد الاقتصاديّة والبيئيّة واستيعاب فضلات النّشاط البشري".

[34] – **عبد الله الحرتسي حميد**، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر (1994-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)، 2005م، ص. 24.(غير منشورة).

من التعاريف السابقة نستخلص التعريف العامّ للتنميّة المستدامة على أنّها: "هي التنميّة الّتي تلبّي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل".

المطلب الثّاني: المحاور الأساسية للتنميّة المستدامة

سنتطرّق فيما يخصّ أهمّ المحاور المتعلّقة بالمحاور التنميّة المستدامة إلى أبعادها، والمبادئ والخصائص وأهدافها ثمّ نتطرّق أخيرا لأهمّ مؤشّرات التنميّة المستدامة.

الفرع الأوّل: أبعاد التنميّة المستدامة

بالنّسبة للأبعاد نجد عدّة أبعاد متفاعلة فيما بينها: البشريّة، الإقتصاديّة، الإجتماعيّة والانسانية، البيئيّة ، والإدارية والتي نوجزها في ما يلي:

أوّلا- الأبعاد الإقتصاديّة

الحديث عن الأبعاد الاقتصاديّة يقودنا إلى التكلّم عن حصّة الاستهلاك الفرديّ من الموارد الطبيعيّة، إذ أنّ سكّان البلدان الصناعيّة يستغلّون أضعاف ما يستغلّه سكّان البلدان النّامية، كما أنّ الدّول المتقدّمة تتحكّم بحوالي 90% من النّاتج الصناعيّ العالميّ، وتمتلك حوالي 84% من إجماليّ النشاط التجاريّ، في حين تبلغ نسبة سكّانها 25% من سكّان الكرة الأرضيّة، وعن إيقاف تبديد الموارد كون أنّ الدّول المتقدّمة تعمل دوما عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعيّة، والعمل على أنماط جديدة ومستحدثة للحدّ من تصدير الضغوط البيئيّة إلى البلدان النّامية[35]، وتغيير أنماط الاستهلاك الّتي تهدّد التنوّع البيولوجيّ كاستهلاك المنتجات الحيوانيّة المهدّدة بالانقراض، ناهيك عن ذلك مسؤوليّة البلدان المتقدّمة عن التلوّث والمعالجة، حيث يقع اللّوم على البلدان المتقدّمة ذات البعد

[35] – **حرفوش سهام**، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس(سطيف)، يومي 7و 8 أفريل 2008م.

الصناعيّ واستنزافها للموارد الطبيعيّة والمحروقات والصّناعات التحويليّة، والّتي أدّت إلى تلوّث كبير، وعليه ركّزت التنميّة المستدامة على فرض صرامة وعقوبات ماليّة للحدّ من تفاقم الكارثة، إلى جانب ذلك هناك أبعاد تتمثّل في تقليص تبعيّة البلدان النّامية والتنميّة المستدامة لدى البلدان الفقيرة والمساواة في توزيع الموارد، والحدّ من التفاوت في المداخيل وتقليص الإنفاق العسكريّ.

ثانيا- الأبعاد الاجتماعيّة والإنسانية

الحديث عن الأبعاد الاجتماعيّة يقودنا إلى التكلّم عن تثبيت النموّ الديموغرافيّ، حيث أنّ التنميّة المستدامة تعمل على الحدّ من النموّ المستمرّ للسكّان بالمعدل الحاليّ والسّريع، لأنّه يحدث ضغوطا على الحكومات لتوفير الخدمات للسكّان، ضف إلى ذلك مكانة الحجم النهائيّ للسكاّن لأنّ حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشريّة غير معروفة بدقّة، وتوحي الإسقاطات الحاليّة ضغطا كبيرا وعاملا لامتناهيّا لتدمير المساحات الخضراء واستغلال مفرط للحياة البريّة والموارد الطبيعيّة، كما يوجد بعد آخر يتمثّل في أنّ أهميّة توزيع السكّان له دور كبير في الحدّ من تمركز السّاكنة على مستوى المدن الكبرى و الّتي تؤدّي إلى عواقب بيئيّة ضخمة[36]، إلى جانب تقليص تبعيّة البلدان النّامية كون الروابط الدّولية بين البلدان الغنيّة والفقيرة هي في إطار التبادل التجاريّ، لأنّ انخفاض استهلاك الموارد الطبيعيّة في البلدان الصناعيّة يحرم البلدان الناميّة من إيرادات ومداخيل، إلى جانب ذلك هناك أبعاد ثانويّة ممثّلة في المساواة في توزيع الموارد والحدّ من التفاوت في المداخيل، والاستخدام الكامل للموارد البشريّة وأهميّة دور المرأة في كثير من البلدان وتحقيق الأسلوب الديموقراطيّ في الحكم، وفكرة العدالة الاجتماعيّة والتنميّة البشريّة، إلى جانب المشاركة الجماعيّة الفاعلة وضبط السلوك الاستهلاكيّ للأفراد.

ثالثا- الأبعاد البيئيّة

[36] - **بهاز جيلالي**، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، 2010م، (غير منشورة)، ص. 70.

بالنّسبة للأبعاد البيئيّة نلاحظ أنّها تشتمل على ما يلي:تتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الحفاظ على الأراضي الزراعية وتطويرها وتنمية الموارد المائية، وحماية الموارد الطبيعية من خلال المحافظة على الغطاء النباتي و القيام بحملات التشجير و تبني الاستثمار و العمل على عدم إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتيّ والمصايد، صيانة المياه، تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجيّة، حماية المناخ من الاحتباس الحراريّ.

رابعا- الأبعاد الإدارية

لتحقيق التّنمية المستدامة يجب تنّظيم الجانب الإداريّ من خلال سّن وإستحداث قوانين خاصّة للبيئة للحدّ من تدهورها مع عملية رسكلة النّفايات داخليا، واعتماد تطّور تكنّولوجي في صالح البيئّة وتتمثّل في استعمال تكنولوجيّات أنظّف في المرافق الصناعيّة، والأخذ بالتكنولوجيّات المحصّنة وبالنّصوص القانونيّة الزّاجرة، ضبط المحروقات وعلاقتها بظاهرة الاحتّباس الحراريّ، الحيلولة دون تدهور طبقةالأوزون.

الفرع الثّاني: مبادئ وخصائص و أهداف التنميّة المستدامة

أولا- مبادئ التنميّة المستدامة

للتنميّة المستدامة عدّة مبادئ ومن بينها ما يلي:

- تحديد الأولويّات بعناية بوضع خطط قائمة على التحليل المتعمّق للأثار الصحيّة والإنتاجيّة والإيكولوجيّة لمشكلات البيئة[37]،
- الاستفادة من كلّ دولار والمقصود منه تحقيق أكبر إنجازات بموارد محدودة، وهو ما يتطلّب من الاقتصاديّين والمختصّين في مجال البيئة العمل سويّا على تحديد السّبل لذلك،
- اغتنام فرص تحقيق الرّبح لكلّ الأطراف، أي وضع سياسة تحقّق الرّبح للجميع وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها،

[37] - **ريمة خلوطة، سلمى قطاف**، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحانت عباس (سطيف) أيام 7-8 أفريل 2008م.

- استخدام أدوات السّوق كاستخدام الضريبة مثلا من أجل تخفيض الإضرار البيئيّ،
- العمل مع القطاع الخاصّ، أي تعاون الدّولة مع الخواص ودعوتهم في العمليّة الاستشاريّة والعمل على ترقية المؤسّسات وتشجيعها بالاعتماد على نظام الأيزو 14000،
- توظيف الشراكة الّتي تحقّق نجاحا، أي الحكومات والدّول بإنشاء ارتباطات تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدنيّ.

ثانيا- خصائص التنميّة المستدامة

للتنميّة المستدامة عدّة خصائص منها:

- الّتنمية المستدامة هي مدخل عالميّ يهتمّ بتجاوز الفرق بين الشّمال والجنوب، وتبحث في كيفيّة خلق التوازن بين النّمو الديموغرافيّ العالميّ والتنميّة الاقتصاديّة، عن طريق إحداث التغيّر الهيكليّ للإنتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصاديّ،
- التّنمية المستدامة هي عمليّة تسيّير بيئيّ للمحافظة على رأس المال الطبيعيّ والأنظمة البيئيّة والانتفاع بها حاليّا ومستقبلا،
- التّنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى، وهذا من أهمّ مميّزاتها إذ تتّخذ البعد الزمنيّ أساسا لها، فهي تنميّة تهتمّ بمصير ومستقبل الأجيال القادمة[38]،
- التّنمية المستدامة تعمل على مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللّاحقة وتحقيق التّوازن بين النّظام البيئيّ والاقتصادي والاجتماعيّ،
- التّنمية المستدامة تسعى لاستمراريّة توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره، وبالتّالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد،
- التّنمية المستدامة توجّه أساسا لتلبيّة احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أنّ التنميّة المستدامة تسعى للحدّ من الفقر العالميّ،

[38] - **بوحرود فتيحة، بن سديرة عمر**، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس(سطيف)، يومي 7و 8 أفريل 2008م .

- التّنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافيّة والإبقاء على الحضارة الخاصّة بكلّ مجتمع.

ثالثا– أهداف التنميّة المستدامة

من بين أهداف التنميّة المستدامة:

- إبراز أهميّة الموارد البشريّة والبحث في القضايا الهامّة المرتبطة أساسا بردم الهوّة التكنولوجيّة بين الدّول المتقدّمة والمتخلّفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات،
- البحث في مستجّدات البيئة والنّظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدّول، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التّجارب النّاجحة في مجال حماية البيئة والبحث في أفاق جديدة للتّعاون،
- النّظر في المستجّدات الاقتصاديّة بالتّركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابيّاتها، مع تعزيز دور القطاع الخاصّ وزيادة قدراته التنافسيّة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعيّة والبشريّة،
- عرض الاتّجاهات والقضايا المتعلّقة بدور الحكم الرّاشد (la bonne gouvernance) في تحقيق التنميّة المستدامة، وأثره على تطوير الآليات الحكم وطرق تطبيقها في الدّول النّامية،
- تهدف التنميّة المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعيّة حياة أفضل للسكّان اقتصاديّا واجتماعيّا وذلك من خلال التّشجيع على إتّباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة،
- تهدف الاستدامة الاقتصاديّة إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافّة المسطّحات المائيّة[39]، كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البريّة والأسماك وموارد المياه،
- تهدف إلى الحفاظ على الصحّة ورعايتها والقضاء على كلّ مظاهر التلوّث،
- تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلانيّ للموارد ومنع استنزافها،

[39] – **محمد صالح الشيخ**، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية(مصر) ، 2002م، ط1، ص. 94.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وذلك بتوعية النّاس بأهميّة التقنيات في المجال التنمويّ وكيفيّة استخدامها في تحسين نوعيّة حياة البشر وتحقيق أهدافهم، دون أن يكون ذلك على حساب البيئة.

وحسب "ورست كوهلر"المدير التنفيذيّ لصندوق النّقد الدّولي و"جيمس لفنسون" رئيس مجموعة البنك الدّولي أنّ :"مؤسّساتنا تستخدم أهداف التنميّة كإطار عامّ مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا وتقييم مدى فاعليّتنا"، وتتمثّل في الاهداف السّبعة التّالية:

- إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدّل النّصف خلال الفترة من 1990م إلى2015م،
- إلحاق جميع الأطفال بالتّعليم الابتدائيّ قبل حلول 2015م،
- التقدّم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوّة عن طريق إزالة درجات التفاوت قبل حلول 2015م،
- إنقاص معدّلات وفيات الأطفال الرّضع بنسبة الثّلثين خلال الفترة من1990م إلى2015م،
- إنقاص معدّلات الوافيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة من1990م إلى2015م،
- توصيل خدمات الصحّة الإنجابيّة كلّ من يحتاجها قبل حلول عام 2015م،
- تنفيذ استراتيجيّات وطنيّة للتنميّة القادرة على الاستمرار إلى غاية عام2015م، حتّى يمكن عكس اتّجاه الخسارة في الموارد البيئيّة عام2015م.

ملخّص الفصل الأوّل:

الحديث عن "التنميّة" بشكل عام يقودنا أوّلا إلى الحديث عن البدايّات التاريخيّة لذات المفهوم، كون أنّ النّشأة الأولى كانت نظرة اقتصاديّة محضة وعلى رأسهم الاقتصاديّ الشهير"أدم سميث", وهذا في أبحاثه الشهيرة حول طبيعة وثروة الأمم، وقد كان ذات المفهوم راجع لزيادة النشاط في تلك المرحلة المعروفة بسيطرة الطبقة البرجوازية أو كما كان يطلق عليهم الإقطاعيين ،والتنمية ظهرت كذلك في كنف الثورة الصناعية، غير أن اللّبنة الأولى لظهورها كانت على يد اللّجنة الاستّشارية في بريطانيا سنة 1944م.

غير أنّ أوّل تعريف لها كان نتيجة دراسة قام بها المجلس الاجتماعي والاقتصادي على مستوى دوائر الأمم المتحدة سنة1955م والخاص بتنميّة المجتمع: "عمليّة مصمّمة لخلق ظروف التّقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا، إلى غاية صدور تعريف أكثر شيّوعا وإجماعا في سنة 1963م، والّذي كان عبارة عن دراسة بعنوان(تنميّة المجتمع و التّنمية القومية)، والتّنمية لها عدّة أشكال غير أنّ دراستنا اقتّصرت على التّنمية المحليّة، والتي بدت نتيجة تحرّر واستقلال الكثير من الدّول ومن بينها الجزائر، التّي عانت من ويلات الاستعمار وهذا الأخير سبّب بطريقة مباشرة تخلّفا كبيرا وفي شتّى الميادين، ممّا عطّل ركب الحضارة عن باقي الدّول وجعل من الدّولة تعمل بشكل كبير في البحث المتواصل عن تنمية المجتمع في مختلف الأوجه، بداية من تنمية اقتصادية إلى أخرى اجتماعية وفي رقع جغرافية متعدّدة ومحدودة، وهو ما ندعوه "بالتّنمية المحليّة" نتيجة تزايد السّكان في الجزائر والوحدات المحليّة، وعليه فالتّنمية المحليّة تدعو إلى مساهمة أبناء الرّقعة الجغرافية المحدودة في تحديث الأسّاليب وتنويعها وتوحيد الجهود المحلية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسّاكنة المحلية، وهي نشاط منظّم غرضه تحسين الأحوال المعيشية وتعبئة أهالي المنطقة الواحدة ودفع قدراتهم وتناميها على المستوى المحليّ.

ثم ظهرت تنمية أخرى سميت "بالتّنمية المستدامة" ، والتي جاءت نتاج مؤتمرات ومراحل في الفكر التّنموي، فبين عامي 1972م و 2002م استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية، فعقد المؤتمر الأول في أستوكهولم(السويد) سنة 1972م تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول" بيئة الإنسان" والمؤتمر الثاني عقد في ريودي جانيرو(البرازيل) سنة 1992م، تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول "البيئة والتنمية" وقد أكّدت أجندة القرن الحادي والعشرين أنّ الطريق الوحيد لتوفير حياة آمنة، ومستقبل مزدهر، هو التعامل مع قضايا البيئة والتّنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسّية، وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع، وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظّمة البيئية، وتحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية القابلة للنضوب والتوازنات في الأنظّمة البيئية، إلى جانب المؤتمر الدّولي للتّنمية المستدامة بمدينة "جوهانسبورغ "بجنوب إفريقيا سنة

2002م، والذي كان من بين أضخم المؤتمرات الدّولية في هذا المجال، وجاء بخطّة لتسريع ما تبقى من الاهداف والانشّطة الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وعليه يجب أن تحتّرم مقوّمات البيئة الّتي يعيش فيها الإنسان، والمبادئ الرئيسّية للتّنمية المستدامة الّتي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقيّة لإرسائها وتأمين فعاليتها هي كالآتي:

- الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته،
- التمكين: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها،
- حسن الإدارة و المساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية،
- التضامن: وهذا بين جميع الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

الفصل الثاني

صعوبات التنمية المحلية في الجزائر

الفصل الثاني: صعوبات التنميّة المحليّة في الجزائر

سنبحث في هذا المقام عن إجابة لسؤال كبير وعميق، كثيرا ما شغل ويراود أذهان وبال رجال السّياسة والحكّام وأصحاب المناصب العليا، وحتّى الباحثين في شتّى ميادين العلوم، سواء كانوا في ميدان العلوم الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة أو غير ذلك، لما له علاقة بالتنميّة وهذا السّؤال متمثّل في: كيف لبلد كالجزائر بمساحته القاريّة والغنى المفرط في موارده الطّبيعيّة وخاصّة الطّاقويّة منها: البترول والغاز الطبيعيّ، وإمكانيّاته السّياحيّة وثروته البشريّة المقدّرة بنسبة كبيرة من الشّباب الّتي تقدّر بأكثر من خمسة وسبعين بالمائة، والتّاريخ المشرق والمشرّف، أن يبقى يتخبّط في شباك التخلّف ولا يستطيع أن يقوم إلّا بخطوات صغيرة نحو التنميّة منذ حوالي نصف قرن أو يزيد من الاستقلال؟ وما السّبب في عدم القدرة على تحقيق التّنميّة المحليّة في هذا الوطن؟ وبناءا عليه فإنّ البرامج التنمويّة الّتي عرفتها الجزائر في الزّمن الاقتصاديّ هذا، واجهت فيه انتكاسات كبيرة ومراحل فشل ذريعة، وقصور التنفيذ وعدم الاكتمال والبعد عن تحقيق الأهداف المسطّرة، كما يلاحظ جليّا أنّ السّياسات التّنمويّة فشلت في معالجة الأزمات، وفي تحقيق القفزة التّنمويّة النوعيّة، وذلك ناتج لعدّة أسباب وصعوبات على اختلاف مصادرها ومشاربها، وهو موضوع دراستنا في هذا الفصل.

المبحث الأوّل: الصّعوبات السّياسيّة و الإداريّة و الأمنيّة

لقد تحدث العدّيد من المفكّرين عن الصّعوبات السّياسية، والإداريّة، والأمنيّة،بإسهاب لما لهذه الأسباب من تأثّير مباشر على التّنمية المحليّة سواء كان في الماضي، أو الوقت الحاضر، وبه فمن أهم الصّعوبات:

المطلب الأوّل: الصّعوبات السّياسيّة

نظرا لانتهاج الجزائر لنظامين مختلفين بين مرحلتين متباينتين "نظام الأحادية ونظام التعددية"، فإنه يمكن أن تتمثل الصعوبات السياسية في طبيعة النظام السياسي (فرع أول)، والأزمات السياسية (فرع ثان).

الفرع الأوّل: طبيعة النّظام السّياسيّ

ويقصد بالنّظام السّياسي هو كل نظّام اجتماعيّ يقوم بعدّة أدوار أو وظائف متعدّدة استنادا إلى سلطة مخولة له أو قوّة يستند إليها، –منها إدارة موارد المجتمع– وتحقيق الأمن الدّاخلي والخارجي، وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة، والعمل على الحدّ من التناقضات الإجتماعيّة، وفي صورته السّلوكية هو تلك المجموعة المترابطة من السّلوك المقّنن الّذي ينظّم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية الّتي يتألف منها، أي كل سياسي داخل أي بناء إجتماعيّ، أمّا في صورته الهيكليّة أو المؤسساتية أو التّنظيمية هو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السّياسي، وهي المؤسسات التّشريعية، التّنفيذية والقضّائية.[40]

حتّى وإن كانت دراسة طبيعة النّظام السّياسيّ تقوم أساسا على دراسة مؤسساته السّياسيّة والإداريّة وكيفيّة عملها وسيرها، إلّا أنّها غير كافية لفهم الآليّات الّتي يقوم عليها هذا النّظام. والنّظام السّياسيّ الجزائريّ له هيكلة وديناميكيّة وطريقة كاريزميّة خاصّة به، كما له مهمّة تاريخيّة محدّدة تتمثّل أساسا في بناء الأمّة والوطن، غير أنّ المحتوى الّذي يتميّز بالضّعف غير كفيل لتحقيق اندماج وتوافق وطنيّ ضروريّ لإجراء تحديث وطنيّ داخليّ، ناهيك عن التّبعيّة الخارجيّة المفضوحة، فبعكس التّجارب الأوروبيّة في القرن 19م، لم تكن عمليّة البناء الوطنيّ قائمة على محدّدات حركيّة اقتصاديّة، بقدر ما هي قائمة عن طريق جهاز سياسيّ يراد من خلاله البحث عن أسس تضفي له مشروعيّة البقاء[41].

[40] - **بوكرا إدريس**، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال"من خلال الوثائق والنصوص الرسمية"-الجزء الثاني- د م ج، الجزائر، 2005م .

[41] – **السعيد بوشعير**، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى(الجزائر)، 1993م، ط1، ص. ص. 38،48.

ومن هذا المنطلق ربط" فرونتز فانون"[42] بين اتّجاهين حول تأثير النّظام السّياسيّ على دواليب التنميّة وهما :"كيفية تأثير تسلّطيّة الدّول المستقلّة حديثا ممثّلة في حكّامها، وغياب العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة المحفّزة"، ورغم أنّ جلّ الأنظمة السياسيّة ومن بينها النّظام الجزائريّ تعمل على تحقيق هدف الاندماج بين أفراد المجموعة الاجتماعيّة في إطار فضاء معيّن، إلّا أنّ الواقع أثبت عكس ذلك، وبالرّغم من أنّه مطلب عامّ وقوميّ إلّا أنّه مقترن بالعنف في نفس الوقت بالنسبة للدّولة المتميّزة بالقوميّة، ولهذا فإنّ الأنظمة السياسيّة لا تختلف عن بعضها بوجود العنف من عدمه وإنّما تختلف انطلاقا من الكيفيّة الّتي تهيكل به هذا العنف وتديره.

والكلام عن تأثير طبيعة النّظام السياسيّ وعن تحقيق رغبة وأمال الشّعب وتنميّته ليس نابع من فراغ، وإنّما دليلا نابعا من كون أنّ النّظام السياسيّ في الجزائر والنّاشئ عن حرب التّحرير أراد تحقيق نموذج للاندماج المتميز بعلاقات مغايرة لتلك الّتي كانت سائدة في النّظام الاستعماري، إلّا أنّ صور العلاقة الاندماجيّة والتهميشيّة بقت نفسها ولم تختف مع الاستقلال، فنجد أنّ سياسة الدّولة المستقلّة أدّت إلى تعويض نقص في الهياكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي هي من مؤشّرات قياس التّنميّة إلى اللّغو والمبالغة في إعطاء القيمة للهياكل السياسيّة والإيديولوجيّة، وبالتّالي بات كلّ من الاستقلال ومعه النّظام السياسيّ غير كفيلين بتحويل المشروع الوطنيّ للتنميّة المحليّة إلى مشروع جديد يحقّق أمل ورغبة المجتمع المحليّ، فهذا النّظام الّذي أخذ على عاتقه المسؤوليّة أفرط في الإكراه والقهر وتوسيع الهوة بينه وبين أفراده، وبالرّجوع إلى الوراء قليلا تتحقّق رؤية الأستاذ "محمد طاهر بن سعدة": "أنّ غموض مشروع جبهة التّحرير الوطنيّ يكمن في أنّها اختصرت المجتمع ككلّ في الأمّة، من حيث أنّ الدّولة لا تنشئ فقط الأمّة ولكنّها تنشئ المجتمع بحجم الدّولة، رغم كونهما وحدتين مختلفتين تماما، ولهذا فإنّ هذه النّظرة السلبيّة كان لها الأثر الواضح في عدم كسب وتحقيق تنميّة محليّة ناجحة، والسّبب كان الخنق الثريّ التصارعيّ بين أفراد المجتمع إلى غاية الانقلاب السياسيّ النّاتج عن أحداث أكتوبر 1988م،[43] ففشل التنميّة محليّا كان نتيجة تسلّطيّة النّظام والّتي غطّت هيمنته مجموعات مسيطرة أخذت السّلطة بعد الاستقلال

[42] - **محمد الميلي**، فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ط1.

[43] - **Mohamed tahar ben saada**, le régime politique Algérein de la ligimité historique à la ligimité constitionnelle Algerie,ENA,1992. p. p. 8,12.

بغطاء إيديولوجيّ شعبويّ، فإن كانت التّجربة الأوروبيّة في القرن 19م –سياسيّا- تحت غطاء اجتماعيّ برجوازيّ، فإنّه عكس ذلك في الجزائر كون أنّ النّظام ألبس لباسا اجتماعيّا شعبيّا مغلّطا، صحيح أنّ عمليّة البناء الوطنيّ بعد الاستقلال كانت تنوي الابتعاد عن الديموقراطيّة البرجوازيّة، غير أنّ ذلك لم يضمن حماية للشرعيّة الثوريّة من خطر هيمنة بيروقراطيّة أدّت إلى احتكار السّلطة من طرف جماعة اجتماعيّة متسلّطة، حجبت الرّؤية وأدّت بسياستها إلى عقم في التنميّة الحقيقيّة، حيث كانت السيطرة من طرف مجموعة اجتماعيّة ذات أصل عسكريّ ثمّ التحقت بها تدريجيّا أخرى ذات أصل بيروقراطيّ وتكنوقراطيّ، منها من عارض مشروع الإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ خوفا من فقدانها لمصالحها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة المكتسبة المحفوظة منذ عهد النّظام الاشتراكيّ الّذي لم يحقّق التنميّة المحليّة المرجوّة.

لذلك فإنّ اعتقاد الكاتب الجزائريّ "محمد إلياس مصلي" على أنّه يجب التّفرقة بين ديكتاتور محافظ وآخر ثوريّ، حتّى وإن كان كليهما يستعمل الوسائل القهريّة للحفاظ على السّلطة، فمنذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا لم يعرف طبيعة النّظام السياسيّ ولا توجّهاته في شتّى الميادين، حتّى ميدان التنميّة لم يعرف لها السبيل الحقيقيّ،كون أنّ الاهتمام الكبير كان صراعا دائما بين ذوي الامتيازات والمهمّشين، فلو أخذنا مقارنة تقريبيّة بين النّظام السياسيّ في الجزائر مع غيره من الأنظمة السياسيّة، والكيفيّة الّتي أثّر بها على التنميّة فنقول: هناك تشابه مع نظام" جمال عبد الناصر" في مصر ونظام "بينوشي" في الشّيلي، فكلّها ديكتاتوريّات ذات طبيعة رجعيّة اعتقدت بضرورة استعمال جميع الوسائل المتاحة، حتّى تلك الغير أخلاقيّة في بناء الدّولة رغم معارضة القانون الطبيعيّ الخاص باحترام الأشخاص.

وهذا التشابه ورثته الجزائر مع شخصيّة كاريزميّة جاءت من رحم الطبقة الكادحة، ومن عائلة ومنطقة مؤمنة بالثّورة، حمل معه فكر تحرّريّ وهذه الشخصيّة ولدت بعد صراع شديد في وسط النّظام السياسيّ بعد انقلاب عن الشرعيّة الثوريّة، ثمّ تلته شخصيّات أخرى في ذات النّظام ومن نفس النّطفة السياسيّة، همّها الوحيد والكبير هو التمسّك بالكرسيّ(السلطة) على حساب تحقيق التنميّة المحليّة الّتي يصبو إليها هذا الشّعب، فالحقيقة المشهودة في هذا النّظام السياسيّ أنّه لا يمكنه تطبيق ديموقراطيّة "أثينا" ولا

ديموقراطيّة "أمريكا" لارتباط ذلك بالحراك الاجتماعيّ، لكن بإمكانه تحقيق وإقامة دولة القانون الّتي تتميّز بامتثال الحكّام طوعيّا لذات القانون، واحترام الإدارة لتلك القواعد القانونيّة الّتي تسيّر المجتمع في ذات النّظام السياسيّ، الأمر الّذي لا زال لم يتحقّق ويقترب أكثر من الدّولة البوليسيّة الّتي تناقض دولة القانون، والدليل على ذلك كثرة قضايا الفساد وتهم التّزوير في الانتخابات والعزوف عنها وغيرها، وهذا ما أثّر سلبا على عمليّات التنميّة المحليّة[44]، والجدول الآتي يبيّن نسبة المشاركة الشعبيّة في مختلف الانتخابات الّتي نظّمها هذا النّظام السياسيّ، والّذي بيّن العزوف الشعبيّ الّذي أثّر على شرعيّته وانعدام الثّقة بينه وبين مختلف فئات الشّعب وتأثيره على العمل التنمويّ[45]:

الانتخابات	رئاسية 1999م	تشريعية 2002م	المحلية 2002م	رئاسية 2004م	تشريعية 2007م	المحلية 2007م	الرئاسية 2009م	تشريعية 2012م	رئاسيّة 2014م
نسبة المشاركة الانتخابية	%48	%51	%60	%54	%37	%45	%74	%42	%52

وما زاد الطّين بلّة أنّ ذات النّظام عقّد الأمور أكثر عندما غذّى فكرة ضرورة الخروج من دولة القانون بأسباب يعتقد أنّها قهريّة، وأنّ متطلّبات بقاء الدولة يتطلّب تدخّل الجيش، مثل ما حدث بعد أحداث أكتوبر 1988م، وتطبيق الحالة الاستثنائيّة وحالة الطوارئ منذ 1992م إلى غاية 2011م[46]، وكثيرا ما تعارض ذات النّظام في مراحله ما بين واقعه وبين خصوصيّاته وبين الأهداف المسطّرة، وأحسن مثال هو سياسة التّصنيع القائمة على الصّناعة المصنّعة الّتي تستقطب تكنولوجيا عاليّة كانت بعيدة عن المجتمع الجزائريّ الفلاحيّ والّذي يعاني من نسبة عالية من الأمّية، فكيف يحقّق تنميّة محليّة في ظلّ هذا التناقض السياسيّ؟ وعليه فإنّ طبيعة النّظام السياسيّ ولّدت عدّة أزمات.

الفرع الثاني:الأزمات السياسية

[44] - **Mohamed Elyes Mesli**, L'algerie en question, editions houma, 2000, p. 173.

[45] - جدول يوضح نتائج الانتخابات (المحلية ، التشريعية، الرئاسية)، صادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مركز الإعلام، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

[46] - **مرسوم رئاسي رقم 92-44**: (إعلان حالة الطوارئ) المؤرخ في9فبراير1992م، والصادر في ج ر ج ج العدد 10 بتاريخ 11أوت 1992م.

لقد تعدّدت الأزمات السياسيّة في الجزائر و الّتي كان لها الأثر البارز في تثبيط و عرقلة التنميّة المحليّة منذ أكثر من عقد من الزّمن، و الّتي نختصرها في ما يلي:

أولا: أزمة المشروعيّة

إنّ الحديث عن أزمة المشروعيّة يقودنا إلى الصّراعات الّتي عرفتها الجزائر منذ بروز الحركة الوطنيّة في العهد الاستعماريّ وتنامت مع بزوغ فجر الاستقلال، وظهرت جليّا في أزمة صائفة 1962م خاصّة بين المدنيّين والعسكريّين، ممّا ولّد تكهرب وتشاحن العلاقات وطفت إلى السطح بوادر وطبول الحرب الأهليّة لولا خروج الشّعب الّذي فجّر الثّورة وصمّم على عدم قتل نتائجها، وهذه الأزمة في المشروعيّة غذّت الفشل الذّريع للتنميّة المحليّة وأخّرت ركبها مقارنة مع باقي الدّول العربيّة، كون أنّه من الصّعب على أيّ حاكم أو نظام أو حكومة أن تسيّر الصّراعات بداخلها بالتوازيّ مع تحقيق التنميّة المحليّة كانت أو أيّ تنميّة أخرى، كما أنّ أزمة المشروعيّة تولّد الاحتقان[47]، الأمر الّذي لا يضمن لها حكم أطول واستقرار، والدّافع إلى ذلك الخوف والاجتياح الخارجيّ والانقلابات العسكريّة والثّورات الشعبيّة، وأزمة المشروعيّة تولّد سوء العلاقات بين الحكّام والمحكومين وبالتّالي تفجّر بناء المخطّطات الإنمائيّة بمختلف أنواعها والتنميّة المحليّة بدرجة خاصة، وهذا يعاكس ما قاله المفكر "ماكس ويبر": "إنّ أحسن العلاقات بين الحكّام والمحكومين وأكثرها انسجاما هي تلك المبنيّة على قبول المحكومين صحّة وسموّ سلطة الحكّام).

والمشروعيّة عرّفها الكثير من المفكّرين، فمنهم من سمّاها الجماعة السياسيّة، وآخرين أطلقوا عليها بالخرافة السياسيّة، وصدق من قال: "هي الدّعم والتّأثير على النّظام"، فيقول" تيد قيير": "يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعيّة انطلاقا من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم أنّهم على أحقّية، وفقا للقانون وعلى استحقاق للدّعم، فهي درجة ومدى وعيّ النّخبة (الصّفوة) والعامّة(باقي الطبقات) على أنّ القادة

[47] - **Mohamed Tahar Ben Saada**,op.cit .p. 108.

والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسيّة للمجتمع، فالنّظام والقائد الّذي يتمتّع بالمشروعيّة هو ذلك الّذي يتميّز بالرّوح الوطنيّة العاليّة، ويمثّل جزء من تاريخها الحافل المجيد ويعمل وفقا لقيّم المجتمع.

والجزائر عرفت أزمات للمشروعيّة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد كان لها الأثر البالغ في تحقيق التنميّة المحليّة وخروج الشّعب من عنق زجاجة التخلّف، فما إن زالت أزمة صائفة 1962م[48] حتّى طفت أزمة 1965م والانقلاب على الشرعيّة الثوريّة، ثمّ تلتها أزمة 1979م مع وفاة الشخصيّة العصاميّة الكاريزميّة الرّئيس الرّاحل "الهواري بومدين" وأزمة من يخلفه[49]، ثمّ تأتي النّقطة الّتي غيّرت مجرى الحياة السياسيّة بشكل كبير، وولوجنا إلى مرحلة جديدة في تاريخ السياسة الجزائرية وهي مرحلة الانفتاح السياسيّ[50]، وكلّ هذه الأزمات تركت التنميّة المحليّة كنطفة في وسط الأنبوب الاصطناعيّ المفصول عن التوصيلات الكهربائيّة، وظلّت حبيسة أدراج مكاتب الهيئات الوزاريّة والدوائر الحكوميّة.

وبحسب قول المفكر السياسي "دافيد إيستن"[51]: إنّ السّلطة هي نوع من القوّة السياسيّة معترف بها على أساس أنّها مشروعة ومقبولة من طرف الّذين يخضعون لها على أنّها تتوافق والقيّم والإجراءات المقبولة من طرفهم، وقد وصف تلك العملية بـ: "أنّ كلّ جماعة حاكمة لها الجرأة على جميع الصلاحيّات والامتيازات لصالحها، عليها الاستناد على مبدأ مقبول من طرف هذه الجماعة كتبرير لأدائهم السلطويّ إنّ هذه المبادئ هي أسس المشروعيّة."

وما يلاحظ على معظم الأنظمة العربيّة المعاصرة افتقادها للمشروعيّة وهذا يرجع للطبيعة الغير مستقرّة والمتغيّرة لهذه الأنظمة واحتكار السّلطة من طرف شخص واحد والأمثلة كثيرة، وإلى جانب عدم استقرارها كميزة أساسيّة يصعب التّنبؤ بمستقبلها، إذ تغذّيها الإشاعات والغموض في التسيير وقادتها السياسيّين مسكونين بشبح الخوف من المجهول، ومع انعدام أو قلّة درج مشروعيّة الأنظمة نجد الكثير من

48- **Ben youssef Ben khada,** l'indépendance et la crise de 1962.

[49] - **زبيحة زيدان**، جبهة التحرير الوطني"جذور الأزمة"، دار الهدى، عين مليلة، 2009م، ط1، ص.160.

[50] - مذكرات الرئيس الراحل **"علي كافي"** من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة(الجزائر)، 2011م، ط2، ص. 84.

[51] - **دافيد إيستن**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو الأمريكية، ولد عام 1917م، صاحب النموذج التحليلي الشهير لتحليل النظم السياسية المعروف بنموذج "المدخلات والمخرجات".

السلوكيّات الغير رشيدة كالاغتيالات والانقلابات العسكريّة وسياسة القمع الجماعيّ، الأمر الّذي خلق وولّد نوع من الشكّ وعدم الارتياح وفقدان الثّقة بين الحاكم والمحكومين.

ولا يختلف اثنان على أنّ الجزائر واحدة من هذه المجموعة العربيّة أثّرت عليها أزمات المشروعيّة في تحقيق رغبات المجتمع المحليّ، وعرفت فيها التنميّة المحليّة ركودا كبيرا خاصّة وأنّه لا توجد ثقافة التداول على السّلطة بحكم أنّ الحكّام لا يتغيّرون إلّا بالانقلاب العسكريّ أو الموت العاديّ أو الاستقالة بالإقالة أو البقاء إلى حين.

ثانيا: أزمة المشاركة

بعد استقرائنا لتأثير أزمة المشروعيّة المنبثقة من ذات النّظام السياسيّ في بلوغ درجات عالية من التنميّة المحليّة في الجزائر، فإنّ الحديث يتوقنا إلى أزمة أخرى لا تقلّ شأنا في تأثيرها على تحقيق ما تصبو إليه طبقات المجتمع لتحسين الأوضاع المعيشيّة لها ألا وهي أزمة المشاركة في البناء السياسيّ، كون أنّ مشاركة جميع أقطاب وأطياف المجتمع في العمليّة السياسيّة تعدّ من البنى الأساسيّة في مشروعيّة الأنظمة ممّا يغذّي المشاركة الشعبيّة، سواء كانت من حيث العدد أو من حيث مدى اتّساع مجالات المساهمة وديمومتها ووجود الإطار المؤسساتيّ الّذي ينظّم هذه المشاركة، وتظهر صور المشاركة من خلال الجهود المبذولة في التّأثير على القرارات الحكوميّة، وصنع السّياسات العامّة وسلوك المواطنين المنظّم ضمن اللّعبة الدّيموقراطيّة كالتّرشح والانتخاب وتنظيم المظاهرات وتقديم الاحتجاجات والضّغط على الدّولة واستعمال القنوات المسموعة والمكتوبة في إسماع الرّأي، والعمل النيابيّ سواء المحليّ أو الوطنيّ[52].

ويظهر تأثير أزمّة المشاركة على التنميّة المحليّة في عدم استقطاب الأحزاب السياسيّة المشكّلة للحكومة للإطارات الشّابة والنّزيهة، بل تقهر أصحاب المبادرات القيّمة المبدعة وتفرض قوالب جاهزة (stéréotype) وهذا ما ولّد العزوف لدى النّخبة الّتي أقصيت بشكل أو آخر من المساهمة في عمليّة تحقيق تنميّة محليّة، واتّبعت الأحزاب السياسيّة الموهومة بالقوّة على نهج التأييّد والحشد والمساندة لجلّ

[52]- **محمد شفيق**، دراسات في التنمية الإجتماعية والسياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009م، ط1، ص. 79.

القرارات دون الإسهام في صنعها، نتيجة ضعف الحزب من الكوادر الحقيقيّة لا أصحاب فنّ الخشب الّذين أرهقوا الشّعب بأفكارهم وأعدموا التنميّة المحليّة في شتّى المناطق من الوطن، كما أنّ أزمة المشاركة تكمن كذلك في إقصاء شريحتين هامّتين من أبناء الشّعب وهما شريحتا النساء والشباب الّذين لا يمكن القول بأنّهم عزفوا عن السياسة، لأنّنا بصدد إطلاق حكم مسبق، ولكن هناك تهميش وشبه إقصاء لهذه الفئة الهامّة من المجتمع الجزائريّ، وسواء قامت الأحزاب باستقطابهم كمناضلين أو الدّولة كموظفين في مناصب قارّة، فلا شكّ أنّهم يساهمون في البناء التنمويّ المحليّ، فالأحزاب المشكّلة للحكومة والمسؤولة عن التنميّة المحليّة مازالت ترفع شعارات التشبيب ولازالت تتبنّى في خطاباتها لغة الخشب والنّغمة الرنّانة، وعيبها غياب قواعد اللّعبة الدّيموقراطيّة ومبدأ التداول على السلطة، وهذه الأزمة أبقت الحال كما هو عليه، والخاسر الأكبر هو التنميّة المحليّة المرتبطة بها رباط الجنين بأمّه عن طريق الحبل السرّي، و لا تزال نسبة مشاركة المرأة في العمليّة التنمويّة ضئيلا جدّا[53]، فرغم التعديل الدستوريّ لسنة 2008م، ثمّ القانون العضويّ للانتخاب 12-01، وأتبع بالقانون 12-03 والذي جاء بقاعدة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، إلّا أنّ الواقع صدم الطّبقة السياسيّة لطبيعة المجتمع الجزائريّ وجعل من مشاركة المرأة في بناء وتحقيق تنميّة محليّة بعيدا عن التصوّرات، لذلك فإنّ الإحصائيّات كفيلة بالإجابة عن ذلك كون أنّ تمثيل تواجد المرأة في عملية اتّخاذ القرار الاقتصاديّ تمثّل فيه نسبة النساء ربّات العمل 6%[54] في سنة 2006م، وعدد النّساء في الوظائف العليا 131إمرأة في سنة 1995م[55]، كما لا يمكن إغفال صراع خفيّ منذ إستقلال الجزائر والذّي كان له الدور الأبرز في بزوغ أزّمة المشاركة السّياسية والبناء التّنموي وطنيا ومنه محليا، ألا وهو الصّراع الدائم بين جيلين، جيل الثّورة، والذّي يرى نفسه الوريث الشّرعي لها، وجيل الإستّقلال الذي تراه الفئة الأولى أنّه لم يحن الوقت لتسليم المشعل، رغم مرور أكثر من عقدين من الزّمن عن إستقلال الجزائر.

ثالثا: أزمة الهويّة

[53] - **بن أشنهو عبد اللطيف**، الجزائر اليوم"بلد ناجح ، آلفا للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري2004م، ص.12.

[54] – تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي حول التنمية البشرية، 2007، ص. 47.

[55] - **بن أشنهو عبد اللطيف**، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، آلفا للنشر والتوزيع، الجزائر 2005م، ص.127.

إنّ المتدبّر للشؤون الدّاخلية في الجزائر والدّارس لتاريخها، أوّل ما يلاحظه على طبيعة المجتمع أنّه خليط من الثقافات والانتماءات، وعليه فإنّ أخطر الأزمات الّتي أثّرت وتؤثّر على النّظام السّياسيّ وعلى أمن واستقرار الوطن، وبالتّالي أثّرت على العمل التنمويّ والتنميّة المحليّة بالذّات، هي أزمة جذورها عميقة وتتطلّب الحيطة والحذر لأنّ أيّ محاولة أو خطأ يؤدّي إلى انزلاقات أمنيّة خطيرة والجزائر في غنى عنها.

وهذه الأزمة كثيرا ما حرّكت الصديق قبل العدوّ، وغايتهم مبيّتة ودفينة من أجل بثّ البلبلة والمشاكل في الجزائر وشجّعت على التدخّل الأجنبيّ في الجزائر تحت غطاء حماية حريّة الأقليّات وهذه الأزمة هي:" أزمة الهويّة"، ولذلك نقول أنّ الدّولة إذا لم تستطع احتواء هذه الاختلافات والاختلالات الثقافيّة في المجتمع الواحد، فإنّ ذلك سيؤدّي حتميّا إلى أزمة كبيرة قد تنجمّ عنها عواقب وخيمة[56].

والجزائر كنّخبة مقسّمة إلى عدّة إتّجاهات:

– اتّجاه المعرّبين: وهم الفئة الدّاعية إلى الهويّة الإسلاميّة العربيّة.

– اتّجاه المفرنسين: وهم الفئة الدّاعية إلى الفرنكوفونيّة، يعتبرون امتداد حضاريّا وفكريّا للثقافة الفرنسيّة ومساندين للحركة البربريّة، ويتواجد المفرنسون في الجزائر على رأس جلّ المناصب العليا في هيكلة إدارة الدّولة، وهم مثل أقطاب الحركة البربريّة يرفضون التعريب.

– البربر: هم الّذين قاوموا بشدّة نظام الأحادية الحزبيّة وطالبوا بقوّة بهويّتهم الأمازيغيّة وضرورة الاعتراف بها بشكل رسميّ، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال المظاهرات والإضرابات العارمة في جامعتيّ الجزائر وتيزي وزّو خلال سنتي 1980م و1981م.

وهناك جدل كبير في الجزائر وصل حدّ الإنسّداد، حول مفهوم الهويّة الّتي يجب أن تكون لدى المجتّمع الجزائريّ، والواقع أنّ هذا الطرح له إمتداد نحو بداية الإستّعمار، الذّي عمل بشكل كبير على

[56] – **لونيس زهير**، مداخلة بعنوان "التنمية المحلية في ظل أزمة الهوية، الملتقى الدولي حول المعوقات الثقافية، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف) ، أفريل 2015م.

تفكيك الرّوابط الاجتّماعية الحضارية بين الجزائريّين، ببعث أفكار الانشّقاق ذات النزّعة العرقيّة، بين العرب والبربر، على فرض أن هذا التّقسيم العرقيّ موجود في الجزائر.

ويكاد يجزم المؤرخّين و المفكّرين على تواجد تيّارين متناقضين فكريا في الجزائر، تيّار المثقّفين العائدين من المشرق، والمنحدرين من الحركة الاصلاحية تعلن إنتسابها للوطنيّة والتّعريب، في مقابل التّيار الفركوفوني من نخبة مكونة في المدارس الفرنسّية التّي تحوي في داخلها التّيار البربريّ، وكلاهما له رؤية مخالفة ومختلفة عن الآخر في تناوله لقضّايا الّتي تهم المجتمع عامّة والمجتّمع المحليّ خاصة، والذّي تمثّله التّنمية المحليّة، وعن مظاهر الأزّمة، فتتجلى في مواضيع ذات حساسية هي في الأساس:اللّغة، التّاريخ، والثّقافة، وهذه العناصر الثلاثة لا يكاد يختلف إثنان على أنها أثّرت على الوحدة الشعبيّة في الجزائر، كيف ولا أن الأفراد المنحدّرين من منطقة القبّائل(البربر)، لا يمكنهم أن يشاركوا في العمل السّياسي و لا حتّى في المجّالس المنتّخبة إلّا في منطقة القبّائل، حتّى ولو كان ماكان لهم من إمكانيات و طاقات عاليّة، وكذا العكس بالنسبة للعرب في منطقة القبّائل، وعليه فإنّ هذه التّفرقة العرقيّة كانت إحدى مسببات لعرقلة التّنمية المحليّة في الجزائر.

كما لا يمكن ربط أزّمة الهويّة في الجزائر فقط بالفكرة العرقيّة البربّرية، وتأثيرها على سير التّنمية المحليّة، كون أنّه هناك دراسة سسيولوجية للأستاذ "عبد السلام فيلالي" كون أنّ غالبيّة الشّباب الجزائريّ و نتيجة لتأثره بالمجتمع الغربيّ إنسلخ من جذوره الإسلاميّة والعربيّة[57]، والرابط ذلك بالتّنمية المحليّة يتجلّى ضمن مسألة الإندماج الإجتماعيّ للفرد في المجتمع، إذ أنّه يشعر بثقل وقهر الأبوية التّقليدية المتسلطّة، وسوف يدعوا ذلك للبحث عن وسيلة للتحرّر بطرح أشكال تعبير مستقلة ومبتكرة من مجتع غربي غير مجتمعنا، ولذا نجد الشباب بدل أن يبحث في وسائل لتحقيق التّنمية المحليّة، نجده متشبثا بأوهام الغرب، والأمثلة من الواقع المعاش، فالدّولة الجزائرية ممثلة في سياسة الحكومة الرامية لخلق إقتصاد محليّ من خلال برامج دعم الشّباب والادماج المهنيّ لهم عن طريق الوكالتين الوطّنيتين لدعم تشغيل الشباب، وتسيير

[57] - **عبد السلام فيلالي**، مشكلات وقضايا المجتمع "الباحثون عن الأمل، بحث في أزمة الهوية للشباب الجزائري من خلال أغاني الراب"، الجزائر، ب س، ص.ص.216.215.

القرض المصغر، باءت بالفشل النابع من عدم دراسة سسيّولوجية الناجعة لطّبيعة الفئة الشّبانية في الجزائر[58].

المطلب الثاني: الصعوبات الإدارية

الحديث عن العراقيل والصّعوبات الإداريّة الّتي تحول عن تحقيق تنميّة محليّة في الجزائر هو حديث عن مجموعة من المظّاهر الّتي ترتبط بالإدارة الجزائريّة ارتباطا وثيقا وهي:

- تفشّي عناصر التخلّف الإداريّ اللّذان يتّسما بضعف المشاركة في عملية اتّخاذ القرار، وتفشّي الفساد ممّا أضعف دور المجالس المحليّة المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني المحليّ، إذ أنّها تعاني من ظاهرة أرهقت عمليات التنميّة المحليّة ومصالح المواطنين في تحقيق وتحسين المعيشة ألا وهي ظاهرة البيروقراطيّة، إلى جانب مظاهر الفساد الإداريّ الأخرى كالرّشوة والمحسوبية واختلاس المال العام وإهداره،
- الغياب الشبه كلّي للشفافيّة في الرّقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشّي الغموض في أساليب العمل والتسيّب،
- فشل سياسات الإصلاح الإداريّ الّذي يستهدف العنصر البشريّ وأساليب العمل في الإدارة، حيث أنّ التّعريف العلميّ للإصلاح الإداريّ يؤكّد أنّ هدف كل إصلاح هو في حدّ ذاته تنميّة محليّة وينجلي في إطار التغيّير الشموليّ فهو لا يستورد، إذ من الضروريّ أن يخضع لخصوصيّات الإدارة المحليّة وبيئتها الاجتماعيّة والثقافيّة والحضاريّة والاقتصاديّة الّتي تتفاعل معها ويعبّر عن مقتضياتها، ورغم قيام الدولة بمجهودات جبّارة في الميدان بقيامها بعمليات إصلاحات إداريّة متكرّرة، وسنّ العديد من القوانين في ذات المجال للنّهوض بالتنميّة المحليّة تماشيّا مع سياسة الإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بدءا بقوانين إصلاح الإدارة المركزيّة مع قوانين الإدارة المحليّة (البلدية والولاية)، إلّا ما هو مشهود أنّ هذه الإصلاحات عرفت الفشل والتصدّي لها بسبب عدم الإيمان بها، ونقص التعبئة والدعاية لها وهذا هو العائق والحاجز أمام تحقيق التنميّة

[58] - مداخلة :**للأستاذة غسيري يمينة، والأستاذ جابر نصر الدين**، مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، ب س.

المحليّة المرجوّة، كما أنّ الخصوصيّة الاجتماعيّة للطبقة الموظّفة في الجزائر بل اليد العاملة بصفة عامّة الّتي يعود أصلها إلى الرّيف والّتي قدمت إلى المدينة في إطار النّزوح الريفيّ الّذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والذي أدّى إلى تغيير وجهة كلّا من المدينة والرّيف على حدّ السّواء، إلى جانب الأزمات الاقتصاديّة المتوالية والأزمات المتعدّدة الجوانب والتي عرفتها الجزائر خاصّة منها الأمنيّة عرقلت كل إصلاح إداريّ من شأنه خدمة التنميّة المحليّة[59]،

- الاعتماد على الأساليب القديمة والتقليديّة في التسيّير والقائمة على سدّ الثّغرات ووضع الحلول المؤقّتة والآنيّة الترقيعيّة التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيّا للمشاكل، بل العكس من ذلك نجد أنّ هذه الحلول نفسها تتحوّل إلى مشاكل جديدة، وضعف الاعتماد على الأساليب الجديدة والحديثة في التسيّير كإدارة الجودة الشّاملة، مما أثّر على التنميّة المحليّة تأثيرا مباشرا للصّلة الوثيقة بينها وبين الإدارة المحليّة،
- تفشّي ظاهرة المحسوبيّة والولاءات للقبيلة والعرش، بحيث استبدلت القواعد والإجراءات التنظيميّة الّتي تحكم أيّ إدارة عصريّة بنوع من العلاقات القائمة على العصبيّة والولاء الأبويّ، وتأثير الأعيان المحلّيين وشيوخ الزوايا عليها ومدى تأثيرها على التنمية المحليّة والأمثلة كثيرة، وهذه الميزة مشتركة في أغلب المناطق في الجزائر كثيرا ما عرقلت الإدارة المحليّة بما فيها المجالس المنتخبة في أداء مهامها في تحقيق التنميّة المحليّة في المجتمع المحليّ، فهذا الولاء الأبويّ والقبليّ أثّر سلبا على الرّشاد في التسيّير وإضعاف إمكانيّة الإنتاج المحليّ، إلى جانب إهمال مصالح المواطنين محليّا والمصلحة العامّة، وكمثال حيّ من الواقع المحليّ: "الصراع الدّائم في المجلس الشعبيّ الولائيّ المنتخب والمسؤول عن التنميّة المحليّة في ولاية سعيدة بين القبائل المكوّنة للمجتمع المحليّ السعيديّ: قبائل الحساسنة، الجعافرة، أولاد إبراهيم، الوهايبة، أولاد خالد...إلخ، وذلك الصراع نقل من خارج مبنى المجلس إلى غاية إدارته والممثّلة في اللّجان تحت ظلّ الأحزاب السياسيّة، ولنا أن نشخّص هذا الصّراع الطّاحن وتأثيره على التنميّة المحليّة"،

[59] – **طاشمة بومدين**، الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص نظم سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007م، ص. 45.

- عدم وضوح السياسات العامّة للإدارة العامّة عموما والإدارة المحليّة خصوصا،
- انخفاض مستوى أداء العمالة وذات الأمر الّذي أدّى إلى الضّعف في مستوى أداء الخدمة ورداءة التواصل مع المواطنين المعنيّين بالتنميّة المحليّة ممّا أدّى إلى هدر الموارد،
- ضعف الأداء الوظيفيّ ناتج إلى حدّ كبير عن ضعف وسائل التدريب وعدم كفاية وجود الحوافز الّتي تدفع الموظفّين إلى الإبداع والابتكار، وهو بذلك سدّ مانع أمام تحقيق التنميّة المحليّة بالشّكل المطلوب،
- بطء وضعف في عمليّة التّشريع، وعدم الاعتماد على المعايير العلميّة الدّولية إلى جانب بطء سيرورة التغيّير والتحديث، والسّبب يكمن في الإدارة المركزيّة والّتي تنتمي إليها المجالس النيابيّة (المجلس الشعبيّ الوطنيّ و مجلس الأمّة) بتشكيلاتها الضّعيفة،
- ضعف الرّقابة والمحاسبة الشعبيّة بل حتّى انعدامها في كثير من الأحيان، وهذا راجع في غالبيّة الحالات إلى عدم انتشار الوعيّ بضرورة المشاركة في جميع الأنشطة المتعلّقة بالتنميّة المحليّة من جهة، ومن جهة أخرى قلّة آليّات المحاسبة الشعبيّة،
- سياسة التهرّب من المسؤوليّة وانتشار ثقافة الاتّكال على الغير من طرف موظفيّ الإدارة المحليّة كانت أو المركزيّة، وذلك لعدم وجود حوافز قويّة تغرس فيهم البحث عن التجديد والتغيّير، ومحاولة تكييف الأساليب الأنجع والأحسن والتي أثبتت مدى كفاءتها في التّسيير مع خصوصيّة الإدارة المحليّة في الجزائر،
- الارتباط الرحميّ بنموذج الإدارة القديمة للمستعمر، ممّا أدّت إلى الانسياق وراءه رغم وجود نماذج حديثة قد تكون الأحسن أو الأنسب لخصوصيّة الإدارة المحليّة في الجزائر بعد تكيّفها وفق الثّقافة والعادات المحليّة للنّهوض بتنميّة محليّة حقيقيّة،
- التناقض الملموس والمشهود بين الوضع الرسميّ والواقع، ويتجلّى ذلك في إظهار ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن، فنكون بذلك أمام هروب من الواقع وعدم الاعتراف بكثير من المشاكل أو

التّقليل من حدّتها وحجمها، الأمر الّذي أنتج وينتج عنه نتائج مغايرة تماما لما كان متوقّعا ويبقي الأمور دون حلّ إن لم يزدها تعقيدا، ممّا سجّل ركودا في التنميّة المحليّة في الجزائر،

- عدم المشاركة الفعليّة لجهاز الإدارة المحليّة في ميدان التنميّة المحليّة بالشكل الحقيقيّ، وقد يجوز لنا أن نلخّص أهمّ العوائق والصّعوبات الّتي يعاني منها الجهاز الإداريّ في الجزائر، وتأثيره على التنميّة المحليّة في ما يسمّى بأزمة الاختراق الإداريّ(administrative) pénétration)، والّتي تعبّر عن ضعف قدرة السّلطة للوصول إلى مختلف القطاعات والمستويات في المجتمع في كافّة أنحاء الأقاليم، وعمليّة الامتزاج بالمواطن ركيزة التنميّة المحليّة بما يكفيها من تنفيذ القوانين، ومنها على سبيل المثال تحصيل الضّرائب وتنفيذ سياسات الحكومة لخلق تنميّة محليّة على أرض الواقع، وكنتيجة لهذه المظاهر بات من الضروريّ استكمال إصلاح الإدارة وخاصّة الإدارة المحليّة التي لها علاقة مباشرة بدراستنا هذه، عن طريق: مراجعة دقيقة لقانوني البلديّة والولاية اللّذان يجب أن يقوما على تحميل الجماعات المحليّة المزيد من المسؤوليّات في الاستجابة لتطلّعات المواطن المحليّ في بثّ التنميّة المحليّة في جميع جوانبها اجتماعيّة كانت أو اقتصاديّة، وهذا ما جاء من خلال إحدى خطابات رئيس الجمهوريّة عندما قال بأنّ: "التّقسيم الإداريّ الّذي يجري استكماله حاليّا سيمكّن تقريب الإدارة من المواطن أكثر فأكثر، ومن أجل توفير شروط نجاحه فإنّ هذا المسار سيتمّ مباشرته باستحداث ولايات منتدبة جديدة، وهو ما تمّ فعلا كخطوة أولى باستحداث 11 ولاية منتدبة بالجنوب الجزائريّ[60]، مع استكمال العمليّة بالمناطق الداخليّة والهضاب العليا، كما ستواصل الإدارة الإقليميّة والمركزيّة إصلاحاتها بالاعتماد على الرّفع من مستوى الموارد البشريّة وكذا تحديث الوسائل والمناهج في العمل"، وقد نرى تجسيد ذلك في الإدارة الإلكترونيّة الّتي أتاحت إمكانية الحدّ من التثاقل البيروقراطيّ وتخفيف من الملفّات الإداريّة، وتحسين الخدمات الّتي تساهم في رفع من المستوى المعيشيّ للمواطن المحليّ وبالتّالي تحقيق تنميّة محليّة،
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكوميّ المخطّط للتنميّة المحليّة ومعه الأجهزة المحليّة،

[60] - **مرسوم رئاسي رقم15-140** المؤرخ في 27 مايو 2015م، يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، ج ر ج ج العدد29 ، الصادرة في 31 مايو 2015م، ص.3.و كذا في الكتاب الصادر **لعلي هارون**، الجدار، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ب س، ط1.

- سوء توزيع الاختصاصات الإداريّة وخاصّة الفنيّة منها في بعض القطاعات،
- تسرّب العمالة الماهرة الفنيّة والتقنيّة من كثير من القطاعات الإنتاجيّة الأساسيّة (هجرة الأدمغة)[61]،
- عدم وجود سياسات فعّالة لاستخدام وتوزيع القوى البشريّة طبقا لاحتياجات التنميّة المحليّة الفعليّة في المجتمع المحليّ،
- عدم التّخطيط الجيّد لمشاريع التنميّة المحليّة بما يتماشى والحاجات الأساسيّة للمجتمع المحليّ،
- تفشّي ظاهرة الانسدادات والصّراعات داخل المجالس المحليّة المنتخبة،
- عدم تسوية العقار وذلك بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الثّالث: الصّعوبات الأمنيّة

الحديث عن تأثير الأزمة الأمنيّة في خلق وتحقيق تنميّة محليّة لم يكن وليد اليوم، بل هو فكرة ولدت مع تنامي فكرة الحركة الوطنيّة، ولذلك لابدّ في البحث والغوص في خصوصيّات الأزمة الأمنيّة في الجزائر الّتي نراها جليّا وراء تأخّر عن ركب التنميّة لسنوات عديدة، وتنامت في الأعوام الأخيرة وخاصّة مع بداية التسعينات ومع إلغاء المسار الانتخابيّ (الانتخابات التشريعيّة والّتي فازت بها الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ)[62]، وطفت للوجود ظاهرة سمّيت بمصطلح "الإرهاب"[63]، ولكن قبل التطرّق لأسباب الأزمة الأمنيّة لابدّ من فهم طبيعة النّظام والّذي سبق الإشارة إليه سابقا، وطريقة تعامله مع مختلف الأزمات الّتي رافقته طوال امتداده الزّمني، بل إنّها سبقته في الظّهور، لأنّه خلق عن طريق نوعان من العنف: الأوّل هو عنف ثوريّ إيجابيّ شرعيّ استعمل كأداة لتحرير الوطن من الاستعمار الّذي دامت فترة استعماره لأكثر من 130 سنة، والّذي كان هدفه طمس الهويّة والشخصيّة بالنّسبة لشعب بأكمله، أمّا النّوع الثانيّ فكان سلبيّا على طول الخطّ بين قادة الثّورة قبل الاستقلال وبعده (العسكريّين و المدنيّين)، أو ما

[61] – **محمد شفيق**، دراسات في التنمية الإجتماعية والسياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009م، ط1، ص. 75.

[62] - إلغاء المسار الإنتخابي التشريعية(البرلمانية) في 11جانفي1992م.

[63] – **صبرينة حملة**، أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعياته،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعةالحاج لخضر(باتنة)، 2003م، ص. 29.

يعرف تاريخيّا بأزمة صائفة 1962م وقد سبق الحديث عنها، كذلك وقد عرفت وتطوّرت إلى حدّ المواجهات المسلّحة بين قيادة أركان جيش التّحرير والحكومة المؤقّتة بقيادة "بن يوسف بن خدّة"، وانتهت بوصول الرّئيس الرّاحل "أحمد بن بلّة" إلى السّلطة بدعم من قيادة أركان جيش التّحرير بعدما خرج الشّعب إلى الشّارع رافعا شعارا يدعوا فيه للكف من الصراعات[64]، ثمّ تغذّى هذا العنف ملازما للنّظام السياسيّ الجزائريّ في إدارته لأزماته ابتداءا من أحداث القبائل لسنة 1963م عندما اختار الراحل "آيت أحمد الحسين" من خلال حزبه المعارض جبهة القوى الإشتراكية العمل المسلّح كتعبير عن معارضته للنّظام، ثمّ الانقلاب العسكريّ الشّهير ضدّ الشّرعيّة الثوريّة والّذي سمّي بالتّصحيح الثوريّ تحت قيادة الرّئيس الرّاحل العقيد "هواري بومدين" في19جوان 1965م، ووصوله إلى الحكم عن طريق القوّة العسكريّة رغم تأكيده على أنّ حركته عمليّة تساهم في تحرير المؤسّسات وإعادة سيرها العاديّ بعد أن كانت كلّها متمركزة في يد شخص واحد، وأنّ هدفها لم يكن الإطاحة بنظام سياسيّ أو تغيّر لنظام اجتماعيّ واقتصاديّ[65]، وإنّما إبعاد شخص تسبّب في عرقلة السّير الحسن للتنميّة بصفة عامّة والتنميّة المحليّة بصفة خاصّة، ثمّ بعد ذلك جاءت محاولة الانقلاب الفاشلة الّتي قام بها قائد أركان الجيش العقيد "الطّاهر الزبيريّ"[66]، لكنّ المتصفّح للأزمات هذه يدور في مخيّلته كيف أنّنا حدّدنا الإطار الزمنيّ للدّراسة بالفترة الّتي تقلّد فيها الرّئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" مقاليد الحكم، لكنّ الحديث يصاغ عن أحداث قديمة، لكن الإجابة هي أنّ الأزمات الّتي وقعت فيها الجزائر كلّها متسلسلة ولها ارتباط تاريخيّ مع بعضها، كما أنّ كرونولوجيا وسمفونيّة الأزمات الأمنيّة والسياسيّة لم تنته عند هذا الحدّ، وتوالت إلى غاية العشريّة السّوداء في تاريخ الجزائر المعاصر، وأكبر أزمة أمنيّة عرفتها البلاد: أزمة الإرهاب، هذا الصراع الّذي كلّف الجزائر ثمنا باهضا وغاليّا، حيث كلّف مئتي ألف قتيل وحوالي عشرون ألف مفقود لم يعرف مصيرهم إلى حدّ كتابة هذه المذكّرة، رغم النّداءات الوطنيّة والدّولية لمنظّمات حقوق الإنسان عن مصيرهم، زيادة عن الخسائر الماديّة المقدّرة بحوالي 20 مليار دولار وهذا ما انعكس على التنميّة المحليّة بشكل كلّيّ، وأضحى الشّغل الشّاغل للدّولة والحكومة القضاء على شبكات الإرهاب دون التنميّة،

[64] - حمل كل أطياف الشعب شعارا واحد منددا بقتل مكتسبات الثورة التحريرية"سبع سنوات دم بركات"
[65] - **زيبحة زيدان**، مرجع سابق، ص.191.
[66] - **زيبحة زيدان**، نفس المرجع، ص.201.

فأخّر البلاد عن ركب الحضارة وأثقل كاهل الميزانيّة الماليّة عوض أن تكون موجّهة للتنميّة المحليّة، وأصبحت تحوّل كلّ الميزانيّات لتكلفة قوّات الأمن الّتي تضاعف عددها من 15 ألف جنديّ سنة 1993م إلى 60 ألف سنة 1998م، زيادة عن 100 ألف من قوّات الحرس البلدي، وهذه الأخيرة هي أكبر عائق للتنميّة المحليّة، كونها أنّها لم ينشأ لها قانون أساسيّ ولذلك كان تمويلها من الصندوق المشترك للجماعات المحليّة، وهو ذات الصندوق الّذي يموّل التنميّة المحليّة في الجزائر، ولذلك نستطيع أن نحدّد وفق هذه الأزمات كيفيّة تأثيرها المباشر على التنميّة المحليّة، والّتي تفاقم أثرها إلى غاية حقبة من الزمن ليست ببعيدة، وعهدات الرئيس الحاليّ لأنّ الفاتورة تبعاتها لا زالت سارية المفعول وتؤدّي ديونها حاليّا، سواء محليّا أو حتّى على المستوى الدوليّ.

وإن أردنا البحث في أصل الأزمات والصراع الدمويّ في الجزائر والّذي أثّر في عمليّة التنميّة المحليّة، فيرجعه الباحث الجزائريّ "هواري عدّي" في شقّ كبير منه إلى صراع متجدّد بين التيّارين المشكلين للحركيّة السياسيّة الوطنيّة[67]: التيّار الأوّل الموروث عن جبهة التّحرير الوطنيّ نسمّيه بالوطنيّة السياسيّة، أمّا التيّار الثانيّ فهو التيّار الإسلاميّ المتمثّل في الأزمة الأخيرة بالجبهة الإسلاميّة للإنقاذ، الّتي نسمّيها بالوطنيّة الدّينية الثقافيّة (le nationalisme religieux culturel)، حيث أنّه يعتبر أنّ الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ ما هي إلّا تطوّر للتيّار الدينيّ للحركة الوطنيّة الدينيّة ما قبل الاستقلال المتمثّلة في جمعيّة العلماء المسلمين، الّتي رفضت في بداية تشكيلها أن تكون حزبا سياسيّا وأخذت على عاتقها أهداف تربويّة واجتماعيّة.

والسّبب الخفيّ والخامد للأزمة الأمنيّة وتأثيرها على عمليّات التنميّة المحليّة هو سياسة الانغماس الّتي تبنّتها الأحزاب الإسلاميّة وسط السّلطة وقربها من النّظام وتولّيها حقائب وزاريّة، وهذا التغلغل ألزمها العمل وفق أسلوب النّظام الحاكم حيث استهدفت الطّبقة الشعبيّة الفقيرة والكادحة الريفيّة والحضاريّة، وتبنّيها كذلك نفس إيديولوجيّة النّظام الّتي تسمّى بالشعبويّة[68] (populisme)، وهذه

[67] - **زيبحة زيدان**، مرجع سابق، ص.221.

[68] - **Lahouari Addi**, "L' algérie et la démocratie pouvoir et crise dans l' algérie" edition la découverte contenporaine, 1995, p. p. 17-28.

الإيدولوجيّة تعظّم الشّعب، ومن هذا المنطلق بدأت الأزمة الأمنيّة تأخذ مسارها الجديد كونها تلعب على أوتار النّظام وتعمل على التّشكيك في قدراته على تحقيق التنميّة المحليّة لهذه الطّبقات من المجتمع، وبالتّالي العمل على القضاء على مصداقيّة النّظام والطّبقة الحاكمة وإيهام المجتمع المحليّ على عدم قدرة السّلطة الحاكمة على تحقيق رغبات والتنميّة المحليّة المرجوّة.

وعموما فإنّ الاعتقاد أنّ أصل الأزمة الأمنيّة في الجزائر والّتي ثبّطت وعرقلت التنميّة المحليّة يعود بالدرجة الأولى إلى إخفاقات النّظام المتواصلة في شتّى الميادين وخاصّة في الميدان الاقتصاديّ والإجتماعيّ، وكما تغذّت الأزمة الأمنيّة والعنف الدمويّ نتيجة التحوّل الديموقراطيّ الغير السلميّ، وهذه الفكرة كانت بتزامن مشروعين متناقضين: مشروع السّلطات العسكريّة الّتي تزعم أنّ أساس الأزمة ليس سياسيّا بل هو فكر بعض دعاة الخلافة المستغلّين مظلّة الإسلام للوصول إلى السّلطة، لتحقيق دولة الحقّ حتّى كان شعارها قويّ المعنى (لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرّسول)، ومشروع المسلّحين الّذي يزعم أنّ الأزمة سياسيّة تتمثّل في رفض السّلطات العسكريّة الّتي تطغى على النّظام وأعوانها كلّ معارضة سياسيّة حقيقيّة ملتزمة بالطّرق السلميّة القانونيّة، كما حدث في إلغاء المسار الانتخابيّ ونتائجه، كما أنّ الأزمات الأمنيّة تواصلت حلقاتها حتّى بعد المخطّطات الوطنيّة (الوئام المدنيّ[69]، وميثاق السلم والمصالحة الوطنيّة)[70]، إلّا أنّ بقايا خلايا الإرهاب لم تقتلع من الجذور، وتواصلت العمليّات الفجائيّة للإرهاب حتّى أنّ السجّلات الأمنيّة سجّلت في شهر رمضان لسنة 2011م أنّه أكثر دمويّة، إلى جانب عملية "تقنتورين" الّتي رسّخت أنّ الخطر الأمنيّ لازال يتربّص بالجزائر، وهو ما ترك الانطباع السيّء على تردّي الوضع الأمنيّ ومعه فشلت التنميّة المحليّة في الكثير من المناطق، ولم تستفق الجزائر حتّى استيقظت على تهديد وأزمة أمنيّة جديدة تشغل بال الحكومة و رجال السّياسة أكثر من الاهتمام بالتنميّة المحليّة ألا وهو الخطر الأجنبيّ المتمثّل في" تنظيم داعش".

المبحث الثانيّ: الصّعوبات الاقتصاديّة والطبيعيّة

[69] - **القانون رقم 99-08**، المؤرخ في13يوليو1999، المتعلق بالوئام المدني، ج ر ج ج العدد46، سنة 1999م، ص.3.

[70] - **مرسوم رئاسي رقم05-278**، المؤرخ في15غشت2005م، يتضمن إستدعاء هيئة الناخبين لاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس29 سبتمبر 2005م، ج ر ج ج العدد55، ص.3.

إنّ الظّروف الاقتصاديّة تعتبر الشّريان والعصب المحرّك، لما لها من دور أساسيّ في بعث عجلة التنميّة المحليّة في وسط المجتمع المحليّ، لذلك فإنّ هذه الظروف كثيرا ما كانت عامل تتعلّق أساسا بالخدمات والعمليّات التّخطيطيّة الاقتصاديّة وتنفيذها، كما ترتبط أيضا بظروف البيئة المحليّة والموارد المتاحة فيها، سواء كانت مواد طبيعيّة أو طاقويّة، ضف إلى ذلك أنّ العوامل الطبيعيّة والمناخيّة لها تأثيران سلبيّ وإيجابيّ على عنصر من عناصر التنميّة المحليّة.

لذلك سوف ندرس وبتمعّن الصّعوبات الاقتصاديّة والطبيعيّة الّتي تحول عن تحقيق التنميّة المحليّة داخل المجتمع المحليّ والممثّلة فيما يلي:

المطلب الأوّل: الصّعوبات الاقتصاديّة

إنّ السّياسات الاقتصاديّة تعتّبر من أهم المؤثّرات على التّنمية المحليّة في الجزائر، كون أنّ النتّائج المحصّلة من طرف الاقتّصاد تؤثّر سلبيا أو إيجابيا حسب مدى نجاعته وتتّمثل هذه الصّعوبات في مايلي:

الفرع الأوّل: فشل السياسات الحكوميّة المتّبعة

يمكن الاعتقاد وحسب الدّراسات والنتائج الميدانيّة أنّ لهذا العامل الدّور البارز والكبير في تأخّر على وجه الخصوص عمليّة التنميّة الاقتصاديّة في الجزائر وبالإسقاط على التنميّة المحليّة، والسّبب يكمن في عدم قدرة النّظام على التوصّل لسياسات ملائمة واستراتيجيّات جيّدة تمكّنه من ذلك، وذات الأمر يعود بالدّرجة الأولى إلى الاختيارات الغير رشيدة الّتي يتّخذها ابتداء من سياسة الصّناعة المصنّعة الّتي أظهرت عدم نجاعتها مع قدرة طبيعة المجتمع الجزائريّ ومواكبتها، فالعوامل والصّعوبات الاقتصاديّة لم تكن وليدة اليوم وإنّما هي نتيجة تراكمات وترسّبات لسياسات اقتصاديّة وعمليّات تخطيطيّة سابقة يمكن الحديث عنها، حتّى ولو أنّنا حدّدنا الإطار الزمنيّ لدراستنا بالوقت الحاليّ، لكن نستطيع القول أنّ هناك صلة متواصلة بين الماضي والحاضر، كون أنّ السياسة الاقتصاديّة لسنوات الثمانينيّات الّتي أعادت النّظر

بل تخلّت على التّصنيع و استراتجيّة التنميّة بشكل كبير في المرحلة البومدينيّة الأولى[71]، إلى جانب تبنّي سياسة المدّ والجزر في تسيير العمليّات الاقتصاديّة، فلو رجعنا إلى الحقبة المذكورة الّتي عرفت مع التوازيّ بسياسة التّصنيع المصنّعة تبنّي سياسة اقتصاديّة مختلفة وهي الجانب الفلاحيّ، وما نجم عنه في إطار ما يسمّى بالثّورة الزراعيّة ومدى فشلها في تحقيق النّتيجة المرجوّة منها، وبالتّالي فشل التنميّة المحليّة الّتي كانت الدّولة تحلم بها.

كما أنّ مسلسل السّياسات الحكوميّة الفاشلة إلى حدّ ما المتّبعة في المجال الاقتصاديّ لم تنته عند هذا الحدّ ولازالت متواصلة، ويبقى تأثيرها مباشر وكبير على التنميّة المحليّة، كون أنّ الحكومة لم ترس إلى حدّ اليوم مع تعاقب تشكيلاتها على النّمط الأساسيّ للخروج من الأزمة، ممّا يوحي إلى أنّ هناك إهمال عفويّ أو عمديّ لمجمل الإمكانيّات الاقتصاديّة الّتي تزخر بها الجزائر، والقادرة على الولوج إلى مصاف الدّول المتقدّمة، وعلى سبيل المثال الإمكانيّات السياحيّة في جميع المناطق من الوطن سواء في الجنوب الكبير أو في المناطق الشماليّة السّاحلية أو الداخليّة، وللتّدليل على ذلك نأخذ مجال المقارنة مع بعض الدول العربية الشقيقة وكيف تبني إقتصادها؟، وعلى ماذا تعتمد في اقتصادها؟، لذلك فإنّ ضعف وفشل السّياسات الحكوميّة في ذات المجال يعتبر في حدّ ذاته صعوبات وعراقيل لتحقيق تنميّة محليّة، كون أنّ سياسة الحكومة أو بالأحرى الدّولة في هذا الوريد الاقتصاديّ غائبة تماما، وحتّى وإن كانت هناك محاولات محتشمة من بعض الوزراء الّذين تقلّدوا زمام الوزارة المختصّة للنّهوض بالقطاع لتغطيّة فشل سياسة الحكومة المتّبعة في المجال الاقتصاديّ لتحقيق قفزة نوعيّة للتنميّة المحليّة.

لكن أكبر فشل لسياسة الحكومة في الجزائر من أجل بلوغ الأهداف المسطّرة لبلوغ التنميّة المحليّة المنشودة هي سياسة الاتّكال المباشر على المواد الطاقويّة المتمثّلة في البترول والغاز الطبيعيّ في بناء سياستها الاقتصاديّة (سياسة الرّيع البتروليّ)، وهذا الفشل تغذّيه التقلّبات الفجائيّة لأسعار البرميل البتروليّ في الأسواق الدوليّة بسبب الأزمات الدوليّة بمختلف أنواعها، إلى جانب تقلّبات سعر الدولار الأمريكيّ في البورصات الماليّة الدوليّة، ولم تستوعب الحكومات المتعاقبة الدّروس والعبر من هذا الفشل

[71] - **Lahouari Addi**, op.cit, p. 16.

الذّريع في سياساتها لحدّ اليوم، إذ ما تزال هذه التبعيّة قائمة ولم تتّخذ أيّ إجراءات للتّخفيف منها والتّفكير جدّيا في مرحلة ما بعد البترول وفي كيفيّة الاستغلال العقلانيّ لموارد أخرى بديلة وناجعة للخروج من الأزمة وكسب تنميّة محليّة تحقّق تطلّعات المجتمع المحليّ.

وهذا الخروج من الأزمة ما يكون إلّا بالاتّجاه إلى المجال الثانيّ وهو الاستغلال العقلانيّ للأرض ومواردها للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذّاتي، وبالتّالي الوصول إلى مرحلة الأمن الغذائيّ، وهو ما يكسب الدّولة التخلّص من التبعيّة الخارجيّة وتقليص فاتورة الاستيراد ممّا يسمح بتحقيق تنميّة محليّة.

وسياسات الحكومات المتعاقبة لم تتخلّص إلى غاية يومنا هذا من شراسة الاقتصاد الموازيّ، وهو ما أثّر على غالبيّة أسّس ودواليب الاقتصاد، ممّا ساهم في انتشار المال بمقدار كبير سواء بالعملة الوطنيّة أو الأجنبيّة، وهذا العامل شكّل وأثبت الفشل الذّريع لها لعدم تحكّمها في الوضع المالي، ممّا ثبّط وخرّب وقضى على كل السّياسات المتعلّقة بالتنميّة المحليّة نتيجة تدخّل رجال الأعمال إن صحّ تسميتهم بهذا الاسم الاقتصاديّ باللّهجة العامّية: أصحاب الشكارة.

كما أنّ فشل السياسات المتّبعة ظهر تأثيرها على التنميّة المحليّة في صورة ظاهرة أرهقت كلّ الحكومات، خاصّة على مستوى الجبهة الأكثر حساسيّة وهي الجبهة الاجتماعيّة، والّتي كانت نتائجها وخيمة ممثّلة في تزايد معدّلات البطالة مع تبنّي الجزائر لتوجّه اقتصاديّ جديد "اقتصاد السّوق"، وقرارات غلق المؤسّسات الوطنيّة وهيكلتها وتسريح العمال...إلخ، وهذا التوجه أدى إلى رفع نسبة البطالة في السّنوات الأخيرة ممّا أثّرت بشكل كبير على عمليّة التنميّة المحليّة في الجزائر[72]، كما أنّ سياسات الإصلاح الهيكليّ أدّت إلى نقص الإنفاق على برامج الرّعاية الاجتماعيّة دون التوسّع في مطالب التأمينات الاجتماعيّة وشبكة الحماية للفئات الّتي هي في أدنى السلّم الاجتماعيّ دون الخطّ الأحمر للفقر، ممّا أدّى إلى خلق عدم الاستقرار الاجتماعيّ الّذي يهدّد السّلم الاجتماعي ومعه الاستقرار السّياسي والّذي يهدّد بدوره عمليّات التنميّة المحليّة.

[72] - **بن أشنهو عبد اللطيف**، مرجع سابق، ص.62.

الفرع الثاني: العائق المالي

إنّ الحديث عن العائق الماليّ وتأثيره على التنميّة المحليّة هو مجموعة التدابير المتّخذة في مجال إصلاح الماليّة العامّة وتعبئة الموارد من خلال إصدار التّشريعات في مجال الماليّة والجباية بشكل خاصّ، غير أنّ الملاحظ هو جلّ البلديات على المستوى الوطنيّ لا تزال تعاني من تأخّر في برامج التنميّة المحليّة وعدم فعاليّتها في كثير من الأحيان، وهذا بسبب صعوبة من الصّعوبات الّتي تمّ الحديث عنها سابقا، غير أنّ دور هذه الصّعوبة يعتبر بالغ الأهميّة نتيجة التّراكمات السلبيّة على ميزانيات البلديّات لسنوات متعدّدة، ويعتبر بمثابة عبء حقيقيّ أمام تحقيق تنميّة محليّة منشودة.

وتحاول الدّولة جاهدة معالجة مشكلة العجز الماليّ المزمن للبلديّات، من خلال تحقيق التّوزيع العادل والمتوازن للموارد، وكذا إصلاح نظام الجباية المحليّة بهدف تعظيم إمكانات وفرص اعتماد البلديّات على ذاتها لسدّ فجوة العجز الماليّ[73]، وقد بيّنت العديد من الدّراسات الأكاديميّة المنجزة في هذا المضمار إلى افتقار البلديّات للموارد الجبائيّة المتأتّية من الإدارة الجبائيّة، إذ يشكّل التهرّب والغشّ الضريبيّين دورا فعّالا في نقص هذا المورد الماليّ، فضلا عن إهمال البلديّات الاعتماد على موارد أخرى كان بالإمكان الاعتماد عليها إلى جانب الجباية المحليّة والّتي تتمثّل في الإيرادات الفلاحيّة، حيث نلاحظ في جلّ القوانين الماليّة أنّ الدّولة تهتّم بالدّرجة الأولى على الجباية البترولية على حساب الجباية الفلاحيّة رغم توفّر معظم البلديّات على ثروات فلاحيّة هامّة، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرّق إلى أهمّ الأسباب الّتي أدّت إلى هذا العجز ومعه التّأثير المباشر على تحقيق التنميّة المحليّة المنشودة[74].

وعليه نستطيع القول أنّ معظم بلديّات الوطن تعاني عجزا ماليّا مزمنا، سببه افتقارها في كثير من الأحيان إلى أدنى نشاط اقتصاديّ واضح يدرّ موارد جبائية لتدعيم ميزانيّة البلديّة، وكذا أسباب أخرى متعلّقة بالمكلّف أو العون الاقتصاديّ أو الخاضع للضريبة، وأخرى متعلّقة بالنّظام ولامركزية اتّخاذ القرار

[73] - **حسين عمر**، التنمية والتخطيط الإقتصادي، د م ج، 1994م، ط1، ص.51.

[74] – **لخضر مرغاد**، واقع المالية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م، ص. ص. 165-169.

التمويليّ ممّا جعل السلطات المحليّة لا تملك سلطة اتّخاذ القرارات التمويليّة، فمن النّاحية القانونيّة يساهم الصندوق المشترك للجماعات المحليّة بنسبة 5% من موارده لتغطيّة عجز البلديّات[75]، إلّا أنّ ضخامة العجز الماليّ للبلديّات يجعل من النّسبة الممنوحة من قبل الصندوق السّابق لا تكاد تغطّي سوى نسبة 6% من هذا العجز، الشيء الذي جعل من معظم بلديات الوطن في حالة عجز تام حيث وصل العدد إلى 1284 بلدية، و ما زاد الطين بلة الرواتب المرتفعة للأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية(ملحق1).

ناهيك عن الوضعيّة الّتي عرفتها الدّولة خلال العشريّة السّوداء الّتي دفعت بالصّندوق المشترك للجماعات المحليّة إلى توجيه تدخّلاته نحو التكفّل الماليّ بأجور الحرس البلديّ،كما كان للدّولة نصيب في هذا العجز الماليّ والّذي أثّر سلبيا على التنميّة المحليّة نتيجة سياسة توزيع الاستثمارات وتمركّزها في مناطق دون الأخرى، ممّا عبّد الطّريق لتنميّة محليّة فاشلة، والجدول الآتي يوضّح تطوّر عدد من البلديّات العاجزة حسب تقرير الصّندوق المشترك للجماعات المحليّة[76].

السنة	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	مبلغ إعادة التوازن	نسبة التغطية
1999م	63	76	76	%100
2000م	96	108	108	%100
2001م	164	250	250	%100
2002م	620	1963	1000	%51
2003م	660	1904	998	%52.4
2005م	792	3804	2968	%78
2006م	779	3500	2520	%72
2008م	929	6500	5471	%84
2010م	1159	8730	7728	%88.5
2012م	1090	11600	8824	%76

[75] – **عيسى براق**، دراسة النظام الرقابي الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001م، ص. ص. 122-138.

[76] - الديوان الوطني للإحصاء(الجزائر)، 2015م.

2014م	1284	.....	.....	.....

يتبيّن من خلال استقرائنا لذات الجدول أنّ عجز البلديّات تضاعف خلال العشرة السنوات الأخيرة، وهذا العجز أدّى بشكل مباشر في ركود التنميّة المحليّة في الجزائر، وعدم مسايرة وتيرة النّمو في جميع المجالات، كما أنّ العائق الماليّ المسبّب في عرقلة التنميّة المحليّة يرجع إلى تراكم الديون على البلديّات بسبب سوء تقدير المشاريع أو الظّروف الطّارئة وانعكاسات الإصلاحات الاقتصاديّة لعدم وجود الإطارات المؤهّلة سواء في البلديات أو على مستوى المصالح الماليّة والجبائيّة، وكذا تدخّل البلديّات في جميع الميادين ممّا زاد في العبء الإنفاقيّ دون مقابل ماليّ كاف، إلى جانب مبدأ التّوازن الوهميّ والّذي يجبر البلديّات على وضع الميزانيّة للمصادقة عليها متوازنة، ولكنّها في الواقع العمليّ تعتبر غير متوازنة، وعليه و نتيجة لكلّ هذه المسبّبات باختلافها فإنّ العائق الماليّ يبقى من أهمّ الصّعوبات الّتي تحدّ من تحقيق التنميّة المحليّة المرجوّة والمنشودة على أرض الواقع، كما أنه هناك عدم كفاية الموارد الجبائية المحلية مقارنة بالنفقات، حيث تعتبر الجباية المحلية أو الإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية كما اصطلح عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة والرسوم المماثلة في الفصل الخاص بالضرائب العائدة للجماعات المحلية غير كافية ولا تحقق الهدف المنشود طالما لا تواكب تطورات النفقات المحلية للبلديات، ولهذا لوحظ إرتفاع مستمر للنفقات المحلية يقابله زيادة بطيئة في الموارد الجبائية المحلية.

ومن خلال إحصائيات سنة 2005م على سبيل المثال لوحظ أن نفقات التجهيز والخاصة بالبلديات بما فيها قطاعات التعليم الإبتدائي والرياضة والثقافة قد تعدت 721. 21 مليار دج، بينما كانت لا تتعدى 13مليار دج في سنة 2003م، وهذا الفارق الشاسع يدل على الزيادة المفرطة في النفقات مما أرهق كاهل البلديات وسبب عجزا ماليا كبيرا أثر على العمل التنموي المحلي، و أمام هذا العجز المالي والفوارق بين الموارد الجبائية بنفقات التجهيز، خلق نوع من الشلل التنموي عجزت الدولة والحكومة من إستئصاله، والجدول الآتي يوضح الفارق بين الموارد الجبائية المحلية بنفقات التجهيز خلال الفترة الممتدة من سنة 2001م-2007م[77].

[77] - تقرير اللجنة التنسيقية لوزارة المالية المتعلق بالجباية المحلية، سبتمبر 2008.

السنة	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م
م.ج.م	91.59	101.62	114.10	121.35	144.02	154.30	184.13
ن .ت	269.48	282.18	299.38	342.38	375.28	390.07	401.24

الوحدة: مليون دج

الفرع الثالث: تفشّي ظاهرة الفساد

يردّ العديد من الباحثين والمفكّرين أنّ من أهمّ الصّعوبات الّتي تعاني منها التنميّة المحليّة في الجزائر وفي جميع الميادين تعود كذلك إلى عنصر هامّ يتمثّل في انتشار وتفشّي ظاهرة الفساد بأنواعه، والّتي وجدت أرضيّة صلبة سواء مباشرة بعد الاستقلال أو مع مرحلة عمليّة الانتقال لاقتصاد السّوق، كون أنّ الظّاهرة تغلغلت في عمق المجتمع ككلّ وأثّرت بشكل مباشر على معظم العمليّات التنمويّة، وأهمّ نوع من هذا الفساد ذلك الّذي يتعلّق بالاقتصاد، كون أنّه كذّبت النظريّة القائلة بأنّ الفساد مرتبط أساسا بنمط اقتصاديّ توجّهه الدّولة، وقائم على الرّيع البترولي ونظام سياسيّ تسلّطي[78].

وقد ساعدت هيمنة الدّولة على الاقتصاد في مرحلة الاقتصاد الموجّه على تقويّة جهاز بيروقراطيّ يسيّر عمليّة الاستثمار الغير خاضعة لقواعد متينة للمراقبة والمحاسبة، ممّا أعطى لهذه البيروقراطيّة المسيّرة امتيازات عديدة أهمها: شراء الممتلكات الّتي كانت بيد المستعمر بأثمان رخيصة، وساهم السّوق الماليّ الموازي وسيطرة طبقة المغتربين على العملة الصّعبة في بزوغ ظاهرة الفساد الماليّ أكثر، إذ مكّن أولئك الّذين بإمكانهم الاستفادة من السّوق الماليّة الرسميّة للحصول على ربح معتبر، وأخضع البنوك العموميّة للمصالح الخاصّة، إذ أجبرت الممارسات الغير عادلة للحصول على قروض الكثير من أصحاب المشاريع اللّجوء للسّوق الموازي، وجعل البعض يعتقد أنّ المضاربة الرّيعية هي مصدر الفساد.

وفي إحدى المقالات المنشورة للأستاذ "جيلالي حجالي" حول ظاهرتي العنف والفساد، إذ ربط بين تفشّي ظاهرة الفساد والرّيع البترولي، حيث أكّد أنّه من أجل فهم تفشّي الظّاهرة هو العودة إلى

[78] - **Djilali Hadjali**, violence et corruption cas de L' algérie, site web: http://www.apad.revues.org, Le 22 Mars 2016.

الاستغلال الاقتصاديّ للمحروقات، لأنّ الذّهب الأسود يغذّي ومنذ عشرات السنين لثقافة ريع حقيقيّة، بلورت فكر يقوم على الحساب السذج والسّهل لجمع الأموال على حساب مصير ومستقبل الشّعب والمتمثّل في تحقيق تنميّة محليّة له، وظلّ لفترة طويلة لا يعرف مصير عائدات النّفط، وعلى الرّغم من الإصلاحات العديدة وفي جميع الميادين المتعلّقة بالتنميّة المحليّة، وخاصّة في الميدان الأكثر علاقة بها وهو الميدان الاقتصاديّ، وذلك مع سياسة الانفتاح على المنافسة والعمل على جذب المستثمرين الّتي عرفها قطاع المحروقات، لاسيما مع صدور قانون 1995م[79]، إلّا أنّ هذه الإصلاحات الّتي تخصّ قطاعا حيويّا لما له من تأثير على التنميّة المحليّة بصفة خاصّة لم تجعله في منأى عن فضائح الفساد، والّتي أطاحت بوزير القطاع وكبار الموظّفين به، كما أنّ الإصلاحات لم تواكب قطاعات حسّاسة من الاقتصاد الجزائري خاصّة النّظام البنكيّ والضريبيّ واللّذان ينتشر فيهما الفساد بشكل كبير ممّا جعلها تدور في حلقة مفرغة، والدّليل على ذلك ما عرفه قطاع البنوك من فضائح الفساد كقضيّة القرن والمعروفة بقضيّة بنك الخليفة والبنك التجاريّ الجزائريّ، والّتي أرهقت أروقة المحاكم وجعلت من العدالة الجزائريّة غير قادرة على التصدّي لهذه الظّاهرة لعدم استقلالها الفعليّ عن السّلطة السياسيّة باعتبار أنّ رئيس الجمهوريّة هو القاضي الأوّل في البلاد، إلى جانب قضيتيّ سوناطراك 1و 2 ومشروع الطريق السيّار شرق غرب والأخطاء التقنيّة به والخسائر الماليّة الكبيرة إلى غير ذلك من قضايا الفساد، والّتي أثّرت على عمليّات التنميّة المحليّة بالجزائر كونها كبّدت الدّولة أموالا طائلة تحت مظلّة الاستثمار للتنميّة المحليّة بالدّولة.

كما أنّ الطّريقة الّتي تمّ من خلالها تطبيق اقتصاد السّوق والمتمثّلة في: خصخصة بدون سياسة موازيّة لها، استقلاليّة للمؤسسات بدون إعادة هيكلة ماليّة، الانخفاض الرهيب لقيمة الدّينار...إلخ، لم تساعد على تشكيل رجال أعمال حقيقيّين قادرين على الامتثال لقواعد المنافسة الشريفة، بينما أدّى كل ذلك إلى خلق اقتصاد البازار وتجارة ومبادلات غير شرعيّة في أحياء المدن الكبرى، بل حتى أنّ العديد من المؤسسات الخاصّة أضحت تباشر أنشطتها بطريقة غير مشروعة وتوزّع منتوجاتها بطريقة بعيدة عن ما يسمح به القانون، وأصبح الاقتصاد الموازي يمثّل حسب تقرير المنظمّة العالميّة للعمل بين16%و17%

[79] - **قانون رقم 95-20**، المتعلق بالمحروقات، والمعدل والمتمم بالقانون رقم05-07 المؤرخ في28 أبريل 2005م، والمعدل والمتمم بالقانون رقم13-01والمؤرخ في 20 فبراير 2013م.

من النّاتج المحليّ الخام، ويشغّل حوالي 50% من اليد العاملة، كما ساعد انتشار آفة الرّشوة والعمولات الّتي تشكّل عبئا إضافيّا على المشاريع الاستثماريّة في إضعاف الاقتصاد الوطنيّ، وتقويّة الشعور باللّامساواة والتهميش، ومعه القضاء الشّبه كليّ على العمل التنمويّ المحليّ وهذا ما زاد من فكرة القول بأنّ الاقتصاد الجزائريّ تحوّل من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد القوّة.

والكلمة الّتي ألقاها الرّئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" في إحدى خطاباته هي تعبير صريح بالظاهرة[80]، حيث نوّه بظاهرة الفساد وعلاقتها السلبيّة بالتنميّة المحليّة: "إنّه لمن الأهميّة بمكان أن نواصل ونكثّف من محاربة ممارسات المحاباة والمحسوبيّة الّتي هي مصدر للإحباط ولتثبيط العزائم، ومحاربة الرشوّة والفساد الّتي تساهم تأثيراتها في جعل النّاس يعزفون عن الجدّ والكدّ"[81].

وبذلك اعترفت السّلطات في البلاد بتغلغل الظّاهرة في الإدارة والمجتمع ككلّ بصورة رهيبة، وتتصدّر قضايا الفساد في البلاد قضايا اختلاس الأموال و سوء استغلال الوظيفة ورشوّة الموظّفين، وقد كان الاعتراف الصّريح لرئيس الجمهوريّة بالظّاهرة في العديد من المناسبات وشدّد على ضرورة محاربتها لأنّها ألحقت ضررا جسيما بالاقتصاد الوطنيّ، ومعه ثبّطت عمليّة التنميّة المحليّة، وتعتبر مهمّة مكافحة الفساد من المحاور الّتي أولتها الدّولة الاهتمام البالغ، حيث كانت الجزائر بسلطاتها السبّاقة في المصادقة على اتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد سنة 2004م، كما كانت من أوائل الدّول الّتي كيّفت قوانينها الدّاخلية مع هذه الاتفاقيّة بسنّ قانون مستقلّ لمكافحة الفساد سنة 2006م.

ونظرا لتأثير الظّاهرة الفعليّ على التنميّة المحليّة، فإنّ المشرّع الجزائريّ أعطى أهميّة بالغة لمكافحة الفساد خاصّة منه الإداريّ في سياسته التشريعيّة الجنائيّة الإداريّة، كما استحدث عدّة هيئات متخصصّة في هذا المجال، وقام بتفعيل دور الكثير من الهيئات والأجهزة الّتي لها علاقة بالظّاهرة، كون أنّ التّأثير

[80] - "إنه لمن الأهمية بمكان أن نواصل ونكثف من حالة ممارسة المحاباةوالمحسوبية التي هي مصدر للإحباط....ومحاربة الرشوة والفساد التي تساهم تأثيراتها في جعل الناس يعزفون عن الجد والكد"،مقتطف من خطاب الرئيس الحالي إلى الأمة بمناسبة مراسيم أداء اليمين الدستورية 19أفريل2009م، عن المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، 2014م.

[81] – وزارة الإتصال ،المركز الوطني اوثائق الصحافة و الإعلام"القضاء الأعلى في خدمة الأمة"،2009م، ص. 81.

المباشر للظّاهرة على استنزاف خيرات البلاد أصبح يضرب عناصر التنميّة المحليّة، الشّيء الذي جعل من الدولة تمتلك ترسانة متكاملة من القوانين والتنظيمات لمكافحة الظّاهرة.

ومن بين القوانين المادّة 08 من الدّستور، والقانون رقم 06-01 المؤرّخ في 20 فبراير 2006م، المعدّل والمتمّم والمتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا تجريم الأفعال الغير مشروعة كالرشوّة واختلاس الممتلكات وتبيّيض العائدات الإجراميّة في قانون العقوبات، إلى جانب إنشاء الهيئة الوطنيّة للوقاية من الفساد ومكافحته، وسنّ بعض المراسيم الّتي لها علاقة بالموضوع كالمرسوم الرئاسيّ رقم 06-414 المؤرّخ في 22 نوفمبر 2006م الّذي يحدّد نموذج التّصريح بالممتلكات، وتلاه المرسوم الرئاسيّ 06-415 الخاصّ بالتّصريح بالممتلكات للأعوان العموميّين، وقرار صادر عن رئيس الجمهوريّة بتاريخ: 02 أفريل 2007م، يحدّد قائمة الأعوان العموميّين الملزمين بالتّصريح بالممتلكات[82].

وكلّ هذه المراسيم والاهتمامات بالموضوع الظّاهرة سببه التّأثيرات المباشرة على العمليّة التنمويّة في الجزائر وخاصّة التنميّة المحليّة منها.

وللتعمّق في الأسباب الكامنة وراء تفشّي الظّاهرة حاولنا فهمها من النّاحية الاجتماعيّة خاصّة، فإنّها تعود لنمط العلاقات والأعراف في المجتمع الجزائريّ وقلّة الوعي بخطورة الظّاهرة عند العموم، أمّا من الوجهة الاقتصاديّة فإنّ تعقّد القوانين الضريبيّة وصعوبة إيجاد قراءة موحّدة في ذات الأمر الّذي سهّل من عمليّة التهرّب الضّريبي، وعدم معاقبة المتورّطين في قضايا الفساد إلّا القليل منهم، ممّا جعل من الجزائر ترتّب ضمن المراتب الأخيرة دوليّا في تفشّي ظاهرة الفساد، إذ وحسب ترتيب لمنظمّة غير الحكومية (transparency international) سنة 2008م المرتّبة 92 من مجموع 182 دولة، والمرتبة 10 من 18 دولة عربيّة جعلتها أكثر الدّول انتشارا لظاهرة الفساد منذ سنوات، حتّى أنّها صنّفت في المرتبة 99 سنة 2007م من طرف البنك العالميّ للتنميّة، وهذا التصنيف إذا ما دلّ فإنّ إسقاطاته على عرقلة التنميّة المحليّة يكون إسقاطا سلبيّا، كون أنّ الظاهرة خرقت وخرّبت كلّ خيوط العمليّات الإنمائيّة ومعها التنميّة المحليّة.

[82] - **بودهان موسى**، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، 2010م، ط1.

المطلب الثانيّ: الصعوبات الطبيعية

عند الحديث عن تأثير العوامل الطبيعيّة على عمليّة التنميّة المحليّة في الجزائر، نذكر وبشدّة عنصرين هامّين لهما الأثر الكبير في جلّ المخطّطات الإنمائيّة،كما يعملان على نجاح أو فشل أيّ مشروع تنمويّ، وهذه الصّعوبات لها تأثير عامّ على البيئة، وبالتّالي على التنميّة المحليّة بشكل خاصّ، وهذان العنصران هما:

- عنصر المناخ،
- عنصر التضاريس.

الفرع الأوّل: تأثير المناخ على التنميّة المحليّة.

تعدّ التغيّرات المناخيّة الّتي يشهدها العالم حاليّا من أهمّ انشغالات الدّول، سواء كانت متقدّمة أو متخلّفة أو سائرة في طريق النّمو خطرا لما صاحب ظاهرة الاحتباس الحراري من آثار وانعكاسات سلبيّة طالت مختلف المجالات وخاصّة في مجال التنميّة المحليّة في الجزائر، كون أنّ مشكلة استخدام الموارد الطبيعيّة بإفراط أضرّ بالبيئة مباشرة والّتي أثّرت بدورها على العمليّة التنمويّة بشكل واضح وجليّ، والّتي أصبحت تشكّل تحدّيا واضحا للدّولة كون أنّ البيئة والتنميّة وجهين لعملة واحدة.

وأصبحت التغيّرات المناخيّة تشكّل إحدى أهمّ التّهديدات للتنميّة بشكل عامّ، والتنميّة المحليّة بشكل خاصّ على الدّول الناميّة أكثر منه على الدّول الغنيّة،[83] رغم أنّها ليست مسؤولة ولا تساهم بنسبة كبيرة من إجماليّ انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراريّ، والّذي أثّر بشكل كبير على المناخ العامّ ومعه التأثير على النّشاط الاقتصاديّ وبدوره على التنميّة المحليّة.

وهذا التّهديد سببه هشاشة اقتصاد الدّولة المبني على مواد طبيعيّة لها علاقة بالبيئة ممثّلة كما سبق الإشارة إليه في المواد الطاقويّة (البترول والغاز الطبيعيّ)، والّتي أشارت الأبحاث العلميّة على أنّها ثروة قابلة

[83] – مناخ متغير للتنمية، ترجمة مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع عن مجلة التمويل والتنمية، مصر، العدد 4، ديسمبر 2009م، ص. ص. 10، 11.

ومعرّضة للزّوال بسبب التغيّرات المناخيّة والاستهلاك اللّاعقلانيّ لها، وبالتّالي له أثر على التنميّة المحليّة لارتباطها بالجباية البترولية بشكل كبير، ممّا يجعل الاقتصاد الجزائريّ ومعه التنميّة المحليّة في خطر دائم لو لم تقم الدّولة بالتكيّف وأخذ التدابير والاحتياطات لمواجهة تأثير التغيّرات المناخيّة لأنّ الدّراسات الجيوفيزيائيّة بيّنت أنّ الظّاهرة متواصلة لعدّة سنوات، وفي الجزائر أثّرت العوامل المناخيّة المتغيّرة على عمليّة التنميّة المحليّة، وما المشاريع الضخمة في ذات المجال إلّا شاهد على ذلك خاصّة في ما يخصّ توفير المياه للشّرب في بعض المناطق الّتي عرفت شحّ في التساقط بفعل تغيّر الطقس ومعه المناخ للأسباب السابقة، ممّا جعل الدّولة تنفق وترصد أموالا ضخمة في مجال الاستثمار في هذه الطّاقة الحيويّة مثل مشاريع تحلية مياه البحر ونقل الماء من تمنراست إلى عين صالح إلى غير ذلك من المشاريع الّتي عمل المناخ دورا هاما في إرسائها، وكلّف الدّولة جهودا شاقّة كانت لترصد في عمليات إنمائية أخرى لولا التغيّير المناخيّ، إلى جانب المشاريع الضخمة في إطار التزوّد بالغاز الطبيعيّ والّذي كان للمناخ دورا بارزا، كونه غيّر من طقس بعض الأماكن الّتي أصبحت باردة أكثر ممّا كانت عليه في الماضي، ومن أجل تنميّة محليّة بالمناطق السابقة صرفت أموالا كبيرة، والدليل على تأثير التغيّر المناخيّ على البيئة وبالتاليّ على العمل التنمويّ المحليّ هو الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال حماية البيئة أوّلا، ومعها تحقيق التنميّة المحليّة المنشودة وهذا بسنّ جملة من القوانين للتقليل من حجم الكارثة ووضع استراتيجيّة محكمة من شأنها التحكّم في الظّاهرة وتأثيرها على التنميّة المحليّة وهي: القانون المتعلّق بالتهيئة والتنميّة المستدامة 2001م، القانون المتعلّق بتسيير ومراقبة التخلّص من النفايات 2001م، القانون المتعلّق بحماية البيئة في ظلّ التنميّة المستدامة 2003م، القانون المتعلق بالطاقات المتجدّدة في إطار التنميّة المستدامة 2001م.

الفرع الثاني: تأثير عامل التضاريس على التنميّة المحليّة.

إنّ عامل التضاريس يعتبر أحد أهمّ العراقيل في وجه تحقيق تنميّة محليّة منشودة، حيث أنّ الجزائر وبمساحتها الشّاسعة بحجم القارة تنوّعت بها التضاريس من جبال ووديان وهضاب وسهول وغير ذلك، ممّا شكّلت حجرة عثرة أمام الدّولة في تجسيد جلّ المشاريع في أجالها المحدّدة، أو أنّ حتّى بعض المشاريع التنمويّة المحليّة ألغيت بسبب هذا العامل، و كلّفت الدّولة مبالغ إضافيّة نظرا لصعوبة التضاريس،

والأمثلة شاهدة على ذلك، حيث أنّ مشروع القرن كما يسمّى (الطّريق السيّار شرق غرب) والّذي يعتبر كمشروع تنمويّ وطنيّ ومحليّ زادت تكلفته عن المبلغ الأصليّ بسب صعوبة بعض المناطق المراد إنجازه بالقرب منها "كجبال الوحش"، ضف إلى ذلك بعض المناطق الصحراويّة الوعرة والّتي انعدمت بها التنميّة المحليّة نظرا لصعوبة تضاريسها، ولدينا مثال حيّ بمنطقة بوحنيفيّة بولاية معسكر، ونظرا لصعوبة تضاريس المنطقة وكذلك لكونها منطقة بركانيّة خامدة تأخّر بها مشروع للتنميّة المحليّة المتمثّل في تزويدها بالغاز الطبيعيّ إلى غير ذلك من الأمثلة، كما أنّ التضاريس عامل سلبيّ في تجسيد جهود التنميّة المحليّة في أغلب المناطق من الوطن، فلو أجرينا دراسة على منطقة من الوطن ممثّلة في منطقة القبائل فلوجدنا معظم أو كلّ البلديّات مواقعها الجغرافية عبارة عن مداشر (جمع دشرة) مترامية الأطراف في الجبال، فكيف تستطيع الدّولة أن تحقّق وتجسّد المشاريع التنمويّة المحليّة في هذه المناطق الوعرة والصعبة التضاريس؟، كما أنّ جلّ مناطق وولايات وبلديّات الوطن تشقّها وديان والتي تعد مظهرا تضاريسيا أثّر على البيئة بشكل أو آخر ومعها أخّرت التنميّة المحليّة بها، كون أنّ طبيعة المنطقة لا تسمح بتجسّيد مشاريع تنموية بها، وهذا العامل الطّبيعي مازال ليشكل عبء أثقّل كاهل ميزانيّة الدّولة إلى حدّ اليوم، كما أنّه يوجد عاملا تضّاريسيا لا يقل شأنا عن العوامل السابقة، ويتمثّل في طبيعة التّربة لمعظم أراضي بلديات الوطن، والّتي هي أراضي فلاحية، ونظّير للمرسوم الرئاسي، والّذي يمنع من إستغلالها لغير الفلاحة شكّل ما يعرف بنقص العقار، سواء أكان للبناء أو العقار الصناعي للإستثمار، والذي أثّر بدوره على التّنمية المحليّة.

المبحث الثّالث: الصّعوبات الاجتماعيّة والثقافيّة والتكنولوجيّة

الحديث في ذات المبحث يدلي إلى ثلاثة أنواع من الصعوبات التي لها الشأن الكبير والمؤثر في مجال العمل التنموي بصفة عامة والتنمية المحلية بدرجة خاصة وتكمن هذه الصعوبات في كل من الصعوبات الاجتماعية وأخرى ثقافية وثالثا الصعوبات التكنولوجية وكل هذه الصعوبات تتداخل وتتشابك في عناصرها المؤثرة على التنمية المحلية وعليه يمكن أن نوجز ذلك في ما يلي:

المطلب الأول: الصّعوبات الاجتماعيّة

تعتبر الظواهر الاجتماعية المترامية في وسط المجتمع الجزائري من أهم الصعوبات لتحقيق التنمية المحلية ولذلك يمكن القول:

تتمثّل الصّعوبات الاجتماعيّة في المجتمعات المحليّة في النّظم الاجتماعيّة السّائدة والعادات والتّقاليد والقيّم الموروثة، الّتي تقف عقبة دون تحقيق التنميّة المحليّة، فقد يعوق نظام الحكم السّائد في مجتمع معيّن برامج ومشروعات التنميّة المحليّة، وكذلك يعتبر نظام من النّظم الاجتماعيّة الّتي تعيق مجهودات التنميّة المحليّة،كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحليّة ترغب في المحافظة على القيّم[84]، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنميّة لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتّعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنّزاعات التقليديّة والرجعيّة المحافظة ومن أهمّ الصّعوبات الاجتماعيّة:

الفرع الأوّل: النّظم و الأبنيّة الاجتماعيّة السّائدة

إنّ طبيعة نظام الحكم ومقوّماته تلعب الدّور السلبيّ والإيجابيّ في عمليّة التنميّة المحليّة، حيث أنّه يقف حائلا أمام تنفيذ المشروعات التنمويّة في كثير من الأحيان، نظرا لتشابك الحقوق وتعقّدها واختلاف الأسّس الّتي يقوم عليها[85]، إلى جانب ظهور عناصر القرابة الّتي ترتكز على الولاء في العائلة و يضعف روح التّضامن الاجتماعيّ في المجتمع المحليّ ممّا يولّد المحسوبيّة والمحاباة وغيرها من الظّواهر السلبيّة في الجزائر، حتّى لا يكون تفكيرنا سلبيّا وفيه عنصر من التّشاؤم فلا يكاد نظامنا السّائد يخلو من هذه الأبنيّة في مجتمعنا و أصبحنا لا نميّز من يعيّن الحكومات؟ ومن يعيّن الوزراء؟ ومن يعيّن كبار الموظّفين وما هي المعايير الّتي من أجلها يختارون؟ فالمعلوم والملاحظ هناك غطرسة وسياسة محاباة والولاء للشّخص ذات أو للحزب الحاكم أو بالأحرى للنّظام الحاكم على حساب الكفاءة العلميّة في هذه التعيّينات، وهو ما أثّر في عمليّة التنميّة المحليّة، إلى جانب ظهور طبقة جديدة في البناء الاجتماعيّ في

[84] - **حسين عمر**، عوائق التنمية، دار الشروق، جدّة(المملكة العربية السعودية)، 1980م، ط1.ص.46.
[85] – **حسين عمر**، المرجع نفسه،ص.46.

الجزائر أثّرت وتؤثّر على التنميّة المحليّة ممثّلة في طبقة "الأوليجارشيّة"، والتي تهدف إلى حماية مصالحها على حساب تنميّة المجتمع، وفرض و بسط سيطرتها على زمام الحكم.

الفرع الثاني: العامل الدّينيّ

يمكن أن يلعب هذا العنصر دورا سلبياّ في عملية التنميّة المحليّة يصعب تخطّيه، خاصّة إذا ما تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنمويّة المتّبعة في المجتمع المحليّ، فالكثير من المشروعات التنمويّة المحليّة لاقت الفشل الذّريع بسبب تعارضها مع إحدى القيّم الدينيّة السّائدة في المجتمع المحليّ، كإنتاج بعض السّلع المحرّمة أو المنتجات المستنكرة من طرف الأفراد المحليّين، ونأخذ على سبيل المثال المعارضة الشّديدة ضدّ تصريحات الوزير السابق للتّجارة: "عمارة بن يونس" لما صرّح في إحدى لقاءات الصّحافة حول تجارة الخمور، حتى وإنّها تدرّ أموالا طائلة للخزينة العموميّة وتوفّر السّيولة الماليّة في ظلّ الأزمة الحادّة للبلاد وتساهم في التنميّة المحليّة، إلا أنّ الوازع الدّيني كان الغالب كون أنّ الجزائر دولة عربيّة إسلاميّة، كما أنّ الوازع والعنصر الدينيّ لعب دورا سلبيّا وعرقل في الكثير من المرّات عمليّة التنميّة المحليّة، نظرا للتعصّب والتشدّد والاختلاف الكبير في المذاهب والرؤى بين الشركاء الاقتصاديّين، وكمثال على ذلك الفشل الذّريع لمجموعة من المشاريع التنمويّة بين الجزائر وجمهوريّة إيران الشعبيّة، و في ذات الإطار وفي نفس السياق ومع السّياسة الحكّومية المنتّهجة وبتعليمة من الرئيس الحالي، أقرّت الحكومة إجراءات جديدة من أجل تسهيل تمّويل المشّاريع الخاصّة بالشّباب، وتمحورت هذه الإجراءات حول رفع سقف القروض والسن المؤهل لحامليّ المشّاريع للإستفادة، وهذا من خلال الوكالة الوطنيّة لدعم تشّغيل الشّباب(ANSEJ)[86]، والّتي كانت سبّاقة و رائدة في مجال دعم التّنمية المحليّة وسط الشّباب من الجنسين، والوكالة الوطنيّة لتسّيير القرض المصغر(ANGEM)[87]، إلاّ أنّ الوازع الدّيني كان له الأثر في عدم إثراء هذا النوع من الإستّثمار، والإختلاف الدّيني كان من ناحية الفوائد الربويّة ممّا خلق جدلا واسعا وسط المجتمع كان له الدّور السلبيّ في العمليّة التّنموية محليا.

[86] - أسست الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، عدل وتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر2003م.

[87] - بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004م، وعدلت بعض مواد قانونه الأساسي بالمرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 27 يناير 2008م.

الفرع الثالث: العامل الدّيموغرافيّ

يمثّل النّمو المتزايد للسّكان أحد أهمّ العوائق الّتي تقف في طريق التنميّة الشّاملة النّامية لاسيّما على المستوى المحليّ (التنميّة المحليّة)، فعدد السّكان المتزايد يؤثّر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيّات المتجدّدة الّتي تتولّد عن هذه الزّيادة[88]، والّتي يصعب تلبيتها خاصّة إذا صاحبها قلّة الموارد المحليّة، و لا يمكن التغلّب على هذه المشكلة إلّا من خلال اتّباع سياسة توعويّة للمواطنين، لحثّهم على تحديد النّسل أو على الأقلّ تنظيمه،كما أنّ الزيادة السّكانيّة تعدّ بمثابة مؤشّر للتخلّف، وتؤدّي إلى نقص متوسّط الدّخل الفردي باعتبار متوسّط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدّخل الكليّ على عدد السكان، كما أنّ الزّيادة السكانيّة المفرطة أو ما يطلق عليها بالنّمو الدّيموغرافيّ يؤثّر سلبا على مظاهر التنميّة المحليّة المتمثّلة في الخدمات الرئيسيّة (التّعليم والخدمات الصحيّة وتوفير المياه الصّالحة للشرب ووسائل النّقل والاتّصالات والكهرباء...إلخ) بالنّظر لمحدوديّة دخل الدّولة بوجه عامّ وإمكانيّاتها في المجالات الخدماتيّة،كما أنّ الزيادة السكّانية تعتبر عاملا سلبيّا على التنمية المحليّة كونها تختزل كلّ جهد بشريّ عائد وتستنزف كلّ زيادة في الإنتاج،[89] وتؤدّي كذلك إلى تفاقم المشاكل الاجتماعيّة (البطالة، أزمة السّكن...إلخ)، الّتي يعاني منها المجتمع وبخاصّة المجتمع المحليّ، ممّا يلزم الدّولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، وكان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الّذي يعمل على تحريك عمليّة التنميّة المحليّة.

هذا وبالإضافة إلى كلّ هذه المشاكل الّتي سبّبتها الزّيادة السكانيّة في المجتمع المحليّ، فإنّنا نجد مشكلا آخرا على رأس المشاكل المحليّة والّتي لها علاقة بالتنميّة المحليّة، وهو عدم التكفّل الحقيقيّ بالطّبقة الهشّة في المجتمع المحليّ من قبل الدّولة في مجال الخدمات العموميّة بمختلف أنماطها، كون أنّ اهتمام الدّولة يبقى منصبّا على المدن الكبرى على حساب المدن الدّاخلية المحليّة، لعدم كفاءة منظّمات المجتمع المدنيّ في المجتمعات المحليّة والمنتخبين للضّغط على السلطات المحليّة والمركزيّة، فغالبا ما نرى أنّ الزّيادة

[88] - **حسين عمر**، مرجع سابق، ص.45.

[89] – **عبد الحميد القاضي**، دراسات في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة(مصر)، 1972م، ط1، ص. 85

السكانيّة ترتفع وسط الطّبقة الفقيرة وداخل الأحياء الشعبيّة، وهو ما جعل هذه الزّيادة تؤثّر سلبا على التنميّة المحليّة بسبب إهمال السّلطات المحليّة والمركزيّة لإرساء بوادر العمليّات الإنمائية.

كما أنّ الظّاهرة لم تؤخذ بجدّية ضمن العوامل الرئيسيّة وفي الوقت المناسب في عمليّات صنع القرارات السياسيّة للمجتمع الجزائريّ بأكمله، الّذي عرف انفجارا سكانيّا لم تستطع سياسة تباعد الولادات إيقافه، حيث تضاعف عدد السّكان مع مرور السّنوات بشكل رهيب أثّر سلبا على عمليّة التنميّة المحليّة، والجدول الآتي يبيّن تطوّر نسبة النّمو السكانيّ في الجزائر خلال المرحلة من 1996م إلى غاية سنة 2014م.[90]

السنة	نسبة المواليد	نسبة الوفيات	نسبة النمو
1999م	%19,82	%4.72	%1.51
2000م	%19,36	%4.59	%1.48
2001م	%20.03	%4.56	%1.55
2002م	%19.68	%4.41	%1.53
2003م	%20.36	%4.55	%1.58
2004م	%20.67	%4.36	%1.63
2005م	%21.36	%4.74	%1.96
2014م	%22.07	%4.30	%1.76

وعليه فقد كان من الضروريّ عدم تجاهل نتائج هذا العامل المهمّ أثناء وضع السياسات والاستراتيجيّات التنمويّة (التنميّة المحليّة) المستقبليّة حسب رأي الأستاذ"سنجر"[91]، خاصّة مع ظهور ظاهرة البروز الاجتماعيّ للشّبيبة والانتفاضة الفكريّة لديهم وزيادة وعيّهم ومتطلّباتهم خاصّة الشّغل والسّكن، وفي دراسة قام بها المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ في تقريره حول التنميّة البشريّة وعلاقة

[90] - جدول يمثّل تطوّر نسبة النّمو السكانيّ في الجزائر بين سنتي 1999م و2014م، عن الديوان الوطني للإحصاء.
[91] - **عبارة مأثورة لسنجر**:"أنّ على الدّولة الآخذة في النّمو أن تسرع في خطاها لكي تستطيع أن تبقّى في نفس المكان الذّي تقف فيه".

العامل الديموغرافيّ بسياسة التّشغيل والبطالة وتأثيرهما على التنميّة المحليّة في سنة 2006م أنّه هناك زيادة مفرطة وكبيرة مع مرور السّنوات، كونها أثّرت على جميع عناصر التنميّة المحليّة من صحّة وتعليم وسكن وشغل ...إلخ بنسب كبيرة، كما أنّ ظاهرة التّشغيل أضحت اليوم بمثابة الشّغل الشّاغل للدّولة وعقبة أمام التنميّة المحليّة في كلّ منطقة من ربوع الوطن، والجدول الآتيّ يوضّح مجال المقارنة بالنّسبة المئويّة للبطالة وحسب الفئة العمريّة بين سنتيّ 2004م و2005م[92].

الفئة العمرية	2004م	2005م
أقل من 20 سنة	%30.34	%35
24-20	%29.90	%31
29-25	%22.70	%36.61
34-30	%12.70	%15.31
39-35	%7.40	%9.00
44-40	%4.30	%6.21
49-45	%4.10	%5.57
54-50	%3.10	%4.19
59-55	%2.30	%3.50

وقد ذكرنا هذه المقارنة فقط لنبيّن أنّ نسبة البطالة تكون عاليّة في وسط الفئة الّتي تقلّ عن خمسة وعشرون سنة، وهو ما يشكّل صداع لدى الحكومة من أجل توفير الشّغل لهم، وبالتّالي فهو عنصر هامّ لعرقلة التنميّة المحليّة في كلّ ربوع الوطن ولا يمكن إهمال هذا الجانب من خلال وضع جميع المخطّطات الإنمائيّة لتدارك هذه النّسبة لأنّها في تزايد كبير.

الفرع الرابع: النّسق القيميّ

[92] - جدول يمثل تطور النسبة المئوية للبطالة حسب الفئة العمرية، تقرير صادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،التنمية البشرية، 2006م.

يلعب النّسق القيميّ دورا فعّالا في تطوير مجال التنميّة المحليّة، وانخفاض مستويّاته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريّا في توجيه السّلوك والدّوافع والإنجاز نحو الفعل الاجتماعيّ المحليّ الموجّه للتنميّة المحليّة، وكذا الأهميّة البالغة الّتي تلعبها القيّم في تكوين البناء الاجتماعيّ والاقتصاديّ في المجتمعات المحليّة، وذلك كون أنّها ترتبط بالرّكيزة الأساسيّة للتنميّة المحليّة أو بجوهرها إن صحّ التّعبير ألا وهو الفرد، حيث يصنّف الأستاذ المصريّ "علي كاشف" في كتابه "التنمية الاجتماعية المفاهيم و القضايا"[93] القيّم والمعايير المعوّقة للتنميّة المحليّة في المجتمع المحليّ كالآتي:

- الانعزاليّة وصور اللّامبالاة والاعتماد على الغير،
- عدم تقدير قيمة العمل،
- ازدراء العمل اليدويّ،
- عدم إعطاء قيمة لزمن العمل المنجز.

كما أنّ المعتقدات والأفكار الدينيّة والإطار المرجعيّ كثيرا ما وقف سلبا اتّجاه التغيّير وضدّ التنميّة المحليّة، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرّضوخ للتّجديدات أو التحديث بطريقة سهلة، والمعتقدات هي الّتي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على شكل أو نمط الّتي تنبع من الأنساق الدينيّة والأعراف والعادات والتقاليد السّائدة في المجتمع المحليّ، فعلى سبيل المثال لو أردنا إقامة مشروع منتجع سياحيّ لتنميّة منطقة ما من هذا الوطن (تنميّة محليّة لمنطقة ما) فإنّ أوّل معارضة له تكون على مستوى المجالس المنتخبة المحليّة إذا كان أعضاءها من الأحزاب الإسلاميّة بحجة الاختلاط، وأنّ هذه المشاريع ليست من تقاليدنا وهذا ما يعتبر حائلا وعائقا أمام التنميّة المحليّة إلى غير ذلك.

المطلب الثانيّ: الصّعوبات الثقافيّة

الصّعوبات الثقافيّة من بين أهمّ التحدّيات الّتي تواجهها المجتمعات المحليّة في سبيل تحقيق تنميّة محليّة، كون أنّه غالبا ما يكون سبب فشل المشروعات ناتج عن جهل القائمين بها لثقافة وخصوصيّات

[93] – **علي الكاشف**، التنمية الإجتماعية المفاهيم والقضايا، الدار الجامعية، مصر، 2007م، ط1، ص. 172.

ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصّة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافيّ والظّروف المحيطة بها والمتغيّرات المتحكّمة بها.

والحديث عن العناصر الثقافيّة المعيقة لتحقيق تنميّة محليّة يقودنا إلى الحصيلة الثقيلة والإرث القديم والمخلّفات المكتسبة منذ أكثر من نصف قرن من الزّمن من حكم حزب واحد، وفرضه نمط تفكير واحد حتّى ولو أنّنا في عهد التعدّديّة السياسيّة، يضاف إلى ذلك ضعف في الإنتاج الأدبيّ والإبداعات المسرحيّة والسينمائيّة وقلّة الكتب العلميّة واكتساح مكتباتنا بكتب دينيّة الغير المراقبة والّتي لا نعرف مصدرها، وضعف المقروئيّة لدى غالبيّة المجتمع الجزائريّ والّذي أثّر بشكل عام على نوع من أنواع التنميّة المحليّة في المجتمع المحليّ، ومن بين العوائق الثقافيّة على التنميّة المحليّة هو تهميش دور الجامعة التي أفرغت من محتوى أدوارها الأساسيّة وانحصرت في التّدريس فقط وانحرفت عن أدوار البحث و تكوين فكر، معناه إهمال دور النّخبة وصفوّة المجتمع[94].

كما أنّ المجتمع المحليّ المسؤول عن التنميّة المحليّة لا زال يعاني من بعض الظّواهر والسلوكيّات المتناقضة للحداثة والتطوّر، والتخلّص من نمط التفكير التقليديّ الّذي ما زال يفسّر بعض الظّواهر الغامضة بطريقة ميتافيزيقيّة بعيدة عن المنهج العلميّ، إذ لا يزال بعض المسؤولين في مناصب حسّاسة محليّا أو وطنيّا يهرعون إلى الدجّالين والعرّافين أو حتّى إلى المرقّين، وهذا كلّه راجع لذهنيّات وثقافة المجتمع المحليّ وعليه كيف نحقق تنميّة محليّة في ظلّ وجود هذه الذهنيّات؟

المطلب الثّالث: الصّعوبات التكنولوجيّة

قبل ثورة المعلومات والاتّصالات كان الإعلام التقليديّ المتمثّل في القنوات الرسميّة والجرائد العموميّة لا يستطيع إلّا أن يرى بعين السّلطة، ولا ينطق إلّا بلسانها متخّذا بذلك دورا تشوبه نقائص

[94] – **حفصة العقاق**، المعوقات الثقافية والإجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية بالجزائر، ملتقى دولي عن مجلة دولية من مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)، العدد 3، ديسمبر 2015م.

كثيرة ساهمت في تراكم الكثير من المشاكل الحياتيّة للمواطن في شتّى المجالات. وبالتّالي كان دوره مقتصرا على نقل إنجازات السّلطات المركزيّة واللّامركزيّة كلّما تحرّك المسؤولون المباشرون عن قطاعات التنميّة المحليّة، ممّا جعل الإعلام بهذه الصفة ينحصر في كونه أداة أو مصلحة تابعة تتحرّك وفق رغبات السلّطة، وما تريد أن تسوّقه للمتلّقي الّذي كان الحلقة الأضعف من حيث نسبة تأثيره ودوره الإيجابي في رفع المستوى المعيشيّ و الخدماتيّ للمجتمع المحليّ، فضلا على أنّ الإعلام في صورته التقليديّة لم يكن يمتلك في يده كلّ الإمكانيّات الضروريّة حتّى يستطيع أن يمارس دوره بالسّرعة والدقّة المطلوبين لعدّة اعتبارات، أهمّها التباطؤ في تشخيص المشاكل وتقيّده بتثمين الموجود على حساب نقد المنقوص، بيد أنّ الأمر تغيّر بمجرّد ظهور أولى ولادات الإعلام الخاصّ بكلّ تخصّصاته سواء كان مرئيّا أم مسموعا أم مكتوبا، حيث أصبح مجال التعبير عن المواطن ومشاكله وتطلّعاته في التنميّة المحليّة يأخذ حيّزا أكبرا، وهو ما جعل الصّورة تنقلب جزئيّا من أنّ المواطن أصبح لديه خيارات متعدّدة لإيصال النّقائص والعقبات الّتي تواجه الأفراد على المستوى المحليّ في الرقيّ بمختلف ميادين الحياة، الأمر الّذي خلق تغطيّة أكبر لمشاكل التنميّة المحليّة الّتي ما فتئت تستفحل من دون تسليط الضّوء عليها.

الفرع الأول: أثر الإعلام الحديث في التنمية المحلية

والثّورة الحقيقيّة بدأت مع تبوّؤ الإعلام الحديث أو ما يسمّى بالإعلام الإلكترونيّ الدور المركزيّ والهامّ في الدّفع بالتنميّة المحليّة لأرقى المستويّات، غير أنّه ورغم كلّ هذا التطوّر والزّخم الإعلاميّ إلّا أنّ العيب والصّعوبة تكمن في النّقص الفادح والمفضوح لهذا العامل التكنولوجيّ أو بالأحرى ما نسمّيه بالإعلام المجّاني في المناطق النائيّة أو ما يسمّى بالجزائر العميقة الّتي تحتاج لتنميّة محليّة، وبالتّالي فإنّ مساهمة الإعلام[95] هي سلبيّة بحسب الأستاذ "حنطابلي يوسف" أستاذ علم الاجتماع والنّاشط المدنيّ، ويرى الأستاذ كذلك أنّ توفير عناصر الإعلام بالمناطق المحليّة هو خطوة بمثابة بداية للتنميّة المحليّة ومتنفّسا

[95] – **ليليا شاوي**، دور الإذاعة المحلية في ترسيخ الهوية الثقافية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية قسم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، (غير منشورة)، 2008م، ص. 26.

للمواطن المحليّ، غير أنّ العكس من توفير ذلك هو بمثابة وقود لنتائج وخيمة على الشّارع المحليّ كتغذية المظاهرات والاعتصامات والّتي تؤثّر بدورها على التنميّة المحليّة.

وتعتبر تكنولوجيا الإعلام من أهمّ عوائق التنميّة المحليّة، كون أنّ معظم المؤسسات والهيئات والسّلطات المركزيّة واللّامركزيّة قد أولت اهتماما بالغا واستفادت من الثورة المعلوماتيّة والاتّصالات بما يتيح لها معالجة مشاكل القطاعات بسهولة وسلاسة، غير أنّ السّلطات المحليّة الّتي لها علاقة مباشرة بالمواطن المحليّ والتنميّة المحليّة لا زالت بعيدة كلّ البعد عن الاستفادة من هذه التقنيّة الجديدة الأمر الّذي أدّى إلى صعوبة التواصل وردم الهوة بين المشاكل وطرق حلّها، وعليه فالجزائر ورغم الجهود المبذولة مازالت متأخّرة بخطوات في التكنولوجيا المعلوماتيّة على المستوى المحليّ[96]، الّذي أثّر ولازال يؤثّر على عمليّات التنميّة المحليّة،كوننا نعيش في عالم لا مكان فيه لمن كانت خطواته متثاقلة وغير محسوبة بدقّة، كما أنّ نقص في الإعلام لم يكن ليصير عائقا للتنميّة المحليّة لولا ذهنيّات بعض المنتخبين والمسؤولين المحليّين عليها، كون أنّه على مستوى التعامل المحليّ من طرف السّلطات محلّ الاختصاص الإقليميّ لا زال النّقص فادحا في التعامل مع المعلومة إن كان على مستوى التسويق أو التلّقي، حيث يرون أنّ الإعلام الممثّل في الجرائد والمراسلين مصدر قلق ونذير شؤم تترصّدهم و تبيّن زلّات التنميّة المحليّة ولا يزال الصحفيّ أو الإعلاميّ كائنا غير مرغوب فيه[97].

والإعلام عائق للتنميّة المحليّة من الدور السلبي الّذي ألبسته إياه السلطات المحليّة، حيث أنّه وللأسف الشديد بعض الإدارات المحليّة لا زالت تتعامل مع الأمور التنمويّة بمنتهى السرية، ضاربة الشفافيّة عرض الحائط ناظرة إلى هذا الكائن على أنّه المحّرض، وأنّ كشف الحقائق أمام المراسل الصحفي أو الإعلامي يعني وصولها إلى الرأي العام، وبالتّالي مارسوا في حقه سياسة الإقصاء مما تسّبب في غياب بعض ملامح واقع التنميّة المحليّة بشكلها الحقيقي، إذن من كل هذا فإنّ الصّعوبة الكامنة التي تؤثر بها تكنولوجيا الإعلام على التنميّة المحليّة في الجزائر نلخصها في التساؤل التالي: لماذا لا تفتح جميع بلديات

[96] - **حسين عمر**، مرجع سابق، ص.55.

[97] – **شوقي جباري**، محاضرات في الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، عن المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، جوان 2015م.

ودوائر وولايات الوطن مواقع محترفة للتواصل المباشر مع المواطن لكسر الطابوهات وبالتّالي المشاركة في بناء تنميّة محليّة؟ وأن ينظروا للإعلام نظرة الشريك الحقيقي لا العدو الافتراضي ،وبالتّالي خلق علاقة تكاملية بين الأذرع الثلاثة للتنميّة المحليّة الرائدة وهي المواطن المحليّ والسلطة الممثلة في الجهاز المنتخب والإداري والإعلام، مما يتيح بدفع عجلة التنميّة المحليّة بكل ثقة وبخلو تام من شوائب اللامسوؤلية على أساس المصارحة والمساءلة وعلى قواعد أكثر ديموقراطيّة وأكثر شفافيّة في التعامل.

ملخص الفصل الثّاني:

لقد خصّصت جزءا هاما من هذه الدراسة من المذكرة في البحث عن سؤال كبير وجوهري متعلق بالصّعوبات التي تواجه التنميّة المحليّة في الجزائر، وفي حقيقة الأمر يعتبر البحث في ذات الفكرة من أصعب المراحل التي صادفتني في عملي لتبسيطه،كون أن ذات الموضوع قليلا ما نجد مؤلفات تتحدث عن جوانبه، وعليه فقد قمت بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حسب وجهة نظري:بداية من الصّعوبات السّياسيّة، والإداريّة، والأمنيّة، ثم الصّعوبات الإقتصاديّة والطبيعيّة، وأخيرا الصّعوبات الإجتماعيّة والثقافيّة والتكنولوجيّة، وعموما ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل:

من الناحية السّياسيّة:ما يمكن الوصول إليه أن طبيعة النظّام السّياسي كان وليدا لترسبات وتراكمات للصّراعات الإيديولوجيّة بين طبقات المجتمع الواحد والبيئة الواحدة، فرغم التحول السّياسّي من نظّام الأحادية الحزبيّة إلى نظّام التعدّدية الحزبيّة، إلّا أنّ الأزمة السّياسّية تبقى على حالها وأثّرت ولا زالت تؤثّر سلبا على تحقيق مطالب وأماني المجتمع المحليّ والممثّلة في عملية التنميّة المحليّة المنشودة، والسبب المباشر وراء ذلك كون أنّ غالبيّة تشكيلات النظّام السّياسّي إن لم نقل كلّها وبتعدد مشاربها هي وليدة نطفة سياسية واحدة ومن رحم واحد ،همها التشبث بكرسي السّلطة أو التعلق به على حساب تحقيق التنميّة المحليّة المرجوة،كما أنّ مصل هذا النظّام السّياسّي كان من تفاقم الأزمات السّياسّية، بدءا من أزّمة المشروعيّة الّتي تعود إلى الحقبة الإستعمارية ومشكلة من يترأس الحكومة المؤقتة إلى عهد الإستّقلال، إلى أزمة صائفة جوان 1962م بين الإخوة الفرقاء، إلى الإنقلاب على الشرعية الثورية والمسماة بالإنقلاب العسكري في سنة1965م، وكل هذه الخروقات السّياسّية خلفت من ورائها زمرة من الأسئلة المتعلقة بشرعيّة النظّام (من يحكم من؟ من له الشرعيّة في قيادة البلاد والعباد؟ هل أنّ الواصل إلى قصر المرادية وقصر الشّعب له الشرعيّة الشعبيّة؟هل أنّ نواب البرلمان بغرفتيه لهم الشرعيّة؟)،

وكلّ هذه الأسئلة ما فتأت أجوبتها والبحث عنها عامل مثبط للتنميّة المحليّة، وولوجا إلى أزمة أخرى ما كان للزمن ليخفيها ألّا وهي أزمة المشاركة السّياسّية والعزوف الشبه التام من أطياف المجتمع المحليّ خاصة جماعة الصّفوة منه عن المشاركة السّياسّية، وذلك في عملية البناء الديموقراطي الذي يهيأ الجو لبناء تنميّة محليّة، وهذا كون أنّه هناك تغليب لعمليات التزوير العلنيّ والخفيّ في الإنتخابات ممّا ولّد نفور لهذه الشريحة، وهو ما يؤثّر سلبا على التنميّة المحليّة، إلى جانب سياسة الإقصاء المباشر والغير مباشر لهذه الطبقة خاصة الشبانيّة منها في تقلد مناصب هامة في الأحزاب السّياسّية، وبالتّالي فإنّ التّمثيل النّيابي على المستوى المحليّ كان ثمرة مسمومة عرقلت و لا زالت تعرقّل التنميّة المحليّة.

إلى جانب إقصاء فئة حساسة من المجتمع المحليّ هي شريحة النّساء في المشاركة السّياسّية نتيجة طبيعة المجتمع المحليّ في الجزائر، والدّليل في المجتمع السّعيدي لمّا تقلّدت ولأول مرّة إمرأة المجلس الشعبي البلديّ و ما إنجرّ عنه من معارضة دفينة،كما أنّ أزمة الهويّة لعبت لعبتها في عرقلة وشلّ التنميّة المحليّة في الجزائر وطغت على وجودها إلى حدّ كتابة هذه الأسطر، والسؤال الكبير الذي يتمحور حول هويتنا وجذورنا الأصليّة....هل نحن عرب أم برّبر؟، والغاية من وراء ذلك كثرة الأقليّات(بني ميزاب، قبائل، توارق....إلخ) ،وهو ما مزّق في الكثير من المرات عمليّة التلاحم، وسّبب بشكل أو آخر بعض العمليات التنمويّة محلياّ، ومن الجانب الإداري يمكننا أن نلخّص إستنتاجاتنا في العناصر التّالية:التأثير والإرتباط المباشر وعدم إستقلالية إدارتنا المحليّة عن الأثار والسّياسّة الإستعمارية والإعتماد الشبه الكلي عن الأساليب التقليدية القديمة، وعدم عصرنتها بالشكل الذي تواجه به التحديات الحاضرة والمستقبلية الدائرة في العالم الحديث ،وتبني سياسة التّرقيع و الهروب إلى الأمام إلى جانب تفشّي ظاهرة المحسوبيّة والولاءات للقبيلة والعرش، وتأثير الزّوايا في التّسيير الإداري مما شكل عبئا على تحقيق التنميّة المحليّة المرجوة ،أما من الجانب الأمنيّ فقد تأثّرت ولازالت تتأثّر الجزائر من توالي الأزمات الأمنيّة، فبالكاد تنتهي من أزّمة تظهر أزمة أخرى، فقد عانت الجزائر من العشرية السوداء في بداية تسعينات القرن الماضي بفعل الإرهاب وما خلفه من تأثيرات على عمليات التنميّة المحليّة والذي شتّت جهود الدّولة حتّى طفت إلى الوجود ظاهرة أمنيّة أربكت كيان الدّولة وجعلت من إهتماماتها الأولية قبل التنميّة المحليّة كيفية التصّدي

للخطر الأجنبي المحدق بها ألّا وهي "قضية داعش"، أمّا من الجانب الإقتصاديّ فكون أنّ الإقتصاد هو شريّان و عصب التنميّة المحليّة، فإنّ الصّعوبات في ذات المجال تكمن في طبيعة ونوع الإقتصاد الجزائري الذّي هو "إقتصاد الرّيع"بالدرجة الأولى، وهذا ناتج عن الفشل الذّريع للحكومات المتّوالية والخيارات الغيّر رشيدة من طرف المسؤولين على عمليات التخطيط فقد أهملت كل الإمكانيات مقابل الإعتماد الكلي على المواد الطّاقوية ،و بناءا على ذلك فإنّ إقتصادنا أصبح رهينة لأسعار البترول في السّوق الدّولية، ومعه تأثّرت عملية التنميّة المحليّة في الجزائر كون أنّ الجّباية الوحيدة للعملة الصّعبة هي الجّباية البترولية،كما أنّ الجانب الإقتصاديّ تأثّر من ظاهرة تغللت فيه وهي ظاهرة الفسّاد، ولكم أن تتصوروا مدى تأثّير صّوره على الإقتصاد الجزائري ومعه التنميّة المحليّة بالإسقاط، فإنتشار الرّشوة والمحاباة في المعاملات الإقتصاديّة أثّر بشكل رهيب على المشاريع التنمويّة الوطنيّة وخاصة المحليّة منها، ونظّير شح تعدد المصادر المالية نتيجة لوحدانيّة الإنتاج الإقتصادي الرّيعي، وبما أنّ المال هو عصب التنميّة فإنّ هذا الجانب أثّر تأثّيرا كبيرا على جلّ مشاريع التنميّة محليّا.

أمّا من الجانب الطّبيعي يمكن إختصار ذات الصّعوبات للتنميّة المحليّة في عنصرين هامين هما:عامل المنّاخ وعامل التضّاريس، فالجزائر بمساحتها القارية تنوّعت بها الأقاليم المناخيّة وأثّر هذا التنوع على تجسّيد المشاريع التنمويّة المحليّة لصّعوبة الظّروف، ففي الكثير من المناطق قد لا نكاد نستطيع العيش بها للحرارة الشّديدة وإنعدام التساقط،كما أنّ تضّاريس جلّ المناطق لم يساهم في بناء مشاريع عليها ممّا جعل التنميّة المحليّة بها منعدمة.

أمّا من الجانب الإجتماعيّ يمكن حصر الصّعوبات في النظّم الإجتماعيّة السائدة، والعادات، والتقاليد والقيّم الموروثة، إلى جانب تأثير العامل الدّيني في تثبيط بعض المشاريع التنمويّة محليّا نتيجة تعارضها مع مناسك الدّين الإسلامي، كما يلعب عنصر إجتماعي آخر في عرقلة التنميّة المحليّة كون أنّ الإحصائيات والدّراسات متنافية مع الواقع ألّا وهو العامل الدّيموغرافي(البشّري)، فرغم نصائح الدّولة إلاّ أنّ الزّيادة المفرطة شكّلت تذبذب في الدّخل القوميّ ومعه الفرديّ وأربك وأخلط حسابات الدّولة في المشاريع التنميّة المحليّة (مدارس،مستشفيات،....إلخ).

ومن الجانب الثّقافي فإنّ العناصر الثّقافية لا تكاد تخلو من ارتباطها بالظّروف الإجتماعيّة، كون أنّ العناصر الثّقافية المتوارثة والمكتسبة تعدّ من أهم الصّعوبات التّي تعيق التنميّة المحليّة، لأنّ جل المشاريع المتعلقة بها تصطدم بثقافات وخصوصيات المجتمع الجزائري، وغالبا ما تشكّل طبيعة ثقافة المناطق المراد تجسّيد تنميّة محليّة بها صدمة للقائمين على الإنشاء، لأنّ ما يصلح بمنطقة لايكاد يصلح لأخرى وذلك كونها مستوردة وجاهزة بغير طبيعة المجتمع المحليّ والظّروف المحيطة به، وهو ما أثّر ويؤثّر على التنميّة المحليّة.

أمّا من الجانب التّكنولوجي فإنّ ذات العنصر لايختلف إثنان على أنّه من ذات العناصر التّي لا يكاد أن نخلف تأثيره على التنميّة المحليّة في الجزائر، لما يشهده العالم من حولنا من تطور علميّ كبير وعولمة مشهودة وتكنولوجية عاليّة في شتّى الميادين والمجالات المرتبطة بالمجتمع المحليّ، وهذا الأخير له علاقة بالمجالس المحليّة المنتخبة، ومكمن الصّعوبة التّكنولوجية وتأثيرها على العمل التنموي المحلي تكمن في الإهمال الواضح والجليّ من طرف المنتّخبين الّذين لاعلاقة لهم بعلم الإتّصالات ولا الإعلام الحديث ،ممّا أثّر بشكل أو آخر على التنميّة المحليّة لعدّة أسباب كون أنّ الإعلام كشف السّياسّة الفاشلة للمنتّخبين، وظهرت معالم الصّراع بين المنتّخبين و وسائل الإعلام، و أشعل حرب التصريحات و تقاذف التّهم، مما ولّد تفاقم المشاكل بينهم و أثّر على العمل التنموي محليا.

الخـــــــاتمـــــــة:

إنّ مـا يمكـن أن نختّم بـه موضـوعنا هـو أنّ الصّـورة الحقيقيـة لواقعنـا المحلـيّ الّـذي نعيشـه إلى حدّ اليوم، لدليل قاطع على أنّ التنميّة المحليّة بالجزائر وخلال المدّة التّي تفوق نصف القرن، لم تحقّق ما كان مرغوب فيه، بالرغم من أنّنا لا نكاد أن نكون جاحدين لنعمة ونجزّم ما حققته الدّولة والحكومة من إنجازات محليّة، خاصّة في فترة البّناء التي أعقبت الإستقلال مباشرة، والمنجزات في الفترة الأخيرة من هذا القرن، أين تجسّدت مشاريع في شتى المجالات إقتصادية منها، واجتماعية،كان تأثّيرها بارزا على المجتمع المحليّ، ولكن ما يمكن ملاحظته بالعين المجرّدة ورغم الجهود المبذولة من طرف الدّولة والإنجازات المتواصلة لتحقيق تنميّة محليّة، وتجسيدها على أرض الواقع إلاّ أنّها اصطدمت بصعوبات جمة (سّياسيّة، إداريّة، أمنيّـة، إقتصـاديّة، طبيعيّـة، إجتماعيّـة، ثقافيّـة، تكنولوجيـة)، نظّـير عـدم مسـايرتها للتحـولات السّياسـيّة والإقتصـاديّة والإجتماعيّة التّي مرت بها الدّولـة محليـا ودوليا،كـان أثرهـا بـارز على وجـه المنـاطق المحليّة، وخاصّـة بعـدما شـهدت الجزائـر مؤخّرا تحـوّل جـذري في دور السّـلطات المركزّيـة واللّامركزيّـة في العمليـات التّنمويّة المحليّة، والّذي تجسّد في تقلّص دور المجالس المنتخبة في البنـاء التّنمـوي المحليّ وضعف تـدخّلها للأسباب السّالفة الذّكر ويظهر ذلك جليّا في عدّة صور ومظاهر(إنتشار البطالة في المناطق المحليّة، نمو ديموغرافي مفرط، إنتشار الأمراض و الأوبئة...إلخ).

ولكن ورغم هذا الوضع المتشائم المعاش، آن الأوان لوضع حدّ لهذه الوضعية وبدأ التّفكير السّليم والتّصوّر الحقيقي لبنـاء إسـتراتيجيّة لتنميـة محليّـة متوازنـة بمنظـور متكامـل، قوامـه المبـادرة الفعليـة لإصـلاح جوهري وعام يمس ويشمل كل المستويات والأطياف، إصلاح يأخذ في الحسبان خصوصيات وقيم كل منطقة أو جهة من ربوع هذا الوطن، وفق أسلوب علمي دقيق للقضاء على الذّهنيات المتحجّرة وما يتحقّق ذات الإصلاح إلاّ بتوفّر شروط ومقوّمات في مقدّمتها شعور الأغلبية السّاحقة من السّاكنة المحلّية وإيمانها بضرورة التّغيير، أمّا ثاني شرط يكمن في ضرورة توفير جو ومحيط سياسي مستقر يمكن إسقاط تأثيره على القاعدة المحليّة، التّي لها علاقة بالتّنميّة المحليّة وتجانس الشّرطين معا يولّد تنظيم إداري إقليمي تبرز فيه الجوانب الكميّة والنّوعيّة لوسائل التنميّة المحليّة .

لذلك حان الوقت لوضع حدّ لطمس هذه الصّعوبات والتوجه خطوة للأمام وخاصّة وأنّ الجزائر تعيش في غمرة مناخ إقتصادي مفتوح على المنافسة ومقلق إجتماعيا، لذلك لابد من إيجاد ترتيبات في كل القطاعات ومراجعة كل المحدّدات، ويتمثّل ذلك في تكوين وبناء علاقة ثنائية توفيقية بين قلّة الوسائل الماديّة والمهام الموكّلة للجماعات الإقليمية التّي هي عنصر هام لتحقيق التنميّة المحليّة، إلى جانب وضع خطّة محكمة في دمج والتّوفيق بين القطاعين العام والخاص لبناء التّكامل، شريطةأن يكون هذا التكامل مبني على التّحرر من سياسة البيروقراطية والفساد، والإنطلاقة الحقيقية تكمن في تحرير الجماعات الإقليمية من مجرد كونها منفذ للسياسة التنموية العامة، بل إظهارها كشريك في صنع القرار التّنموي المحليّ ، لكونها قريبة من مشاكل المواطن المحلي وأخيرا لا يمكن فعل ذلك وتجسيده إلاّ ببناء نشئ صحيح لأنّ الأزّمة الحقيقيّة في الجزائر هي أزمة موارد بشريّة، وعليه فإنّ ذات البين تكمن في خلق ثورة في الإستثمار البشري، ومن هذا المنطلق يمكننا طرح وإقتراح مجموعة من الأراء والتوصّيات كانت نتاج لثمرة دراستنا خلال مسارنا الدّراسي في تخصصنا المتعلّق بالموضوع ألا وهو "إدارة الجماعات المحليّة ".

- إصلاح الماليّة العموميّة المحليّة وتكمن في تحديد الوعاء الضّريبي من طرف الهئيات المحليّة بعيدا عن ضغوطات المركزّية وتجسّيد الإستقلالية التامة عن الدّولة،
- إشراك الجماعات المحليّة في تحضير قانون الماليّة،
- إعادة النظر الكلّي في نسبة وحصيلة الجماعات المحليّة من الموارد الماليّة الجّبائية والغّير كافي لتحقيق تنميّة محليّة حاليا،
- إعطاء الجماعات المحليّة الحريّة المطلقة في توزيع حصص الموارد الماليّة للميزانيات المحليّة المتأتية من الإدارة المركزّية حسب أولوياتها التنمويّة،
- لإضفاء ديناميكيّة وحيويّة في دفع عجلة الإستثمار لابد من خفض من بعض الرسّوم الجّبائية،
- إعطاء للجماعات المحليّة خاصّة البلديات منها حق تأسّيس ضّرائب حسب خصوصيات كل منها(فلاحيّة ،صّناعية،سّياحية) مع التّنسيق مع السّلطة المركزّية مما يسمح للحكومة من تحويل الأموال المرصودة للبلديات من إستغلالها في تتنميّة محليّة ذات بعد وطني،

- خلق وإنشاء مؤسّسة بنكية مختصّة غرار بنك التنميّة المحليّة والصّندوق الوطني للتوفير والإحتياط كون أنّ هذين البنكين أرهقا التنميّة المحليّة لفرضهما فائدة كبيرة على الجماعات المحلية عند طلب قروض،
- إعادة بعث النسّيج الصّناعي محليا ويتجلى ذلك في إنشاء مؤسّسات عموميّة إقتصاديّة الصّغيرة والمتوسّطة،بالإضافة إلى تحويل الفكر الصّناعي نحو المناطق الداخلية والجنوبية من الوطن،
- إعطاء الأولوية للبرامج الفلاحية بالولايات الدّاخلية والجنوبية كون أنّ الفلاحة اليوم تكتسي رهان حقيقي في تحريك تنميّة المناطق محليا،
- خلق ثورة في تحسّين المنظومة والقاعدة البشرية محليّا لبسط رجال إدارة محليّة وقيادة سليمة(رجال إدارة محليّة فعّالين)،
- إعادة النّظر في منطق التّقسيم الإداري الإقليمي إذ لابد من خلق تنظيم إقليمي يتماشى والتّطور الحاصل في العالم ،حيث نظيف إقليم أو هيئة جديدة للجماعات المحليّة ولتكن (المنطقة،المحافظة) سيما وأنّ الولاية تبقى عاجزة وتتجاوزها بعض المشاريع الضّخمة،
- تثمين المورد الثّقافي والممتلكات والكنوز الطّبيعية التّاريخيّة لدى العديد من البلديات لأنّها مورد لجلب العملة الصّعبة،
- خلق توازن جهوي للحد من النّزوح الرّيفي، والحد من هجرة السّكان من المناطق الجنوبية نحو الشّمال،
- الحث القانوني لإشراك الكفاءات المحليّة في مداولات المجالس المحليّة المنتخبة،
- إرساء وتجسيد فكرة التّوأمة بين المجالس المحليّة والأوروبية لخلق ديناميكية في التّسيير الإداري دون الاقتصار على بلديات مقر الولايات الكبرى،
- ربط كل المجالس المحليّة بالشّبكة العنكبوتيّة لتحديث الإدارة المحليّة،
- دراسة تعديل قانوني البلدية و الولاية للحد من ظاهرة الإنسدادات داخل المجالس المنتخبة.

- و في الأخير نقول:"إن أصبنا في ما بذلناه من جهد فذلك بتوفيق من الله ،وإن أخطأنا فعزانا أنّ كل عمل بشري طبيعته النّقصان ،اللّهم اجعل عملنا هذا لوجهك وانفع به البلاد والعباد إنّك مجيب الدّعـــاء".

قائمة المراجع

قائمة المراجـع 📖

1- الكتب بالعربية:

1- **الأمين شريط**، التّنمية المحليّة، دار النهضّة العربيّة، بيروت (لبنان) ، 1986م، ط1.

2- **إسماعيل العربي**، التّعاون الاقتصاديّ للتّنمية في نطّاق المنظّمات الدوليّة، د م ج، الجزائر، 1979م، ط2.

3- **الرياشي سليمان**، التّنمية الاجتماعيّة"دراسات في قضايا التّنمية ومشكلات المجتّمع"، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية (مصر)، 1993م، ط1.

4- **أوصديق فوزي**، النظّام الدستوريّ الجزائريّ ووسائل التّغيير المؤسساتيّة، د.م.ج، الجزائر، 2008م.

5- **برامة عمر**، الجزائر في المرحلة الإنتّقالية"أحداث ومواقف"، دار الهدى، عين مليلة، 2001م.

6- **بعلي محمد الصغير**، قانون الإدارة المحليّة الجزائريّة، دار العلوم للنّشر والتّوزيع، عنابة (الجزائر) ، 2004م، ط1.

7- **بن أشنهو عبد اللطيف**، الجزائر اليوم "بلد ناجح"، آلفا للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري 2014م، ط1.

8- ـــــــــــــــــ، عصرنة الجزائر"حصيلة وآفاق"، آلفا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ط1.

9- **بودهان موسى**، قانون الانتّخابات الجزائريّ"نصوص تشريعيّة وأحكام تنظيميّة"، دار مدني للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بوفاريك (الجزائر)، 2006م، ب ط.

10- ـــــــــــــ، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، 2010م، ط1.

11- **بوزياني الدراجي**، القبائل الأمازيغية "أدوارها،مواطنها،أعيانها"-(الجزء الثاني)-، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007م، ط1.

12- **بوشعير السعيد**، النظّام السّياسي الجزائريّ، دار الهدى، الجزائر، 1993م، ط1.

13- **بوضياف عمار**، الوجّيز في القانون الإداريّ، دار ريحانة، الجزائر، 2002م، ط1.

14- **بلقاسم حسن بهلول**، الجزائر بين الأزّمة الاقتصاديّة والأزّمة السّياسية، د م ج ، 1993م.

15- **بوكرا إدريسي**، تطّور المؤسّسات الدستوريّة في الجزائر منذ الإستقلال "من خلال الوثائق والنصوص الرسمية"-الجزء الثاني-

16- **جعفر أنس قاسم**، أسس التّنظيم الإداري في الإدارة المحليّة في الجزائر،

17- **حسن صادق عبد الله**، السّلوك الإداريّ ومرتكزات التّنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، 1992م، ط2.

18- **حسين أحمد رشوان عبد الحميد**، "التّنمية المحليّة إجتماعيا وإقتصاديا وإداريا وبشريا"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (مصر)، 2002م، ب.ط .

19- **حسين عمر**، عوائق التّنمية، دار الشروق، جدّة(المملكة العربيّة السّعودية)، 1387هـ، ط1، 1398هـ، ط2 .

20- **ديدان مولود**، مباحث في القّانون الدستوريّ والنظّم السّياسية في الجزائر، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005م .

21- **زيبحة زيدان**، جبهة التّحرير الوطنيّ جذور الأزّمة، دار الهدى، عين مليلة، 2009م، ط1.

22- **زكريا طاحون**، إدارة البيّئة نحو الإنتاج الأنظّف، مطبعة ناس بعابدين، القاهرة (مصر)، 2005م، ب .ط.

23- **زيدان جمال**، إدارة التّنمية المحليّة في الجزائر"بين النصّوص القانونيّة ومتطلبات الواقع"، دار الأمة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر،2014م ، ط1.

24- **عبد الحميد القاضي**، دراسات في التّنمية والتّخطيط الاقتصاديّ، دار الجامعات المصرية، القاهرة(مصر)، 1972م ، ط1.

25- **عدي قصور**، مشكلات التّنمية ومعوقات التّكامل الاقتصاديّ العربيّ، د م ج، الجزائر، 1983م، ب ط .

26- **علي الكاشف**، التّنمية الاجتماعيّة المفاهيم والقضّايا، الدار الجامعية، مصر، 2007م، ط1.

27- **علي كافي**، من المنّاضل السّياسي إلى القائد العسّكري (1946-1962)، دار القصبة،الجزائر، 2011م ، ط2.

28- **عوابدي عمار**،القّانون الإداريّ-الجزء الأول- النظّام الإداريّ، د م ج ، 2014م ، ط6.

29- **لباد ناصر**، التنّظيم الإداريّ-الجزء الأول- قالمة (الجزائر)، 2001م ، ب.ط.

30- **شريط عبد الله**، المشكلة الإيديولوجيّة وقضّايا التّنمية،دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1981م، ب ط .

31- **شيهوب مسعود**، أسس الإدارة المحليّة وتطبقاتها على نظّام البلدية والولاية في الجزائر، د م ج، الجزائر، نوفمبر1986م، ب ط.

32- **محمد الصالح الشيخ**، الأثّار الاقتصاديّة والماليّة لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعّاع الفنيّة، الأردن، 2002م ، ط1.

33- **محمد الميلي**، فرانز فانون والثّورة الجزائريّة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ب ط.

34- **محمد شفيق**، دراسات في التّنمية الاجتماعيّة والسّياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002م ، ب.ط.

35- **محمد منير حجاب**، الإعلام والتّنمية الشّاملة، دار الفجر، القاهرة (مصر)، 2000م ، ط2.

36- **نبيل السمالوطي**، علم إجتماع التّنمية"دراسة في إجتماعيات العلم الحدّيث"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1996م، ط1.

37- **ولعلو فتح الله**، الإقتّصاد السّياسي"توزيع المداخيل النقود والإئتمان"، دار الحداثة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت (لبنان)، 1981م، ط1.

38- **يحياوي أعمر**، نظّرية المال العام، دار هومة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بوزريعة (الجزائر)، 2005م، ط3

2- الرسائل والمذكرات الجامعية

1- **الحرتسي عبد الله**، "السّياسة البيئيّة ودورها في تحقيق التّنمية المستّدامة"-مع دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستّير في العلوم الاقتصاديّة، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف) ، 2005م.

2- **براق عيسى**، دراسة النظّام الرّقابي الجبّائي الجزائريّ، رسالة ماجستّير في علوم التّسيير(فرع مالية)، المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، 2001م .

3- **بهاز جيلالي**، مساهمة القطاع السّياحي في تحقيق التّنمية المستّدامة، رسالة ماجستّير في العلوم الاقتصاديّة، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2010م .

4- **حشمون محمد**، مشاركة المجّالس البلديّة في التّنمية المحليّة"دراسة ميدانية على مجالس بلديات قسنطينة"، رسّالة دكتوراه في علم إجتّماع التّنمية، جامعة منتوري (قسنطينة) ، ب.س.

5- **حملة صبرينة**، أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعيّاته، رسالة ماجستّير في العلوم السّياسية، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2003م .

6- **خنفري خيضر**، تمويل التّنمية المحليّة في الجزائر"واقع وآفاق"، رسّالة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة،جامعة الجزائر3، ب.س.

7- **زرنوح ياسمينة**،إشكّالية التّنمية المستدّامة في الجزائر"دراسة تقيّمية"، رسّالة ماجستّير في العلوم الاقتصاديّة، جامعة الجزائر، 2006م .

8- **ساكري الصالح**، المعوّقات التّنظيمية وأثرها على فعاليّة الجماعات المحليّة، رسّالة ماجستّير في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، ب.س.

9- **سعودي بدر الدين**، إستراتّيجية معالجة أحدّاث القبائل في الصّحافة الجزائريّة"جريدة الخبر نموذجا"، رسّالة ماجستّير في علم اجتّماع التّنمية، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2005م .

10- **سعيدي الشيخ**، الدّور التّنموي للجماعات المحليّة في الجزائر على ضوء التعدّدية السّياسية، رسّالة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، 2007م .

11- ــــــــــــ، التّنمية المحليّة في الجزائر بين النظّرية والتّطبيق "مع التّركيز على ولاية سعيدة" رسّالة ماجستّير في الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، 1996م .

12- **شاوي ليليا**، دور الاذاعة المحليّة في ترسيخ الهوّية الثّقافية، رسّالة ماجستّير في الإعلام والإتّصال، جامعة الجزائر، 2008م .

13- **شويح بن عثمان**، دور الجماعات المحليّة في التّنمية المحليّة"دراسة حالة البلدية"، رسّالة ماجستّير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2011م .

14- **شيعاوي وفاء**، الحكم المحليّ كآلية للتّنمية المحليّةفي الجزائر، رسّالة ماجستّير، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2010م .

15-**طاشمة بومدين**، الحكّم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحليّة في الجزائر، رسّالة دكتوراه في نظّم سّياسية وإداريّة، جامعة الجزائر، 2007م .

16- **عبد السلام عبد اللاوي**، دور المجتّمع المدني في التّنمية المحليّة بالجزائر"دراسة ميدانيّة لولاتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسّالة ماجستّير إدارة الجماعات المحليّة والإقليميّة، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2012م .

17- **فريمش مليكة**، دور الدّولة في التّنمية"دراسة حالة الجزائر"، رسّالة دكتوراه تنظّيمات سّياسية وإداريّة، جامعة منتوري (قسنطينة)، ب س.

18- **لونيسي فارس**، سياسات الهوّية لدّى الأحزاب السّياسية في الجزائر 1989-2012، رسّالة ماجستّير في العلوم السّياسية، السياسات المقارنة، جامعة الطاهر مولاي (سعيدة)، 2013م .

19- **مرغاد لخضر**، واقع الماليّة المحليّة في الجزائر، رسّالة ماجستّير في العلوم الماليّة، جامعة الجزائر، 2001م .

20- **ناجي عبد النور**، نحو تفعّيل دور الإدارة المحليّة(الحكم المحليّ) الجزائريّة لتحقيق التّنمية الشّاملة، في العلوم السّياسية، جامعة باجي مختار (عنابة)، ب.س.

21- **نوال بن عيسى**، أزّمة صّائفة 1962م بالجزائر، رسّالة ماجستّير في العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة،جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2014م .

22- **يوسفي نور الدين**، الجبايّة المحليّة ودورها في تّحقيق التّنمية المحليّة في الجزائر"دراسة تقّيمية للفترة 2000-2008 مع دراسةحالة ولاية البويرة، رسّالة ماجستّير في العلوم الاقتصاديّة،جامعة أمحمد بوقرة (بومرداس)، ب.س.

23- **يونسي حفيظة**، الأزّمة السّياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة، رسّالة ماجستّير في الإدارة والماليّة العامّة، جامعة الجزائر،2001م .

3- المقالات والمداخلات والمحاضرات والتقارير

أ – المقالات:

1- **الرياشي سليمان**، دراسات في التّنمية العربيّة الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت (لبنان)، 1998م .

2-**العقعاق حفصة**، المعوّقات الثقافيّة والاجتماعيّة ومشاركة المرأة في التّنمية المحليّة بالجزائر، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، مخبر مشاكل التنمية المحلية في الجزائر، التل للطباعة، عن جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2015العدد4، جوان2016. .

3-**بلغيث سلطان**، تمّظهرات أزّمة الهوّية لدى الشّباب ضمن مجلة العلوم الانسانية، جامعة العربي التبسي(تبسة).

4- **بوحرود فتيحة**، التّنمية المستدّامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخداميّة للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس(سطيف)، 2008م .

5- **حرفوش سهام**، الاطار النظّري للتّنمية المستدّامة ومؤشّرات قياسها، جامعة فرحات عباس(سطيف)، 2008م .

6- **شريفي أحمد**، تجربة التّنمية المحليّة في الجزائر، ضمن مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة1، 2009م .

7- **غربي أحمد**، أبعاد التّنمية المحليّة وتحدياتها في الجزائر، ضمن مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس (المدية)، 2010م .

8-**فلاحي صالح**، التّنمية المستدّامة بين تراكم رأس المال وإتّساع الفقر، ضمن مجلة الحقيقة، الجامعة الإفريقية أحمد دراية (بأدرار)، مارس 2003م .

9- **قنيفة نورة**، الإشكال الهوّياتي اللّغوي الجزائريّ و إشكالية أزّمة الإنتماء، جامعة العربي بن مهيدي(أم البواقي).

10- **لونيس زهير**، التّنمية المحليّة في ظل أزمة الهوّية، مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، التل للطباعة،جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، العدد 4جانفي2016م.

11-**مولاي ناجم**، أزمة الهوّية في ظل تحدّي الإغتّراب"مأزق وعي ومحبة شخصيّة"، جامعة عمار ثليجي(الأغواط)، ب.س.

12-مقال مترجم عن مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع ضمن مجلة التّمويل والتّنمية بعنوان "مناخ متغير للتنمية"، مصر، العدد4، ديسمبر 2009م .

ب – المداخلات (أعمال الملتقيات):

1- **آكلي نعيمة،** إستراتيجيات التّنمية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، التل للطباعة، العدد3 ديسمبر2015م.

2- **الأمين العوض حاج أحمد،** الأطر المؤسسّية للمجتمع المحليّ والشّراكة في تحقيق التّنمية، الأردن، أوت2007م.

3- **أمحمدي بوزينة أمينة،** نحو إستراتيّجية بديلة لتمويل التّنمية المحليّة في الجزائر(الوقف والزكاة والصكوك الإسلامية نموذجا)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التّمية المحليّة في الجزائر، التل للطباعة، العدد3ديسمبر2015م.

4- **أميرة رحايل بودودة،** معوّقات ترسيخ المشّاركة السّياسية للمرأة الجزائرية(الواقع والرهان)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التّنمية المحليّة في الجزائر، التل للطباعة، العدد4جانفي2016م.

5- **بن جمو فايزة، دريس رشيد،** المعوّقات الثّقافية للمشروع التّنموي الاقتصاديّ(تحولات الاقتصاد الزّراعي والصّناعي وبنية المجتمع)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، التل للطباعة، العدد3ديسمبر2015م.

6- **جابر نصر الدين،** مشكلات الشّباب في المجتمع الجزائريّ بين أزمة الهوّية واللامعيّارية، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، ب س.

7- **حسن عالي،** إشكالية التّنمية الاقتصاديّة دون تنمية بشرية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، التل للطباعة، العدد2جوان2015م.

8- **دياب عز الدين،** التّنمية السّياسية في الوطن العربي" الضّرورات والصّعوبات"، عن مجلة الفكر السياسي، العدد17، ب س.

9- **ريمة خلوطة، سلمى قطاف**، مساهمة التّنمية البشّرية في تحقيق التّنمية المستدامة، عن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس(سطيف)، يومي7و8 أبريل2008م.

10- **زروال نصيرة**، القّيم الاجتّماعية كمعيق للمشروع التّنموي الصّناعي الجزائريّ، عن مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل الّتنمية المحليّة في الجزائر، التل للطباعة، العدد3ديسمبر2015م.

11- **سعداوي زهرة**، واقع التّنمية الاجتّماعية و الاقتصاديّة للمرأة في المجتمع الجزائريّ، عن مجلة دراسات في التّنمية والمجتّمع، مخبر المجتّمع ومشاكل التّنمية المحليّة في الجزائر، التل للطباعة، العدد2جوان2015م.

12- **عبد السلام فيلالي**، أزّمة الهوّية لدى الشّباب الجزائريّ من خلال أغاني الراب، جامعة محمد بوضياف(المسيلة)،

13- **عبد القادر بن منصور**، آليات وأدوات تدخل البلديّة الجزائرية في مجالات التّنمية في ظّل تراجع دور الدّولة المركزّية، الملتقى الدولي حول الحكم المحلي والّتنمية المحليّة، جامعة منتوري(قسنطينة)، 2003م.

14- **عزاوي حمزة**، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعليّة وصورية الأداء التّنموي، مجلة دراسات في التّنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشّاكل التّنمية المحليّة في الحزائر، التل للطباعة، العدد3ديسمبر2015م.

15- **لحول فايزة وجمعي فاطمة الزهراء**، المعوّقات الثّقافية لمساهة المرأة الجزائرية في التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، التل للطباعة، العدد2جوان2015م.

16- **لدرم أحمد**، منظّمات المجتّمع المدني في الجزائر ودورها في التّنمية، مجلة دراسات في الّتنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التّنمية المحليّة في الجزائر، التل للطباعة، العدد1جانفي 2014م.

17- **محمد شوقي**، المصّالحة الوطنيّة ركيزة برنامج "أويحي"، جريدة الخبر اليّومي، العدد4085، ليوم 13ماي2004م.

18- **ميمة أحمد**، ميثاق السّلم والمصّالحة الوطنيّة، أبرز ملامح عام 2005 في الجزائر، يناير 2006م.

ج – المحاضرات:

1-**إبن أزواو فتح الدين**، أزمة صائفة1962م والإجتماع المشار عنه لولايات الداخل بزمورة،24 و25 جوان 1962م، جامعة محمد بوضياف(المسيلة).

2- **توفيق حكيمي**، تاريخ الجزائر المعاصر(أزمة صائفة 1962م)، جامعة الجزائر.

3- **زعباط سامي و عبد الحميد مرغيث**، آليات حماية البيئة في تحقيق التّنمية المستدّامة في الجزائر،جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)، 2011م.

4- **شرقي رحمية**، أنثّربولوجيا التّنمية لأقسام السنة الثانية علوم إجتماعية، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2012-2013.

5- **شوقي جباري**، في الإعلام والإتصال والعلاقة بالتنمية المحلية، جامعة العربي بن مهييدي(أم البواقي)، جوان 2015م.

6- **صلاح عبد التواب سعداوي**، التّنمية وخصائصها"بحث في السّياسة الشرّعية"، قسم الفقه وأصوله جامع المدينة العالمية (ماليزيا).

7- **عبد العزيز بن عبد الله السنسيل**، دور المنظّمات العربيّة في التّنمية المستدّامة(الأمن مسؤولية الجميع)، أكاديمّية نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرّياض(السّعودية)، 26 سبتمبر 2001م.

8- **كربالي بغداد وحمداني محمد**،إستراتيجيات و السّياسات التّنمية المستدّامة في ظل التحوّلات الاقتصاديّة والتّكنولوجية بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف (وهران)، 2010م.

9- **لحسن الهواري**، الإبداع التكّنولوجي كآداة لتحسّين التنافسيّة وتحقيق التّنمية المستدّامة، المدرسة العليا للأساتذة(وهران) .

10- **محمد حاجي**، التّمويل المحليّ وإشكّالية العجز في ميزانيّة البلدية، جامعة محمد خيضر (بسكرة).

11- **مشري فريد**، دور الانتّاج المحليّ في القضّاء على البطّالة، جامعة محمد خيضر (بسكرة).

د – تقـــاريـــر:

1- تقرير صادر عن وزارة الدّاخلية و الجماعات المحليّة(مركز الاعلام) .

2- تقرير صادر عن وزارة الماليّة (مجلس المحاسبة).

3- تقرير التّنمية البشريّة لسنة 2003م عن برنامج الأمم المتّحدة.

4- تقرير المجلّس الاقتصاديّ والاجتماعيّ حول التّنمية البشريّة لسنة 2007م.

5- تقرير

4– النصوص القانونية:

أ – المواثيق:

1- الميثّاق الوطنيّ **1976**، الصادر بموجب الأمر رقم 76-56 المؤرخ في 05جويلية 1976م، ج ر ج ج العدد 61 ، والصادرة في 30 يوليو 1976، ص.890.

2- الميثّاق الوطنيّ **1986**، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 86-22 المؤرخ في 09 فبراير 1986م، ج ر ج ج العدد07، والصادرة في 17 يناير 1986م، ص.145.

ب – الدساتير :

1- دستور **1976**، الصّادر في 24 نوفمبر 1976م، ج ر ج ج رقم 94.

2- دستور **1989**، الصّادر في 01 مارس 1989م، ج ر ج ج رقم 09.

3- دستور **1996**، الصّادر في 08 ديسمبر 1996م،ج ر ج ج رقم 76.

4- دستور **2008**، الصّادر في 16 نوفمبر 2008م، ج ر ج ج رقم 63.

5- دستور **2016**، الصّادر في 06 مارس 2016م، ج ر ج ج رقم 14.

ج – المراسيم:

1- المرسوم التنفيذي رقم 91- 176 المؤرخ في 28 مايو 1991م، يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك،ج ر ج ج، العدد 26 لسنة 1991م.

2- المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 مايو 1991م، يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به.

3- المرسوم التنفيذي رقم 91- 178 المؤرخ في 28 مايو 1991م، يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها.

4- المرسوم التنفيذي رقم 05- 315 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005م، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-177.

5- المرسم التنفيذي رقم 05- 318، المؤرخ في 10 سبتمبر 2005م، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91- 178.

6- المرسوم التنفيذي رقم 12- 148، المؤرخ في 28 مارس 2012م، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 05- 318، ج ر ج ج ، العدد19 الصادرة في 01 أبريل 2012م.

د – القوانين:

1- **القانون رقم 90–29** المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م، والمتعّلق بالتهيئة والتعمير،ج ر ج ج، العدد 52،الصادرة في 2 ديسمبر1990م، ص.1652.

2- **القانون رقم 91–11**المؤرخ في 27 أبريل 1991م، يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، ج ر ج ج ، العدد 21 ، الصادرة في 08 مايو سنة 1991م، ص.693

3- **القانون رقم 01–20** المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م، متعلق بتهيئة الاقليم وتنمية المستدامة، ج ر ج ج، العدد77 الصادرة في15 ديسمبر سنة 2001م، ص.18.

4- **القانون رقم 03–10** المؤرخ في 20 يوليو 2003م، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج، العدد43، الصادرة في 20 يوليو سنة 2003م، ص.6.

4- **القانون 04–20** المؤرخ في 25 ديسمبر 2004م والمتعّلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسّيير الكوارث في إطار التّنمية المستدّامة، ج ر ج ج، العدد84، الصادرة في 29 ديسمبر سنة 2004م، ص.13.

5- **القانون 06–01** المؤرخ في 20 فبراير 2006م، والمتعّلق بالوقاية من الفسّاد ومكافحته، ج ر ج ج ،العدد 14، الصادرة في 8 مارس سنة 2006م، ص.4.المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 10-05 المؤرخ في26 أوت 2010م، ج ر ج ج العدد50، الصادرة في 1سبتمبر 2010م، ص.16.والمعدل والمتمم بالقانون11-15الصادر في2أوت2011م، ج ر ج ج العدد44، الصادرة في 10 أوت 2011م، ص.4.

6- **القانون 06–06** المؤرخ في 20 فبراير 2006م، والمتضّمن القانون التّوجيهي للمدينة، ج ر ج ج، العدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006م، ص.16.

8- **القانون 08–15** المؤرخ في 20 يوليو 2008م، والذّي يحدد قواعد مطابقة البنايّات وإتمام إنجازها، ج ر ج ج، العدد44، الصادرة في 3 أوت 2008م، ص.19.

10- **القانون 11-10** المؤرخ في 22 يونيو 2011م، المتعّلق بالبلديّة، ج ر ج ج، العدد37، الصادرة في 3 يوليو2011م.

12- **القانون 12-07** المؤرخ في 21 فبراير 2012م، المتعّلق بالولايّة، ج ر ج ج، العدد12، الصادرة في 29فبراير 2012م، ص.5.

13- **القانون 12-01** المؤرخ في12 يناير 2012م، المتعّلق بالإنتّخابات، ج ر ج ج، العدد1، الصادرة في 14 يناير 2012م، ص.9.

14- **القانون 12-03** المؤرخ في 12 يناير 2012م، يحدد كيفيات توزيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ج ر ج ج رقم 01 الصادرة في 14 يناير 2012م، ص.46.

15- **القانون 12-06** المؤرخ في 12 يناير 2012م، المتعّلق بالجمعّيات، ج ر ج ج، العدد2، الصادرة في 15 يناير2012م، ص.33.

5- الكتب بالفرنسية:

1- **Ben yossef ben khada**, "l'indépendance et la crise de 1962".-

2- **Djilali hajali**,"violence et corruption cas de l'Algérie".

3- **Ibtissem Garam**,"terminologie jiridique dans la législation Algérienne", palais des liveres,blida,1998.

4- **I**nstruction (c1,c2) sur les opérations financieres des communes **(l**ivre**1**-le budjet communal,**l**ivre2-l'éxecution de budjet cimmbal).

5- **La houari addi**,"l'Algérie et la démocratie pouvoir et crise dans l'Algérie",1995.

6- **Mohamed elyes mesli**,"l'Algérie en question,edition houna,2000.

7- **Mohamed tahar ben saada**,"le régime politique Algérein de la ligimité historique à la ligimité constitionnelle Algérie,ENA,1992.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة العامة	01
الفصل الأوّل: الإطار المفاهيميّ للتنميّة	
المبحث الأوّل: ماهيّة التنميّة.	06
المطلب الأوّل: البدايات التّاريخيّة لمفهوم التنميّة.	06
الفرع الأول: المفاهيم التّقليدية للتنمية.	08
الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة	10
المطلب الثاني : أبعاد و أهداف التّنمية	11
الفرع الاول : أبعاد التّنمية	11
الفرع الثّاني: أهداف التّنمية	12
المطلب الثالث : أشكال التنميّة	13
الفرع الأوّل : التنميّة الوطنيّة	13
الفرع الثّاني: التنميّة المحليّة.	13
المبحث الثّاني: ماهيّة التنميّة المحليّة	15
المطلب الأوّل: مفهوم التنميّة المحليّة	15
الفرع الأوّل: المفهوم الإيديولوجي	17
الفرع الثّاني: المفهوم القانونيّ	18
الفرع الثّالث: خصائص التنميّة المحليّة	19
المطلب الثاني:أبعاد وأهداف التنميّة المحليّة	21
الفرع الأول:أبعاد التنمية المحلية	21
الفرع الثاني:أهداف التنمية المحلية	23
المطلب الثالث: القواعد و المبادئ الأساسيّة للتنميّة المحليّة	24

المبحث الثّالث: ماهيّة التنميّة المستدامة	27
المطلب الأوّل: مفهوم التنميّة المستدامة	27
الفرع الأوّل: أصل و تطوّر مفهوم التنميّة المستدامة	27
الفرع الثّاني: تعريف التنميّة المستدامة	30
المطلب الثّاني: المحاور الأساسية للتّنمية المستدامة	31
الفرع الأوّل: أبعاد التنميّة المستدامة	31
الفرع الثّاني: مبادئ وخصائص و أهداف التنميّة المستدامة	34
ملخّص الفصل الأوّل	38
الفصل الثاني: صعوبات التنميّة المحليّة في الجزائر	
المبحث الأوّل: الصّعوبات السّياسيّة و الإداريّة و الأمنيّة	40
المطلب الأوّل: الصّعوبات السّياسيّة	40
الفرع الأوّل: طبيعة النّظام السّياسيّ	41
الفرع الثاني: الأزمات السّياسية	44
أولا: أزمة المشّروعية	45
ثانيا: أزمة المشّاركة	47
ثالثا: أزمة الهوّية	48
المطلب الثاني: الصّعوبات الإداريّة	50
المطلب الثّالث: الصّعوبات الأمنيّة	55
المبحث الثانيّ: الصّعوبات الاقتصاديّة والطبيعيّة	58
المطلب الأوّل: الصّعوبات الاقتصاديّة	59
الفرع الأول: فشل السياسات الحكومية المتبعة	59
الفرع الثاني: العائق المالي	61
الفرع الثالث: تفشّي ظاهرة الفساد	64
المطلب الثانيّ: الصعوبات الطبيعية	68

الفرع الأوّل: تأثير المناخ على التنميّة المحليّة	68
الفرع الثاني: تأثير عامل التضاريس على التنميّة المحليّة	70
المبحث الثّالث: الصّعوبات الاجتماعيّة والثقافيّة والتكنولوجيّة	71
المطلب الأول: الصّعوبات الاجتماعيّة	71
الفرع الأول: النظم والأبنية الإجتماعية السائدة	71
الفرع الثاني: العامل الديني	72
الفرع الثالث: العامل الديموغرافي	73
الفرع الرابع: النسق القيمي	76
المطلب الثانيّ: الصّعوبات الثقافيّة	77
المطلب الثّالث: الصّعوبات التكنولوجيّة	78
الفرع الأول: أثر الإعلام الحديث في التنمية المحلية	78
ملخص الفصل الثّاني	81
الخاتمة	85
قائمة المختصرات	89
قائمة المراجع	90
الملاحق	104